شرح

مائة المعاني والبيان

لابن الشَّحْنَة الحنفيِّ

شرحه وعلق عليه

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

الشريط الأول

موقع

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

http://www.alhazme.net

تَنْبِيه :

الْمَادَّةُ الْمُفَرَّغَةُ لَمْ تُرَاجَعْ مِنْ قِبَلِ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدْ الْحَازِمِيّ

شرح منظومة مائة المعاني والبيان لابن الشَّحْنَة الحنفيِّ
شرح الشيخ أحمد الحازمي حفظه الله
الدرس الأول
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .
أما بعد :
نشرع هذه الليلة بإذن الله تعالى وتوفيقه في منظومة :
((**مائة المعاني والبيان**))
لابن الشَّحْنَة الحنفيِّ ، وهي كما هو مقرر في **فن البيان** .
والبيان هنا بمعنى علوم البلاغة الثلاثة ، البيان يطلق ويراد به :
علم البيان الخاص .
وعلم المعاني .
وعلم البديع .
ويأتي أهمية هذا العلم في كونه داخلاً في مفهوم علوم اللغة ، وعلوم اللغة كما مرَّ معنى مرارًا هي مفتاح لفهم الشريعة ، هي شرط لاتفاقها للأصول في صحة الاجتهاد ، ولا يصح لمجتهد أن يجتهد إلا إذا تحقق بعلوم اللغة ، وأهم علوم اللغة على جهة الترتيب النحو ، ثم الصرف ، ثم البيان .
وعلم البلاغة يتعلق بالمعنى ، وعلم النحو يتعلق بالإعراب ، وعلم الصرف يتعلق بالأبنية والصيغ ، فحينئذٍ تقاسمت العلوم الثلاثة الكلمات وكذلك الجمل ، علم النحو يتعلق بآخر الكلمة على جهة الإعراب والبناء **وهو علم بأصول يعرف** [به أو $ 1.35] **بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً** ، الإعراب والبناء إنما يكون بعد إدخال الكلمة في جملة مفيدة ، فحينئذٍ يأتي السؤال هل هذه الكلمة معربة أم مبنية ؟ أما قبل ذلك فلا توصف الكلمة بكونها معربة ولا مبنية ، إذًا هي موقوفة فيها كما هو الصحيح من أقوال النحاة من أقوال ثلاث $ 1.59 في هذه المسألة .
وأما علم الصرف إنما يتعلق بالبنية فقط على الوزن كما مرَّ معنا ، وعلم المعاني يتعلق بـ أو علم البلاغة يتعلق بكذلك المفردات من حيث كونها فصيحة أم لا ، ويتعلق بالمتكلم ، ويتعلق بالكلام ، كما سيأتي بحث في الفرق بين الفصاحة والبلاغة .
فعلم المعاني علم مهم جدًا ، إذ هو يعرف به الإعجاز القرآني من حيث التحدي الذي حصل من الرب جل وعلا للمشركين في أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا في تراكيبه ولا في مفرداته ولا في مدلولاته ، بل كما قال بعضهم : لو أخذ شخص ما كلمة من آية ووضع محلها ما وضع لما استطاع أن يأتي بمثل بما كانت عليه من التركيب . ووصف بعضهم بأن علم البيان يعتبر كالروح للإعراب كما قال الأخضري في ((**الجوهر**)) :

لأنه كالروح للإعراب   وهو لعلم النحو كاللباب

يعني : علم البيان يعتبر كالروح للإعراب يعني : الكلمة المعربة ، يعني : كأنه شبه الكلمة المعربة بالجسد وعلم البيان بالروح ، فحينئذٍ إذا فقدت الروح من الجسد فهو عدم ، كذلك الكلام المعرب إذا فُقِد من علم البيان البلاغة فهو موات فحينئذٍ لا فائدة منه .

هذا وإن درر البيان   وغرر البديع والمعاني
تهدي إلى موارد شريفه   ونبذ بديعة لطيفه

من علم أسرار اللسان العربي ودرك ما خص به من عجم

لأنه كالروح للإعراب وهو لعلم النحو كاللباب

والنحو أشبه ما يكون بالقشور ، إذًا هذه العلوم الثلاثة متلازمة النحو ، والصرف ، والبيان ، على خلاف من شاع عند المشتغلين بالعلم الشرعي أنه لا بد أن يركز على النحو ثم يترك ما سواه ، نعم النحو أهمها ويأتي بعدها في المرتبة الصرف ، ويأتي في المرتبة الثالثة علم البيان ، لكنها متلازمة من حيث الدلالات ، لا يمكن أن يفهم النحو على وجهه إلا بفهم الصرف والبيان ، ولا يمكن أن يفهم الصرف على وجهه به إلا بفهم النحو والبيان ، كذلك البيان هذا ثمرة علم النحو ، [كالعلم بالنسبة لـ أو] [1] كالعمل بالنسبة للعلم ، حينئذٍ إذا وجد العلم بلا عمل حينئذٍ كالشجر بلا ثمر فلا فائدة فيه ، وكذلك علم البيان ثمرة النحو ، فحينئذٍ إذا لم يكن ثمرة حينئذٍ لا فائدة من النحو وإنما يكون علمًا جافًا ظاهريًّا ، وأما الغوص فيه فهذا يكون لأهله .

قال الثَّعَالَبِيُّ في كتابه ((**الإعجاز والإيجاز**)) : **" من أراد أن يعرف جوامع الكلم ويتنبه على فضل الإعجاز والاختصار ، ويحيط ببلاغة الإيماء ويفطن لكفاية الإيجاز ، فليتدبر القرآن وليتأمل علوه على سائر الكلام "** . وهذا يدل على أن الأصل في فهم بلاغة العرب إنما هو القرآن ، ولذلك نقول دائمًا : من أراد أن يُحِيطَ بفن البلاغة فليأخذ مختصرًا مما يُرشد بيان مصطلحات أهل العلم ثم ليعتكف على تفاسير أهل العلم خاصة مما يعتني بلسان العرب في تفسير القرآن مع المأثور ، ولا شك في أنه أصل لكن يجمع بين المأثور وغيره بأن يجعل نصيبًا وحظًا وافرًا للكتب التي تعتني بالإعراب وبيان وجوه الصرف وكذلك البلاغة ، فمن أراد بيان جوامع الكلم حينئذٍ فليعتكف على القرآن بعد أن يأخذ نصيبًا وافرًا من فهم مصطلحات أهل الفن على خلاف ما شاع عند البعض من أنه يجعل الدواوين ولسان العرب والأشعار والمنثورات مما أُثِرَ عن العرب أنه أصل في فهم بلاغة العرب ، والعكس هو الصحيح ، نعم قد يخفى بعض مدلولات القرآن لأنه نزل بلسان عربي مبين فحينئذٍ ترجع إلى لسان العرب من حيث النقل يعني : ما نقل عنهم في المنظوم والمنثور ، وتنظر ماذا استخدموا في هذه الكلمة ، وماذا عنوا بها ، لكن لا يكون هو الأصل ، ولا يكون طالب العلم معتكفًا على المعلقات وعلى الدواوين ويجعله أصلاً ، ثم تشغله وتأخذ عمره عن الاشتغال بالقرآن ، بل من كان في صدره القرآن ولو جزءًا منه فحينئذٍ يكون قد جمع في صدره مفردات وتراكيب لا نظير لها في لسان العرب البتة ، لا بد أن يكون على يقين من هذا ، فتراكيب القرآن أعلى درجات التركيب ، وكلمات القرآن الموجودة في أعلى درجات الفصاحة من حيث الإفراد ومن حيث التركيب ، خير الكلام ما طَرُفَتْ معانيه وشَرُفَتْ مبانيه والتَّذَّهُ أذان السامعين ، وهذا أعلى ما يصدق على القرآن .

هذه المنظومة مختصرة ولم تكن شائعة عند بني أبناء الزمان لكن طلبًا للاختصار وإطالة للجوهر المكنون وقد أراد كثير من الطلاب أن تكون بدلاً عنه سيأتي تفصيل إن شاء الله تعالى .

أولاً : ما يتعلق بمؤلف هذه المنظومة فهو : أبو الوليد مُحِبُّ الدين محمد بن محمد بن الشِّحْنَة بكسر فسكون الحلبيّ ، ولد سنة تسع وأربعين وسبعمائة هجريًّا فهو متأخر ، من فقهاء الحنفية الكبار له اشتغال بالأدب والتاريخ ، من علماء حلب ولي قضاءها مرات واسْتُقْضِيَ في دمشق يعني ليكون قاضيًا وكذلك في القاهرة ، له مصنفات منها هذه المنظومة هي المعنية ، توفي سنة خمسة عشر بعد المائة الثامنة من الهجرة .

اسمها ((**مائة المعاني والبيان**)) ، اسم هذه المنظومة ((**مائة المعاني والبيان**)) ، مائة لأنها عدد عددها لم يزد على المائة ، والمعاني والبيان اشتمل على الفنون الثلاثة :

علم البيان علم المعاني أولاً .

ثم علم البيان .

ثم علم البديع .

---

(1) سبق .

وإنما لم يشتهر ذكر البديع في ضمن هذه الأسماء ، أو ضمن هذين الاسمين لكون البديع يدخل في استعمال بعض البيانيين في مسمى البيان ، فالبيان يطلق ويراد به البيان الخاص ، ويطلق ويراد به ما يشمل البديع ، بل يطلق البيان ويراد به المعاني العلوم الثلاثة ، لأن فن البلاغة مؤلف من ثلاثة علوم : علم المعاني ، وعلم البيانِ ، وعلم البديع .
كلها تسمى **علم البيان** ، وقد يختص الثاني والثالث بالبيان ، وقد يُخرج البديع فيسمى بديعًا ، إذًا ((**مائة المعاني والبيان**)) ، وسُمِّيَتْ في بعض الشروح - وقفت عليها مخطوطة - كـ ((**دفع المحنة**)) و ((**درر الفرائد**)) ، و ((**نور الأفنان**)) ، ((**مائة المعاني والبيان والبديع**)) يعني : نص على البديع ، والخلاف لفظي لأنه داخل في البيان .
ثالثًا : عدد أبياتها مائة بيت فقط ، فهي مختصرة كما قال رحمه الله تعالى :
(**أَبْيَاتُهَا عَنْ مِائَة لَمْ تَزِدِ**) ، (**أَبْيَاتُهَا**) أي : هذه المنظومة الأرجوزة (**عَنْ مِائَة لَمْ تَزِدِ**) لم تزد عن مائة فهي مائة بيت اشتملت على علوم ثلاثة .
ضمن منظومته الفنون الثلاثة المشهورة في **فن البلاغة** وهي : المعاني ، والبيان ، والبديع . مع مقدمة وخاتمة مع الإيجاز ، إيجاز قد يكون إيجازًا مخلاً في بعض المواضع لأن كل من أراد الإيجاز - وخاصة فيما اشتمل على علوم ثلاثة - لا بد أن يقع فيه خلل ويقع فيه شيء من النقص .
ومقدمة الكتاب في أربعة أبيات ، ومقدمة العلم ست أبيات أو ستة أبيات لأن مقدمة الكتاب المراد بها البسملة والحمدلة ونحو ذلك .
وقوله : (**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ فِي سَلاَمَتِهْ**) هذا يسمى مقدمة العلم لأنهم اعتادوا أن يجعلوا في مقدمة الفنون الثلاثة الحديث عن الفصاحة والبلاغة والفرق بين اللفظين ، حينئذٍ المقدمة مقدمة الكتاب في أربعة أبيات ، ومقدمة العلم في ستة أبيات والمجموع عشرة .
ثم شرع في الفن الأول وهو علم المعاني وأخذ أربع وستين بيتًا ، علم المعاني نظمه في أربع وستين بيتًا ، ثم علم البيان في خمسة عشر بيتًا وهذا خلل كبير جدًا ، ثم علم البديع في ستة أبيات وهذا كذلك خلل ، والخاتمة جعلها بالسلقة الشعرية وهي خمس أبيات والمجموعة مائة بيت .
شروحها كلها مخطوطة إلا واحدة ، وهو الموجود المصور بين أيديكم ((**نَوْرُ الأفنان**)) نَوْرُ وليس نُور ، وإنما نَوْرُ بفتح فسكون ((**نَوْرُ الأفنان على مائة المعاني والبيان**)) لمحمد المحفوظ الشنقيطي أحد الشناقطة المعاصرين ، وهو شرح مختصر وجيز جدًا ، كما قال هو في مقدمته : وهذا شرح وجيز ... إلى آخر كلامه .
هناك شروح مخطوط اسمه ((**دفع المحنة عن قارئ منظومة ابن الشحنة**)) للأهدل سيد بن محمد الأهدل جيد ، وقد نص في شرحه أنه لم يجد شرحًا قبله يعني كأنه يشير إلى أنه أول من شرح هذه المنظومة ، وليس ببعيد .
وكذلك شرح آخر مخطوط اسمه ((**درر الفرائض المستحسنة في شرح منظومة ابن شحنة**)) شمس الدين محمد بن نور الدين العُمري الشافعي ، كذلك المخطوط موجود وهو جيد كذلك ، وسَمَّى في شرحه أنه وقف على شرح للقاضي محب الدين بن تقي الدين الحموي ، وانتقص شرحه .
فهذه ثلاث شروحات مخطوطة اثنان موجدان ، والرابع لم أقف عليه شرح الحموي ، وأما ((**نَوْرُ الأفنان**)) فهو موجود .
هل هذا النظم يعتبر نظمًا للتخليص ؟
معلوم عند البيانيين أن العمدة عند المتأخرين إنما هو في ((**التلخيص**)) ، تلخيص **((المفتاح))** للسكاكي ، ((**المفتاح**)) للسكاكي ضمنه ثلاث فنون أو عدة فنون من علوم العربية ، وأدخل فيه الثلاثة فنون المشهورة النحو والصرف والبيان .
ابن الحاجب أخذ من المفتاح النحو فلخصه في ((**الكافية**)) المشهورة ، <u>وأخذ [من الصرف] ($ 13.48 هل منه]</u> ولخصه في ((**الشافية**)) المشهورة ، والخطيب القزويني أخذ البيان فلخصه في كتابه المشهور ((**التلخيص**)) الذي طار به ذكره عند أهل العلم ، وعليه الشروحات والحواشي وشرح التفتازاني المختصر ، والشرح المطول ، وابن يعقوب ، والمغربي ، وكذلك ((**عروس الأفراح**)) على كلٍّ خُدِمَ خدمة لم يعد لها نظير ، ونُظِم نظمه الجوهري الأخضري في ((**الجوهر المكنون**)) ونظمه السيوطي في ((**عقود الجمان**)) .
هل هذه المنظومة تعتبر نظمًا للتخليص أم لا ؟

الظاهر أنها لا تُعتبر نظمًا للتخليص ولا تُعَدُّ من منظوماته ، والمعاصرون الباحثون يحاولون أن يجعلوا بين كلِّ كتاب متأخر مع سلفه يجعلون بينهما علاقة ، لأن له تلخيص له وتهذيبه له أو أنه أخذه برمته أو نحو ذلك ، ولا بد من النظر والموازنة والمقارنة ، ثم بعد ذلك يقال بأن هذا الكتاب نظم لكذا ، وقفت على أن بعضهم يرى أن هذا النظم يعتبر نظمًا للتخليص وهذا فيه بُعد لماذا ؟

أولاً : لأن الناظم لم يُنص على ذلك في مقدمة كتابه كما نصَّ الأخضري ونصَّ السيوطي في ((**عقود الجمان**)) ، وعادة أهل العلم على ذلك ، فالسيوطي في المصطلح والعراقي في ألفيته إنما يذكرون إن هذا الكتاب إنما هو نظم للمنثور كذا وكذا وهذا لم ينص ، والأصل في نسبة كل كتاب إنما يكون لمؤلفه يعني : أنه ابتدأه ابتداءً ولا يكون مقلدًا لغيره حتى يقوم الدليل الواضح البَيّن الكافي أن هذا الكتاب يعتبر نظمًا لغيره .

الثاني : قوله في المقدمة :

....   وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنِّي أَنْظِمَا

فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي   ....

هذا ظاهر في أنه مستقل بذاته ، وأن المادة مادة النظم إنما اعتبرها من جهة نفسه ، أو أنه اقتطفها من مجموعة كتب ، ولا يعتبر أن ذلك أخذه من ((**التلخيص**)) على جهة الخصوص .

ثالثًا : يقال بأن الموافقة في المنهج لأن منهج المصنف كمنهج صاحب ((**التلخيص**)) ، يعني : بدأ بالفصاحة فصاحة المفرد ، والبلاغة ، ثم قدَّم المعاني ، ثم ترتيب مسائل المعاني بالفصول الثمانية ، ثم البيان ، ثم البديع . هذا الترتيب هو ترتيب صاحب ((**التلخيص**)) .

نقول : هذا لا يلزم منه أن يكون نظمًا له ، لماذا ؟

لأن ثَمَّ منهجًا عامًا يعتبر في التصنيف عند أرباب التصنيف سواء كان في علم النحو أو في علم الصرف أو في علم البيان ، استقرت العلوم على ترتيب معين فلا يقال بأنه إذا وافق المنهج الْمَنْهَج أنه أخذه منه ، واتفق المتأخرون على أن العمدة الذي صار عمدة عندهم هو ((**التلخيص**)) ، حينئذٍ كما هو الشأن في أرباب التصنيف وأرباب المتون أنهم إذا اعتمدوا كتابًا ما حينئذٍ نحو منحاه في كل صغيرة وكبيرة ، حينئذٍ إذا وافق صاحب ((**التلخيص**)) في كونه بدأ بتعريف الفصاحة أو البلاغة أو بدأ بعلم المعاني ، ثم الثمانية الأبواب لا يلزم من ذلك أن تكون الموافقة في المنهج موافقة له في كل المسائل ، وهذا القول به فيه شيء من التكلف والبعد ، كما أن النحاة يبدؤون بتعريف الكلمة وبعضهم بتعريف الكلام ، ثم يذكرون أقسام الكلمة والكلام ، ثم يذكرون المرفوعات ، ثم المنصوبات ، ثم المخفوضات ، ثم يقدمون الفاعل على المبتدأ - أكثرهم - ، ثم المفاعيل يبدؤون بالمفعول به .. إلى آخره .

نقول : هذا منهج صعب فمن أَلَّف على هذا المنهج لا يقال بأنه اقتفى أثر فلان لأنه صار شائعًا بمعنى ليس خاصًا بأحد دون أحد ، وهذا العلم شائع أو المشاع بين أهل العلم .

إذًا الموافقة في المنهج والترتيب نقول : هذه - الذي قد سار عليه الناظم وأنه موافق في الجملة لكتاب ((**التلخيص**)) للقزويني - لا يلزم منه أن يكون ناظمًا له ، هذا الذي ينبغي اعتماده ؛ لأن العلم كما شاع عند أهله واستقر وثبت على ترتيب القزويني وكل من جاء بعده سار على خطاه ، فاستقر العلم على هذا المنهج فحينئذٍ التأليف أو النظم على هذا المنهج لا يقال بأنه نظم ((**التلخيص**)) .

فمنهج التعريف عند العلماء وترتيب الأبواب والفصول والمسائل في مواضعها التي اشتهرت المصنفات موافقة ذلك لا يُعَدُّ أن الناظم وافق ((**التلخيص**)) في ذلك لأنه شائع وليس خاصًا بالقزويني .

والكلام في سائر العلوم على ما ذكرنا .

فكون الناظم هنا قد رتب منظومته على ترتيب القزويني وأنه عَبَّر عن المصطلحات بما استقر عند علماء الفن لا يلزم منه أن نحكم بأن هذه المنظومة تعتبر من المنظومات التي تُسْلَكُ في سلك منظومات ((**التلخيص**)) وأن القول به فيه شيء من التكلف .

رابعًا : أن المسائل المذكورة في النظم إنما هي من مُسلمات الفن يعني : ثَمَّ اصطلاحات وأحكام في كل الفنون منها ما هو متفق عليه ، وإذا كان متفقًا عليه لا يستقل به فرض عن فرض آخر ، فالفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، والفاعل يتأخر عن عامله ، هذه أقوال ليست مخصوصة لزيد من النحاة دون غيره ، فإذا نظمت لا يقال

بأنه وافق غيره في هذا ، بل هذا يُسَمَّى من المسائل المشاعة التي لا يَخْتَصُ بها أحد عن أحد ، ولذلك إذا ذكر النحوي بأن الفاعل مرفوع لا يقول : كما قال سيبويه ونص عليه ابن هشام . لأن هذا مُسَلَّم عند الجميع ، وإنما تذكر النسبة فيما إذا استنبطه العالم يعني : لم يسبق له عالم بأن نظر في هذه المسألة من هذه الجهة فاستنبط مسألة ما أو حكمًا ما ، هذا الذي يُنْسَب إلى أصحابه ، وليس كما شاع الآن في التصنيف أن كل كلمة يأتي يقول : انظر كذا وانظر كذا . إنما هم مقلدون لغيرهم ويسمونه توثيق المعلومات ، ليس كل معلومة توثق ، وإنما يوثق الذي يختص به عالم عن غيره ، وأما ما شاع في الفنون فلا يقال بأنه لا بد من توثيقه .

إذًا هذه المسائل المذكورة في هذا النظم - وهي مائة بيت - اشتملت على مشهورات المسائل وهي من المسلمات عند أهل الفن ، نقول : لم ينفرد بها صاحب ((**التلخيص**)) ، وإنما وافقه في الترتيب والتقديم والتأخير ، ومثل هذه المسائل مشاعة في الفن لا يختص بها كتاب دون كتاب ، فكون المصنف هنا ابن الشِّحْنَة ذكرها كونه ذكرها هنا فلمناسبة نظمه لهذا الْعِلْم لأنه أراد أن يكون النظم في فن البلاغة ، إذ هو مائة بيت يعني هو مختصر جدًا وأراد ثلاثة فنون وليست بالقليلة ولذلك يعد من يتكلم في تصنيف الفنون يَعُدّ علم المعاني علمًا مستقلاً بذاته ، له كتبه ومصنفاته ، وعلم البيان كذلك مستقلاً بذات له مؤلفاته ، كذلك علم البديع ، ولذلك بعضهم يؤلف في المعاني دون البيان والبديع ، أو يؤلف في البيان دون المعاني والبديع ، أو في البديع دون المعاني والبيان ، لأن كل علم يُعتبر مستقلاً عن غيره .

هذا النظم وجيز جدًا ، ولذلك لم يذكر فيه الخلاف ولم يذكر فيه شيئًا من الترجيح ، بل حتى الأمثلة لم يذكر إلا الشيء اليسير جدًا الذي لا يكاد يُذكر ، وإنما هو سُلَّم للمبتدئ ليصل به إلى المطولات وليضبط بعض المصطلحات المشهورات عند أرباب هذا الفن .

فمقصودي أن المسائل التي شاعت في كل فن هذه كاسمها مشاعة ليست خاصة بكتاب دون كتاب .

خامسًا : منظومة ((**مائة المعاني**)) أو ((**الجوهر المكنون**)) - وهذا محط الفائدة هنا - هل هذا أو ذاك ؟ [أيُّ أو $ 22.01 هل للتخيير] أيَّ النظميين يحفظ الطالب ((**مائة المعاني**)) أو ((**الجوهر المكنون**)) ؟

نقول : ((**الجوهر المكنون**)) .

هذا النظم كما ذكرنا عدد أبياته مائة بيت يعني : إذا أخرجنا المقدمة حينئذٍ صار كم ؟

مقدمة أربعة أبيات وهذه لا تختص بالعلم صار ستًا وتسعين ، إذًا ستٌّ وتسعون بيتًا ، عدد أبيات ((**الجوهر المكنون**)) مائتان وواحد [وستون] [2] بيتًا ، هذا النمط العام للنظمَيْنِ ، هذا مائة بيت وهذا مائتان وواحد وتسعون بيتًا والفرق واسعٌ كما ترى ، إذ يزيد ((**الجوهر**)) بمائة وواحد وتسعين بيتًا وهذه كلها مشتملة على مسائل تركها صاحبنا ابن الشحنة حينئذٍ يكون قد ترك الكثير وليس بالقليل ، هذا على جهة الإجمال .

وأما على جهة التفصيل فعلم المعاني في ((**الجوهر**)) مائة وست عشر بيتًا ، وذكرنا أنه هنا كم ؟ أربع وستون بيتًا ، ففرق بينهما واضح فـ ((**الجوهر**)) يزيد باثنين وخمسين بيتًا ، وعلم البيان في ((**الجوهر**)) أربع وستون بيتًا بعدد علم المعاني ، وفي ((**مائة المعاني**)) خمسة عشر قليل جدًا ، المجاز والتشبيه والكناية قليل جدًا أجحفه خمسة عشر بيتًا طيب ((**الجوهر**)) أربع وستون بيتًا ، والفرق واضح إذ يزيد ((**الجوهر**)) بتسع وأربعين بيتًا ، علم البديع في ((**الجوهر**)) - الفن الثالث - خمسة وسبعون بيتًا يعني : يعتبر عن ثلثي هذه المنظومة وفي ((**مائة المعاني**)) ستة أبيات ، انظر الفرق خمسة وسبعون بيتًا وهذا ستة أبيات ، وإذا أدخلنا الخاتمة في السلقيات الشعرية يعني مختلف في الخاتمة هل هي خاتمة للكتاب أو للعلوم كلها أو لعلم البديع وداخلة فيه على خلاف ، إذا أدخلنا الخاتمة التي هي السلقات الشعرية هي خمسة أبيات صار كم خمس وست أحد عشر ، إذًا علم البديع أحد عشر بيتًا والفرق واضح إذ يزيد ((**الجوهر**)) بنحو أربع وستين بيتًا .

هذه الفروق بين المنظومتين من حيث عدد الأبيات لكل من المنظومتين إجمالاً وتفصيلاً ، ومن حيث الكم فلا مقارنة أصلاً ، ومن حيث الكيف يعني المسائل المذكورات المادة كذلك لا مقارنة ، فيزاد على ذلك من حيث العدد أن الأخضري حاول أن ينظم مشهورات المسائل التي حواها ((**التلخيص**)) يعني : نظم ((**التلخيص**)) ولذلك عده من يتكلم في المصنفات أن ((**الجوهر المكنون**)) يعتبر ماذا ؟ يعتبر من منظومات ((**التلخيص**)) ولذلك قال :

---

(2) سبق استدركه الشيخ بعدها وصوابه تسعون .

فجئته برجز مفيد مهذبٍ منقحٍ سديد

مُلْتَقطًا من درر التلخيص جواهرًا بديعة التخليص

مُلْتَقَطًا وَمُلْتَقِطًا يجوز فيه الوجهان ، إذًا مُلْتَقَطًا إذًا هو التقط كثير من مسائل ((**التلخيص**)) ونظمها وجاء بهذا العدد ، ولذلك قال :

سَلَكْتُ مَا أَبْدَى مِنَ التَّرْتِيبِ وَمَا أَلَوْتُ الْجُهْدَ في التَّهْذِيب

يعني : هَذَّبَ . إذًا مشهورات المسائل والزيادة وهذَّبه وسلك ما أبدى من الترتيب ، يعني : لم أخالفه في الترتيب ، إذًا عندنا أمران نص عليهما الأخضري :
أولاً : نظم ((**التلخيص**)) .
وثانيًا : الترتيب .
ولذلك قال : سلكت ما أبدى . يعني : ما أظهره . من الترتيب يعني : ترتيب الفن . صاحبنا ابن الشحنة وافق في الثاني وهو أنه وافقت صاحب ((**التلخيص**)) في الترتيب لكنه لم ينظم ((**التلخيص**)) ، إذًا ((**الجوهر**)) يعتبر زيادة على كثرة الأبيات أو الزيادة من حيث الكم والكيف هو كذلك يعتبر نظمًا لأهم كتاب عند المتأخرين وهو : ((**التلخيص**)) .
وإذا كان كذلك حينئذٍ نقول : من أراد أن يحفظ ((**الجوهر**)) أو قد حفظه فلا يشتغل بهذا المتن يعني : ((**مائة المعاني**)) إنما تكون لمن لم يحفظ أو يكن قاصدًا أو في برنامجه أن يحفظ ((**الجوهر المكنون**)) ، وإما إن كان ((**الجوهر**)) فحينئذٍ يكون مغنيًا عن هذا الكتاب برمته جملاً وتفصيلاً ، وأما من لم يكن في جدوله أو برنامجه أن يحفظ ((**الجوهر المكنون**)) وإنما أراد ((**التلخيص**)) أو ((**عقود الجمان**)) حينئذٍ يجعل هذا الكتاب سُلَّمًا لكن بشرط أن يكون الشرح متوسطًا ، أما فك العبارات فهذا لا يكفي ، إنما يدرسه دراسة إما على مرحلتين :
مرحلة الأولى فك العبارة .
ثم المرحلة الثانية وهي فك البسط .
ثم بعد ذلك ينتقل إلى ((**التلخيص**)) ويتجاوز ((**الجوهر المكنون**)) ، وأما أن يجمع بينهما ((**مائة المعاني**)) ، ثم ((**الجوهر المكنون**)) ، ثم ((**التلخيص**)) ، ثم ((**عقود الجمان**)) نقول : هذا من ضياع الأوقات ، لأن المصطلحات هيَ هي والخلاف بينهم خلاف بين آراء رجال ، يعني : هذا رأيه كذا وهذا رأيه كذا ، وهذه مما لا يشتغل بها طالب علم في كل فن من الفنون ، وإنما يأخذ ما شاع وما ذاع من العلم .
نعم إن كان للشخص مصطلحًا خاصًا فيفهمه من أجل قراءة هذا الكتاب المعين أو التفسير المعين أو نحو ذلك ، فإذا أطلق لفظًا ما وأراد به مصطلحًا غير المصطلح المشهور أو أنه أعم أو أنه أخص فتقف على هذا المصطلح من أجل ألا تلتبس عليك الأمثلة أو تلتبس عليك المعاني ، تعرف أن مصطلح زيد من الناس في الكناية كذا ومصطلح السكاكي على الخلاف المشهور عندهم في هذه المسائل ، وأما أن يحفظ هذا وذاك وذَاك نقول : هذا يعتبر من ضياع الأوقات ، والأولى الاعتماد إن اختار ((**الجوهر**)) أو ((**مائة المعاني**)) أن يذهب إلى ((**عقود الجمان**)) .
((**عقود الجمان**)) هذه من استطاع أن يستوفيها حقها من الحفظ والفهم فحينئذٍ يكون قد جمع الشيء الكثير من مصطلحات الفن .
و ((**عقود الجمان**)) يعتبر كذلك نظمًا للتلخيص لهذا قال :

وهذه أرجوزة مثل الجمان ضمنتها علم المعاني والبيان

لخصت فيها ما حوى التلخيص مع ضم زيادة كأمثال اللمع

إذًا زاد على ما ذكره صاحب ((**التلخيص**)) ، بل كما فعل في ((**الكوكب الساطع**)) بأنه صَحَّحَ وأصلح [بين أو $ 29.02 هل للشك] ما قد انتقد على صاحب ((**التلخيص**)) ، هناك أصلح ما انتُقد على صاحب ((**جمع الجوامع**)) هنا كذلك .

مَا بَيْنَ إِصْلاحٍ لِمَا يُنْتَقَدُ وَذِكْرُ أَشْيَاءَ لَهَا يُعْتَمَدُ

وَضَمّ مَا فَرَّقَهُ لِلْمُشْبِهِ واللهَ رَبِّي أَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ

هذه ((**عقود الجمان**)) يعتبر القمة في فن البيان ، فمن استطاع أن يهضمه مع شرحه للسيوطي رحمه الله تعالى أو المرشدي فحينئذٍ لن يكونَ بليغًا ولم يشم رائحة البلاغة إذا حفظ ((**عقود الجمان**)) لماذا ؟ لأنه قد وقف على المصطلحات لأن البلاغة كما سيأتي مَلَكَةٌ ، إذًا هيئة راسخة في النفس يقتدر بها على إنشاء كلام بليغ أو كلام فصيح ، حينئذٍ هذه الملكة لا تكون بحفظ المصطلحات وإنما تكون بممارسة هذا الفن ، يعني : يكون لصيقًا . لما اختاره ، إن اختار القرآن فأنعم وأكرم يقف مع الجمل ويتفقه فيها وما قاله أرباب المعاني من الحذف والإيجاز ، وعود الضمير ، والتقديم والتأخير ، والقصر ، والفصل ، وعطف الجمل ، يقف لم كذا ولم .. إلى آخره ، حينئذٍ إذا طَبَّقَ ومارس الفن بهذه الصورة حينئذٍ يكون بليغًا لأنه سينطبع في نفسه ما قد طَبَّقَ عليه حينئذٍ يستطيع أن ينشئ الكلام البليغ ، وأما مجرد حفظ هذه المصطلحات فلا يسمن ولا يغني من جوع ، وإنما هو عبث وتضيع أوقات كما هو الشأن في علم النحو ، لو حفظ ألفية ابن مالك ولم يحسن الإعراب هل هو نحوي ؟
ما شم رائحة النحو ، ولذلك العلم يجمع بين أمرين : بين العلم الذي هو الحفظ والفهم ، وأما الفهم دون الحفظ كما نقرر مرارًا لا علم إلا بحفظ لا بد أن يكون معه شيء من المحفوظ وإن قل ، يعني : هو الذي يبقى معه ، وأما المفهومات هذه تزول وتذهب ، إذًا لا علم إلا بحفظ ، وكذلك العكس أما أنه يعتمد على المحفوظات ويحفظ وَيحفظ ثم لا يهتم بممارسة الفنون فهذا يعتبر مُضيعًا لوقته ولو سَبَّحَ وشغل وقته بالطاعات لكان أولى له .
نعم لأن هذا الذي يصدق على أنه نسخة مكررة لو حفظ الزاد ولم يفقه معانيه نسخة مكررة ، لو حفظ الألفية ألفية ابن مالك ولم يضبط الإعراب نسخة مكررة ، عبث لماذا ؟
لأنه لم يكن نحويًا ، هو أراد من هذ الفن أن يكون نحويًا بأن يكون ممارسًا لفن النحو ، بأن تكون عنده ملكة في الإعراب والتعبير والكلام الصحيح موافق لسَنَنِ وقواعد اللغة العربية ، وإذا كان يحفظ ولا يعرب ويحفظ ولا يحسن أن يطبق لا يميز بين الحال والتمييز ، ولا يميز بين الفاعل والمفعول ، وَالمفعول المطلق .. إلى آخره وأنواعه نقول : هذا يعتبر عبثًا .
إذًا نقول : الأصل في تَعَلُّم والسُّلَّم في تَعَلُّم فن البلاغة لأن هذا الفن الآن في خبر كان يعني : غير موجود ، علوم اللغة في الجملة غير موجودة ، وعلوم الآلة في الجملة غير موجودة ، وإن وجد نسخ من علم النحو وهذا على جهة القلة في بعض البقاع دون بعض ، والآجرومية ولا يتجاوزوها إلا أن يشاء الله .
وأما علم الصرف والبيان فهذا في خبر كان يعني ذهب أهله ، وذهب أصحابه ، وذهب من يَتَعَلَّمَهُ ويُعَلِّمَهُ ، لأن الطلاب عندهم موازنة يعني يأخذون العلوم ما اشتهوا ، مثل الطعام الذي يكون مفروشًا على السفرة يريد أن يتخير من العلوم ما يحبه هو ، ويألفه الطبع عنده ، وما يسهل عليه ، وما صَعُبَ عليه هذا تركه ، يعني : مثل الذي يقول : هذا لا أطعمه وهذا أحبه ، هذا أشتهيه من المأكولات وهذا لا ليس الأمر إليه .
إذا أردت العلم الشرعي لا بد من ميزان شرعي ، وهو الذي وضعه أهل العلم من معرفة السَّنَنِ الذي يسلكه طالب العلم إن أراد أن يستنبط من الشرع ، أو يفهم مدلولات الشارع . فحينئذٍ ليس الأمر إليك بل أنتَ محكوم مما ذكره أهل العلم فحينئذٍ لا بد يجب عليك وجوبًا شرعيًا ليس صناعيًّا ، إذا أردت أن تفهم بنفسك دون أن تقلد ، وأن تكون مُتَّبِعًا دون تقليد لأحد ما فحينئذٍ يجب عليك تَعَلُّم لسان العرب بأنواع الثلاث : النحو ، والصرف ، والبيان .

وأما إذا سَهُلَ علي النحو وصعب علي الصرف تركته ، ثم انكب على مدلولات الكتاب والسنة وأرجح وأقدم وأؤخر نقول : هذا ليس إليك البتة .

إذًا نقول : السُّلَّم أن يدرس ((**مائة المعاني**)) لكن بشرح متوسط أو موسع ، ثم يشرع في ((**عقود الجمان**)) إن أراد أن يحفظ ألفية ، وإن لم يرد حينئذٍ يعتكف على ((**التلخيص**)) ويأخذ شرحًا أو شرحين ، وثَمَّ ما يسمى بشروحات ((**التلخيص**)) مطبوعة مع بعضها البعض التفتازاني المختصر والمطول .

هذه - مع احترامي لأهل العلم وتقديرنا لهم - هذه ليست بلاغة العرب ، وإنما هي بلاغة العجم لماذا ؟ لأنهم أرادوا أن يشرحوا البلاغة التي تكون مفتاحًا لفهم القرآن وتدبر القرآن ، فإذا بهم قد دمجوا علم البلاغة دمجًا لا يكاد يكون له نظير إلا في علم الأصول بالمنطق والكلام ، فخرج العلم من حيز أو من جهة أن يكون علمًا موروثًا عن العرب يُفْهَم به دلالات النصوص الوحيين إلى كونه مُسَلَّمَات ومقدمات يقينية ونظرية ، وشكل أول ، وشكل ثاني ، فصارت هذه الشروحات كلها [تَعني أو $] تُعنى بهذا .

لكن ((**التلخيص**)) مع الإيضاح للقزويني نفسه لأنه لَمَّ ألف ((**التلخيص**)) قيل له غَمُضَ الكتاب يعني فيه اختصار نحتاج إلى إيضاح ، فَأَلَّفَ الكتاب الذي هو ((**الإيضاح**)) فجعله كالشرح ، وهذا أنفس شرح للتلخيص ، وإن لم يكن مشروحًا له حاشية وعليه حاشية الدسوقي لكنها حاشية إذا أردت أن تطبق وتمارس علم المنطق فعليك بهذه الحاشية ، يعني : درستم معي فيما سبق المنطق والشكل الأول والثاني صورهما موجبة .. أن ترى كلية كبرى .. إلى آخره تطبقها في حاشية الدسوقي على الإيضاح ، وكذلك تجد في المطول وغيره لكن في الدسوقي هذا على جهة التعين ، وهي ليست ببلاغة العرب ، بل يكاد أن يكون الكلام خرج على كونه لسان العرب وإنما هو لسان الأعجمي ولكنة وكلام فيه شيء من الصعوبة ، لكن الإيضاح على ((**التلخيص**)) مفيد جدًا ، ثم تنكب انكبابًا تامًا على كتب التفسير ، وكتب التفسير هذا التَّفسير من العلوم التي طبخت ولم تحترق بعد ، يعني : علم ينتهي بعد ، وكتب التفسير مشهورة .

إذًا السُّلَّم هو ((**مائة المعاني**)) ثم ((**عقود الجمان**)) إن أردت حفظ ((**الألفية**)) ثم تنكب على كتب التفسير ، وإن لم ترد ((**مائة المعاني**)) فحينئذٍ نقول : ((**الجوهر المكنون**)) وعليه حلية ((**اللب المصون**)) شرحناه وانتهينا منه فيما مضى ، وبعد ذلك تدخل في ((**عقود الجمان**)) .

يعني : يكفيك متنان في هذا الفن كله ، إما ((**الجوهر**)) مع ((**العقود**)) ، أو ((**التلخيص**)) مع ((**الإيضاح**)) ، وإما ((**مائة المعاني**)) مع ((**العقود**)) أو ((**التلخيص**)) مع ((**الإيضاح**)) ، ثم بعد ذلك تنتهي ، وما عدا ذلك كله خلاف وآراء الرجال يعني الذي صعب الفن أو استصعبه طلاب العلم في الفنون التي هي علوم الآلة هو أنهم ينظرون إلى أن كثرت الكتب هذه معناها أنك لن تحيط بالعلم إلا إذا وقفت على جميع المصنفات ، هذا غلط ، لا في النحو ، ولا في الصرف ، ولا في البيان يمكن اختصارها في بضع كتب ، هذا من جهة ضبط الفن ، نعم التأليف لا بد من النظر في كثير من المصنفات من أجل التوثيق فحسب ، وأما من أجل إدراك العلم فهذا يكفيك في كل فن مختصر ومطول ، ثم بعد ذلك إذا دخلت في صميم المقصود من هذه العلوم لأن هذه علوم آلة يعني : لا ينبغي لطالب العلم أن يعتكف عليها أكثر من وقتها ، لها وقت معين فيتجاوزها وتبقه معه ، يعني : ليس المراد يتجاوزها ويتركها وإنما يتجاوزها وتبقى معه ، فإن أَشْكَلَ عليه شيء ما حينئذٍ رجع إلى كتب كل فن ، النحاة في كتبهم ، والصرفيين في كتبهم ، وكذلك البيانيين ، لأنه لا بد أن يقع لك إشكال ما في تفسير آية مثلاً ، الكناية توجيهها استعارة مصرحة مرشحة .. إلى آخره ، قد يشكل عليك بعض الشيء فترجع تبحث ، وأما أنك تأخذ كل كبير وصغير عند دراسة الفن فليس الأمر كذلك ، لأنك لو بقيت عمرك كله ما انتهيت ، لو أردت أن تأخذ في علم البيان كل صغير وكبير جميع المصطلحات العامة والخاصة في الفن والخاصة لكل عالم ، وما يرد عليه وما يعترض ، إذًا ستبقى عشر سنين في علم البيان ، وستبقى عشر سنين في علم النحو ، وعشر سنين في علم الصرف ، ثم إلى القبر ، ما دخلت علم المقاصد هذا لا يصلح وإنما تبقى معك إلى ما شاء الله تعالى .

نشرع في النظم والطريقة كما ذكرت أنني لم أشرحها فيما سبق ولذلك سأشرحها شرحًا متوسطًا ، سيكون الدرس إن شاء الله تعالى بعد المغرب وبعد العشاء هذا الأسبوع سنتجاوز أكثر من النصف ، يبقى معنا قليل نكمله الأسبوع القادم إن شاء الله تعالى ، يعني إن شاء الله نحاول ألا يتجاوز العشرة أيام بعد المغرب والعشاء لكن نحاول أن نقف مع المتن وقفة جيدة بحيث من أراد أن ينطلق - ولمن لم يدرس ((**الجوهر**)) إذا درسه بما يكون معنا يستطيع أن

يقرأ في ((**التلخيص**)) مباشرةً ، وأما الذي درس ((**الجوهر**)) فيما مضى إنما يكون مراجعة له ولا يحفظ لمتن ، لا يحفظ المتن وإنما يحفظه من لم يحفظ ((**الجوهر**)) ، ولذلك كما ذكرت أن سنشرحه شرحًا متوسطًا .
قال الناظم رحمه الله تعالى : (**بسم الله الرحمن الرحيم**) .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اصْطَفَاهُ

مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَا ....

قال الناظم رحمه الله تعالى : (**بسم الله الرحمن الرحيم**) . وهذه ذكرها بعض الشراح وشرحها كأنها من النظم (**بسم الله الرحمن الرحيم**) أي : أؤلف أو أنظم يعني : نقدر أن الباء هنا أصلية ، فحينئذٍ لا بد لها من متعلق تتعلق به ، وتقديره يكون فعلاً مؤخرًا خاصًا ، فعلاً لأن الأصل في العمل للأفعال ، ومؤخرًا للاهتمام وإفادة القصر والحصر ، (**بسم الله**) لا بسم غيره كما هو الشأن في (**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**) [الفاتحة : 5] ، (**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**) أي : لا نعبد إلا أنت ، إلا الله وهي معنى لا إله إلا الله ، (**بسم الله**) أنظم أي : لا باسم غيره ففيه الحصر والقصر ، وسيأتي الباب الخاص به في محله إن شاء الله تعالى ، والاهتمام أنه لم يقدم على اسم الله تعالى شيئًا البتة ، وإنما بدأ به ، وكونه خاصًا يعني : لا عامًا . (**بسم الله الرحمن الرحيم**) أؤلف وهذا خاص ، ما قال : أبدأ . لو قال : أبدأ . هذا عام ، تبدأ ماذا ؟ التأليف الأكل الشرب .. إلى آخره ، نقول : كونه خاصًا لأنه أدل على المقصود ، لأن كل من بسمل إنما جعل البسملة لِمَا ابتدأ به وشرع فيه ، فالذي يأكل يقول : بسم الله الرحمن الرحيم آكل ، والذي يشرب بسم الله الرحمن الرحيم أشرب ، والذي ينام أنام .. وهكذا .. فكل فعل يدل على المقصود ، أي : أؤلف أو أنظم حال كوني مستعينًا يعني : الباء هنا بمعنى الاستعانة وهي كما ذكرنا أنها أصلية ، وإذا كانت أصلية حينئذٍ لا تكون زائدة ، وإذا كانت أصلية حينئذٍ لا بد لها من متعلق تتعلق به .

لا بُدَّ لِلجَارِّ مِنَ التَّعلُّقِ بِفِعْلٍ اوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرتَقِي

وهذا هو الأصل ، مستعينًا (**بسم الله**) ، (**بسم الله**) والاسم مشتق من السمو ، والسمو هو العلو على الصحيح ، فيكون وزنه افْعٌ ، والاسم في اللغة ما دلَّ على مسماه ، وعرفًا ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، قلنا مشتق من السمو وهو مذهب البصريين وهو العلو لأن الاسم علا على مسماه لذلك اشتق منه ، والاسم مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه ، والإضافة هنا أفادت العموم (**بسم الله**) يعني : بسم هو لله أي : بكل اسم هو الله ، يعني مستعين هنا استعان بماذا في فعله ؟ استعان بكل أسماء الله تعالى ، ولذلك أقول : لو لم يستفد دارس هذه الكلمة العظيمة (**بسم الله الرحمن الرحيم**) لو لم يستفد إلا هذه الفائدة لكفاه ، أنه يستحضر بقلبه - هنا يأتي العمل ، الذهن والمعلومات ما تكفي - إذا أراد أن يفعل فعلاً ما قال : بسم الله الرحمن الرحيم . استشعر بقلبه أنه يستعين بكل أسماء الله تعالى فهذا يشعره بشيء آخر .
إذًا اسم مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه أي : مستعينًا بكل اسم هو لله جل وعلا ، الإضافة أفادت العموم ، والله هذا على الذات وهو مشتق على الصحيح بمعنى أنه دالٌ على ذات وصفة ، خلافًا لمن قال بأنه جامد يعني : لا يدل على صفة بل يدل على الذات فقط ، وهذا قول باطل فاسد ، ولذلك جاء قوله تعالى : (**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ**) [الأنعام : 3] . (**فِي السَّمَاوَاتِ**) إيش إعرابه ؟

.....
نعم .

....
جار ومجرور ، إيش فيه ؟
جار ومجرور هذا نوعه ، إعرابه متعلق بأي شيء ؟

.....

الله أي متعلق بـ الله ، ومر معنا قبل قليل .

ولا بد للجر من التعلقِ   بفعل أو معناه ....

إذًا الجار والمجرور لا يتعلق إلا بالفعل أو ما فيه معنى الفعلِ وهو الوصف ، وهذا لا يكون إلا إذا كان مشتقًا ، إذًا (الله) تعلق به في السماوات ، وهذا يدل على أنه مشتق ، إذًا هو دال على ذات موصوفة بصفة إلهية ، الأصل هو الإله ، وهو الإله ، الإله يعني المعبود المطاع ، وهو مشتق - كما ذكرنا - على الصحيح . (الرحمن الرحيم) اسمان كريمان من أسماء الله تعالى الحسنى ، والرحمن دال على الصفة القائمة بالذات ، والرحيم دال على تعلقها بالفعل كما نص على ذلك ابن القيم وهو وجه حسن أنه إذا اجتمع الاسمان الكريمان الرحمن الرحيم ، صار الرحمن دالاً على الصفة الذاتية ، والرحيم دالاً على الصفة الفعلية ، إذ الرحمة لها جهتان من جهة تعلقها بالذات فهي صفة ذاتية ومن جهة تعلقها بالمرحوم - يعني : الذي هو محل للرحمة - فهي صفة فعلية . قال ابن القيم رحمه الله : ولهذا لم يجئ بسم الرحمن متعديًا في القرآن قال تعالى : (**وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً**) [الأحزاب : 43] . جاء التعدِّي الرحيم ولم يأت تعدِّي الرحمن يعني : ولم يقل رحمانًا (**وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً**) رحيمًا بالمؤمنين (**بِالْمُؤْمِنِينَ**) هذا جار ومجرور متعلق بقوله : (**رَحِيماً**) . هذا القول وإن لم يكن شائعًا إلا أنه الأنسب بأنه يفسر الرحمن الرحيم بهذين المعنيين الذي هو الدال على صفة القائمة بالذات أو الرحمن ، والدال على تعلقها بالمرحوم وهو الرحيم ، وإن كان شاع بأن الأول الرحمن فعلان دال على الامتلاء بأنه يعم الكافر والمؤمن ، والرحيم دال على تعلقها بالمؤمنين فهو خاص ، نقول : نعم الرحمن هذا فيه زيادة مبنى فيدل على زيادة المعنى ، وأما الرحيم فهو أقل منه حروفًا ، وإذا كان كذلك حينئذٍ نقول : الرحمن من حيث المتعلق كذلك هو متعلق بالمؤمنين والكافر فهي رحمة عامة ، وأما الرحيم فهي رحمة خاصة ، ولذلك يقولون : عام المعنى خاص اللفظ ، الرحمن عام المعنى لأنه واسع مدلوله يدل على الامتلاء وهو يتعلق بالمؤمن والكافر ، بل حتى البهائم ، وخاص اللفظ لأنه لا يطلق على غير الله إجماعًا ، لا يطلق لفظ الرحمن على غير الله تعالى إجماعًا ، أما الرحيم فهو خاص المعنى عام اللفظ ، خاص المعنى لأنه متعلق بالمؤمن دون غيره ، وأما كونه عام اللفظ فلأنه يُطلق على غير الله تعالى من حيث اللفظ تقول : جاء زيد الرحيم . (**وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً**) [الأحزاب : 37] جاء في الموضع المراد به النبي ﷺ فيُطلق رحيم على المخلوق ، لكن الرحمن هذا خاص بالرب جل وعلا .

وابتدأ البسملة المصنف اقتداءً بالكتاب العزيز والإجماع العملي من أرباب التصنيف على أنهم إذ أرادوا التأليف بدأوا ببسم الله الرحمن الرحيم .

(**الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ**) ، (**الْحَمْدُ**) اشتهر أن الحمد لغةً الثناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم ، يعني : سواء كان في مقابلة نعمة أم لا ، الثناء إنما يكون باللسان وهل هو خاص بالخير أم أنه يعم الشر ؟ محل نزاع والجمهور على أن الثناء لا يكون إلا بالخير ، وذهب بعضهم إلا أنه يكون في الخير كثيرًا وفي الشر قليل ، ولذلك استدل بالصحابة رضي الله تعالى عنهم لما مر بجنازة أثنوا عليها خيرًا قال النبي ﷺ : « **وجبت** » . ومُرَّ بجنازة فأثنوا عليها شرًا ، هذا محل الشاهد إذًا الثناء متعلقه الشر ، والصحابة حجة ، في اللغة حجة ، يعني يحتج بأقوالهم ، وإنما الخلاف في أقوالهم اللغوية يعني فهمهم اللغوي الصحابي حجة ، وأما في مسألة الحكم الشرعي فهذه التي وقع فيها نزاع ، إذًا الثناء الأصل فيه أن يكون بالخير وقد يكون في الشر كما مر في قول الصحابة . الثناء بالجميل على جميل الاختيار على جهة التعظيم ، وعرفًا فعل يُنْبِئُ يعني : يشير . عن تعظيم الْمُنْعِم من حيث إِنَّهُ مُنْعِمٌ على الحامد أو غيره ، وهذا تعريف شائع جدًا عند أرباب التصنيف لكن فيه ، لأنه نظر ؛ لأنهم خصوا الحمد بكونه في مقابلة الصفات المتعدية ، الله عز وجل صفاته على نوعين :

منها ما هو لازم لا يتعدَّى أثره ، كالكبرياء والعظمة .

ومنه ما يتعدَّى يكون ارتباطه بالمخلوق ، كالرحمة مثلاً الرحمن ، هذه صفة متضمن لصفة وهي الرحمة ، وهذه متعدِّيَة للمخلوق ، حينئذٍ إذا حصر الحمد في كونه يكون في مقابلة النعم حينئذٍ اختص بالصفات المتعدِّية وليس الأمر كذلك ، بل يحمد الله تعالى على جميع صفاته حتى على استوائه على العرش وكونه عاليًا على العرش بذاته جل

وعلا يحمد عليه . إذًا هذا الحد فيه شيء من النظر ، فعلٌ ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم ، إذًا لا من حيث إنه ليس منعم ، نقول : هذا أخرج الصفات اللازمة وليس الأمر كذلك . منعم على الحامد أو غيره سواء كان باللسان أم بالجنان أم بالأركان ، وهذا هو الشكر اللغوي ، والشكر العرفي هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في بيان الحمد وهو أجود مما ذكره غير واحد : أن الحمد هو ذكر محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله . ذكر محاسن ، والذكر يكون باللسان ويكون بغيره ، ومحاسن جمع مَحْسَن فحينئذٍ يكون شامل للصفات الذاتية والصفات اللازمة والصفات المتعدية ، وليس خاصًا بنوع دون نوع مع حبه وتعظيمه وإجلاله أخرج المدح إذ يكون فيه ذكر محاسن المحمود لكن لا مع المحبة والتعظيم وهذا هو الفرق بين الحمد والمدح ، كلاهما ثناء إلا أن الثناء في الحمد يكون مع المحبة ، لأن ليس كل من أثنى أحبك ؟ قد يُثني عليك صباحًا مساءً يطريك بالشعر لكنك من أبغض الناس إليه ، هذا لا يُسمى حمدًا ، إنما يسمى مدحًا هو كذاب لكن لا يُسمى ماذا ؟ يسمى مَدْحًا ، إذًا فرق بينهما ذكر محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله ، و(أل) في الحمد للاستغراق ، وهو قول الجمهور ، وقيل للجنس وهو اختيار الزمخشري .

(لِلَّهِ) أي : اختصاصًا واستحقاقًا ، فاللام صالحة للمعنيين ، تكون بمعنى الاستحقاق ، وتكون بمعنى الاختصاص ، فهي صالحة للمعنين سواء جعلت (أل) للاستغراق حينئذٍ يكون المعنى أنواع الحمد ، انظر المعاني هنا تختلف طالب العلم إذا قرأ (الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) في الصلاة واستحضر أن (أل) هنا للاستغراق ، ما معنى الاستغراق ؟ يعني : استغراق جميع الأفراد ، واستحضر هو يقرأ (الْحَمْدُ للَّهِ) يعني : كل جميع أنواع الحمد التي تكون على ألسنة الخلق وما أثنى الله تعالى به على نفسه لله تعالى كائنة لله استحقاقًا واختصاصًا ، أي : أنواع الحمد كلها ثابتة لله ، أو للجنس وعليه حينئذٍ يكون جنس الحمد ثابتٌ لله ، وإذا ثبت الجنس لله ثبت الأفراد لأنه يلزم من اختصاص الجنس اختصاص الأفراد ، كما مر معنا مرارًا ، إذًا على المعنيين الاستغراق أو الجنس لا يُصرف فردٌ من أفراد الحمد لغير الله ، فكل أنواع الحمد ثابتة ومختصة بالله عز وجل دون ما سواه .

(الْحَمْدُ لِلَّهِ) بدأ بالحمدلة هنا ، ثانيًا بعد الابتداء بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز لأنه أول ما افتتح الله تعالى القرآن قال : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) . [الفاتحة : 1 ، 2] اقتداءً بالكتاب من ألف كتابًا من البشر حينئذٍ يبدأ بالبسملة ثم يثني بالحمدلة ، واختار الجملة الاسمية (الْحَمْدُ لِلَّهِ) وهذا يأتينا بحثه في المعاني على الفعلية اقتداءً كذلك بالنص الآية لأن الله تعالى قال : (الْحَمْدُ للَّهِ) . ولدلالتها على الثبات والدوام ، لأنه - كما سيأتي معنا - أن الخبر يكون جملة اسمية ، ويكون جملة فعلية ، متى تختار الجملة الاسمية على الفعلية ، ومتى تختار الجملة الفعلية على الاسمية ؟

بناءً على المعنى ، وهنا (الْحَمْدُ) لما كان في مقابلة الذات الموصوفة بالإلهية وهي دائمةٌ باقيةٌ مستمرة ناسب أن يأتي بلفظٍ يدل على الثبات والدوام لا على الاستمرار والتجدد إنما هو خاصٌ بالفعلية ، إذًا اختار الجملة الاسمية هنا لمعنى وهو كذلك في الآية يقال هنا ويقال في قوله تعالى : (الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) . لماذا جاء بالجملة الاسمية دون الفعلية ؟

نقول : لأن الجملة الاسمية تدل على الثبات والدوام ، وهنا عَلَّقَ الحمد بماذا (الْحَمْدُ لِلَّهِ) ، (لِلَّهِ) أي : دالٌ على ذاتٍ متصفة بالإلهية ، والذات هذا الوصف كذلك باقٍ (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ) [الرحمن : 26 ، 27] ، (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) [القصص : 88] ، إذًا لما كانت الذات باقيةً مستمرةً أبد الآباد لا يلحقها عدمٌ ولا فناء البتة ناسب أن يأتي بجملةٍ دالة على ذلك المعنى ، وهذه تختص بها الجملة الاسمية دون الجملة الفعلية ، واضحٌ هذا ؟ لذلك جاء بالجملة الاسمية ، وقَدَّمَ الحمد على لفظ الجلالة (الْحَمْدُ لِلَّهِ) لأنه الأصل ، لأنه مبتدأ ، وأصل المبتدأ أن يتقدم على الخبر .

ثانيًا : لداعية المقام ، وهذا سيأتي بحثه في علم المعاني ، وإن كان لفظ الجلالة أهم بالتقديم لذاته لأن لو نظرنا عندنا (الْحَمْدُ) وعندنا متعلق الحمد ، وهو الله عز وجل أيهما أهم بالتقديم ؟ لا شك أنه الثاني ، لكنه ما رعى هذا ، وإنما قدم الحمد على لفظ الجلالة ، هل لكون الحمد أفضل وأهم ؟

الجواب : لا . لكن لمطابقة ورعاية المقام ، لأن المقام هنا مقام ثناءٍ وذكر ، فيذكر اللفظ ويؤخر المحمود أو الْمُثْنَى عليه ، وهذا مطابقةً لرعاية المقام ، فرعاية المقام هنا أنسب للبلاغة كما سيأتي في حد البلاغة إذ هي مطابقة الكلام لمقتضى المقام .

وضد الحمد الذم كما أن ضد الشكر الكفران .

ثم لما أثنى على الخالق جل وعلا ثنَّى بالثناء على أفضل الخلق على الإطلاق .

أفضل الخلق على الإطلاق   نبينا فمل عن الشقاق

فقال : (**وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اصْطَفَاهُ**) ، (**وَصَلَّى اللَّهُ**) هذه جملةٌ خبريةٌ لفظًا إنشائيةٌ معنى ، لأن المراد بها الدعاء ، مراد بها الدعاء ، ومعنى (**وَصَلَّى اللَّهُ**) أي : أثنى الله على عبده في الملأ الأعلى - على أصح ما تفسر به الصلاة - ،حينئذٍ إذا صلَّى الله على العبد بمعنى أنه أثنى عليه في الملأ الأعلى - وكما ذكرنا هي جملة خبرية من حيث اللفظ إنشائيةٌ من حيث المعنى - معناها الدعاء ، والصلاة فعالٌ من صَلَّى إذا دعا .

(**عَلَى رَسُولِهِ**) الضمير يعود على الله عز وجل ، والجار مجرور متعلق بقوله : (**صَلَّى**) لأنه فعلٌ ، (**عَلَى رَسُولِهِ**) وفي نسخة : على نبيه ولا إشكال ، وعليه لفظ الأفراح ، والرسول من البشر إنسانٌ أوحي إليه بشرعٍ وأمر بتبليغه - على ما اشتهر عند أرباب التصنيف - النبي إنسانٌ أوحي إليه بشرعٍ فهو أعم من الرسول على المشهور كل رسول نبي ولا عكس ، رسول فعول بمعنى مفعل (**عَلَى رَسُولِهِ**) رسولٌ فعول بمعنى مفعل أي : المرسل وحذف المتعلق هنا (**عَلَى رَسُولِهِ**) إلى من حذف المتعلق ما قال إلى الجن ولم يقل إلى الإنس ولم يقل إلى الملائكة ، وإنما حذف المتعلق لإفادة العموم لأن من صيغ العموم حذف المتعلق إذًا (**عَلَى رَسُولِهِ**) رسول فعول ، وفعول من متعلقات الجار والمجرور الظرف ، حينئذٍ نقول : حذف المتعلق للدلالة على العموم ، إذ هو مرسل لجميع الخلق على خلافٍ في الملائكة ، أما الجن والأنس فهو محل إجماعٍ .

(**الَّذِي اصْطَفَاهُ**) ، (**الَّذِي**) هذا نعتٌ لرسول وهو في محل جر (**عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي اصْطَفَاهُ**) ، الضمير في (**رَسُولِهِ**) و (**اصْطَفَاهُ**) يعود إلى الله عز وجل ، (**اصْطَفَاهُ**) الضمير البارز يعود إلى رسوله ، (**اصْطَفَاهُ**) فيه ضميران : ضميرٌ مستتر . وضميرٌ بارز . ضمير مستتر : هو الفاعل وهو يعود إلى الله عز وجل ، هو الذي اصطفى ، والضمير البارز : في محل نص مفعولٌ به ، ما هو يعود إلى الرسول ، إذًا النبي ﷺ مُصطفى ، (**الَّذِي اصْطَفَاهُ**) أي : اختاره أي : المصطفى ، فالنبي ﷺ مختار ولذلك يذكر أهل البيان أن الموصول مع صلته في قوة المشتق ، الموصول (**الَّذِي**) مع صلته (**اصْطَفَاهُ**) لأن جملة (**اصْطَفَاهُ**) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، الموصول الذي هو الذي هنا مع صلته جملة الصلة التي هي اصطفاه في قوة المشتق يعني : تحذفها وتأتي بمحلها بلفظٍ مشتق من اسم فاعل أو اسم مفعول ، (**الَّذِي اصْطَفَاهُ**) (**عَلَى رَسُولِهِ**) ماذا نقول ؟

المصطفى أي : المختار ، فهو المختار من سائر المخلوقات ، وهو أفضلهم على الإطلاق - كما ذكرنا - ، وهذه إشارة لقوله ﷺ : « **إن الله اصطفى كنانةً من ولدي إسماعيل واصطفى قريشًا من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم ، فأنا خيارٌ من خيار من خيار** » . و (**الَّذِي**) نعتٌ لرسول (**مُحَمَّدٍ**) بالجر إيش إعرابه ؟ بدل من (**رَسُولِهِ**) أو

...

أو

..

عطف بيان (**رَسُولِهِ**) بدل أو عطف بيان ، هل يصح أن يكون نعتًا ؟

...

لا يصح ، لماذا ؟ لكونه جامدًا ، لكونه علمًا ، فالأعلام تنعت ولا ينعت بها ، إلا على من يرى أن أسماء النبي ﷺ ذات معانٍ ، لا شك أن أعلام الرب جل وعلا دالةٌ على الذات وهي أعلامٌ وأوصاف ، ولذلك تُنعت ويُنعت بها ، ونحن تداركناه اختصارًا بسم الله الرحمن الرحيم ، الرحمن هذا نعت للفظ الجلالة ، مَنْ رَأَى أنه عَلَم لا يُعربه نعت ،

ونص على ذلك ابن هشام وغيره لماذا ؟ لكونه عَلَمًا ، والعلم لا يُنعت به ، والصحيح أنه نعتٌ وأنه علمٌ وينعت به في هذا الموضع لكن لا باعتبار العلمية وإنما باعتبار الوصفية ، لأن أعلام الله تعالى أعلامٌ وصفات ، فهي من حيث كونها دالةٌ على الذات تُنْعَت ، ومن حيث كونها دالةٌ على الصفات يُنْعَتُ بها ، هل أعلام النبي ﷺ كذلك ؟
محل نزاع ، ورجح ابن القيم أنه كذلك ، فإذا كان كذلك حينئذٍ صح النعت بها ، وكذلك أعلام الملائكة .
إذًا (**مُحَمَّدٍ**) على رأي الجمهور أنه لا يُعرب نعتًا لأنه جامد ، وعلى ما اختاره ابن القيم رحمه الله تعالى حينئذٍ يصح أن يكون نعتًا ، وهل يجوز رفعه ؟
محمدٌ ، يجوز ؟
نعم يجوز رفعه محمدٌ ، أي : هو محمدٌ خبرٌ لمبتدأٍ محذوف ، إذًا (**مُحَمَّدٍ**) بالجر قلنا عطف بيان أو بدل من (**رَسُولِهِ**) ، ولا يجوز الرفع على أنه خبر لمحذوف أي : هو محمدٌ ، والأول أولى يعني : الجر أولى ، لأنه يجعل الكلام متصلاً بعضه ببعض ، والقطع يجعله جملةً منفكة عن سابقه ، والوصل مقدمٌ على القطع ، محمدٌ علمٌ منقول من اسم مفعول المضعّف سُمِّيَ به لكثرة خصاله المرضية ، (**وَآلِهِ**) بالجر عطفًا على (**رَسُولِهِ**) وآل النبي ﷺ في مقام الدعاء ، هنا مراد به أتباعه على دينه ، فحينئذٍ يشمل كل متبعٍ ، دخلت الأمة كلها التقي وغيره ، ولم يذكر الصحب هنا إما اختصارًا أو اقتصارًا ، اختصارًا بمعنى أنه تركه لأجل النظم أو الاختصار ، واقتصارًا لكونه اقتصر على دخولهم في آل ، إذا قلنا (**وَآلِهِ**) أتباعه على دينه دخل في أول من يدخل من ؟ الصحابة ، إذًا ذكر الصحابة ، فلا نقول لهم لم يذكروا ، ولكن تركه يعتبر اقتصارًا ، وأما إذا لم نجعل الآل بمعنى الإتباع على الدين خصصناه بأقارب النبي ﷺ ، حينئذٍ لا يحمل كل الصحابة ، إنما يشمل بعضهم دون بعضٍ . (**مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَا**) فعلٌ ماضٍ ، فاعله ضمير مستتر يعود على الله تعالى سَلَّمَ لأن الذي صلَّى هو الله عز وجل ، والذي سَلَّمَ هو الله عز وجل ، إذًا فعلٌ ماضي كصلَّى وهو جملةٌ خبريةٌ لفظة إنشائيةٌ معنى ، والألف فيه للإطلاق (**سَلَّمَا**) ، وحذف متعلقه لدلالة ما سبق عليه ، (**وَسَلَّمَا**) على رسوله (**صَلَّى اللهُ**) على رسوله ، قال : (**وَسَلَّمَا**) على من ؟ على رسوله ، وحينئذٍ لا يكون من باب التنازع لأن الأول صلَّى (**عَلَى رَسُولِهِ**) استوف متعلقه (**وَسَلَّمَا**) نقول : حُذِفَ المتعلق لماذا ؟
لدلالة ما قبله عليه ، إذًا سلَّمَ على من ؟ (**عَلَى رَسُولِهِ**) ، ومعناه السلامة يعني : التحية ، سَلَّمَ مَأْخُوذٌ من السلامة والمراد به التحية ، وهنا أردف الصلاة بالسلام جمعًا بينهما امتثالاً لقوله تعالى : (**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا**) [الأحزاب : 56] فجمع بينهما امتثالاً للآية ، وهو أعلى درجات الامتثال ، لكن لو اقتصر على الصلاة دون السلام ، أو على السلام دون الصلاة ، لا إشكال فيه ، وإن لم يكن ممتثلاً بمعنى أنه لم يكن كامل الامتثال ، وإلا كان ممتثلاً ، لأن دلالة الاقتران هنا غير معتبرة ، بمعنى أن المطلوب ليس هو الجمع ، المطلوب إحداث الصلاة ، وإحداث السلام ، ثم قد يكونان على جهة الجمع ، وقد يكونان على جهة الإفراد ، وليس في الآية ما يدل على أن المراد به الجمع ، وإن كانت الواو لمطلق الجمع ، لكن لو فعل أحد نوعي الصلاة دون السلام أو بالعكس لا نقول أنه وقع في كراهةٍ ، وإن كان يعلل هنا أنه جمع بينهما هروبًا من كراهة تركهما أو الاقتصار على أحدهما - كما هو مشهور عند كثير من الفقهاء - لكن الصحيح أنه لا يكره إفراد الصلاة عن السلام ، ولا إفراد السلام عن الصلاة لماذا ؟ لعدم الدليل .
وأما الاستدلال بهذه الآية نقول : استدلالٌ بدلالة الاقتران وهي ضعيفةٌ عند جماهير الأصوليين .

مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَا وَبَعْدُ قَدْ أَحْبَبْتُ أَنِّي أَنْظِمَا

(**وَبَعْدُ**) [هذا كلمة ، أو] [3] هذه كلمةٌ يؤتي بها للانتقال من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ آخر ، يعني : انتقال من أسلوب المقدمة إلى الشروع في المقصود الذي عناه بنظمه ، (**وَبَعْدُ**) هذا ظرف زمان مبنيٌ على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه على المشهور ، أي : بعد الحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، (**قَدْ أَحْبَبْتُ**) هنا

---

(3) سبق .

حذف الفاء ، لأن الفاء هنا واجبة تتصل بجواب لأن الواو هذه نائبةٌ مناب أمَّا ، وأما نائبةٌ مناب مهما ، إذًا عندنا شرط وعندنا فعل شرط وجواب الشرط ، هنا يجب اتصال الفاء بجواب الشرط ، والأصل أما بعد فكذا ، فحينئذٍ الفاء داخلةٌ أين هي ؟
نقول : حذفها من أجل ضرورة النظم الوزن .
(قَدْ أَحْبَبْتُ) أي : فقد ، حذف الفاء من الجواب لضرورة النظم ، وأصله فقد أحببت أي : ملت وقصدت ، والمحبة هنا على بابها النيل والقصد ، (أَنِّي أَنْظِمَا) أي : أؤلف هذا على النسخة الموجودة عندكم ، أي : أؤلف كلامي منظومًا ، والنظم اسم لكلامٍ مقفى موزون ، اسمٌ لكلامٍ لأن الشعر كلام ، كما أن النثر كلام ، لكنه مقفى ، يعني : ذا قافيةٍ ، موزون على أوزانٍ معلومة ، وهي التفعيلات المشهورة عند أرباب الفن ، ويُعَرِّفَهُ البعض بأن الكلام الموزون قصدًا لا بد أن يكون مقصودًا ، فلو وافق الكلام تفعيلات بحرٍ ما لا يقال بأنه شعر لماذا ؟ لأنه لم يقصد ، لانتفاء القصد ، فيشترط في الشعر أن يكون مقصودًا ، وأما موافقة التفعيلات هذه هي مادة الشعر ،حقيقة الشعر ، ثم قد يتفقان في التفعيلات لأن التفعيلات عبارة عن حركات وسكنات ، قد يتفق المنثور مع الشعر ، فإن كان مقصودًا سُمِّيَ شعرًا وإلا فلا ، مع اشتراط القافية ، يقال إذًا (أَنِّي أَنْظِمَا) يقال : نَظَمَ اللؤلؤ جمعه في السلك وبابه ضَرَبَ ، نَظَمَ أَنْظِمُ من باب أَضْرِبُ ، إذًا بابه ضَرَبَ ، وَنَظَّمَهُ تَنْظِيمًا مثله ، ومنه نظم الشعر ونظَّمَهُ ، إذًا يقال نَظَمَ الشعر ويقال نَظَّمَ الشعر ، هذه النسخة الموجود المشهور (أَنِّي أَنْظِمَا) هذا فيها إشكال ، لأن (أَنِّي) هذه الناصبه والياء اسمها و (أَنْظِمَا) هذا الألف للإطلاق ، و (أَنْظِمَا) هذا فعل مضارع مبدوءٌ بهمزة المتكلم ، وهو هنا منصوب ، (أَنْظِمَا) بفتح الميم وأين الناصب ؟ هذا محل إشكال ليس عندنا ناصب فكيف نُصِب ؟
نقول : في بعض النسخ (أَنْ أُنَظِّمَ) نسخة من النسخ التي شرحت مخطوطات (أَنْ أُنَظِّمَا) وهي أسلم للاعتراض الذي في النسخة الموجودة المشهورة هذه ، (أَنِّي أَنْظِمَا) ، (أَنْظِمَا) فعل مضارع منصوب أين الناصب ؟ ليس في النظم ما يدل على أنه منصوب ، حينئذٍ بقي إشكال ، (أَنْ أُنَظِّمَا) زال الإشكال ؟ لأن نَظَّمَ أُنَظِّم لا إشكال عندنا الثلاثي نَظَّمَ أُنَظِّم من باب كَرُمَ أَكْرَمَ ، إذًا أُكْرِم أُنَظِّم أُنَظِّمَا فعل مضارع منصوبٌ بأن والألف هذه للإطلاق ، إذًا اتحدا وهو أولى ، أَنْ أَنْظِمَا (أَنِّي أَنْظِمَا) أَنْ أُنَظِّمَ .

فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي أَرْجُوزَةً لَطِيفَةَ المَعَانِي

(فِي عِلْمَي) هذا متعلق بقوله : (أَرْجُوزَةً) أن أنظم ماذا ؟ (أَرْجُوزَةً) التي في الشطر المصراع الثاني ، البيت الثاني مفعولٌ به ، والعامل في (أَنْظِمَا) ، أَنَظِّمُ ماذا ؟ (أَرْجُوزَةً) (فِي عِلْمَي) إذًا في علمي هذا جار مجرور متعلق بقوله : (أَرْجُوزَةً) ، (أَرْجُوزَةً) (فِي عِلْمَي) ، (فِي عِلْمَي) متعلق بقوله : (أَرْجُوزَةً) . الآتي مثنى علم حذفت نونه للإضافة لما بعده (عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي) ، الأصل المعاني والبيان ، المعاني هو المتقدم والبيان لاحق ، لأن البيان لا يتحقق إلا بدرك المعاني ، فهو جزءٌ فيه في حقيقته - كما سيأتي - ولكن هنا قدم البيان على المعاني وإن كان هو متأخرًا على المعاني لأجل الوزن لا لكونه متقدمًا عليه في الوجود ، لا ، المتقدم في الوجود أولاً هو المعاني ، ثم يأتي بعد ذلك علم البيان ، وقوله : (الْبَيَانِ) . يعني : الآتي تعريفه فما سيأتي ، (وَالمَعَانِي) الآتي تعريفه ، (أَرْجُوزَةً) هذا مفعول (أَنْظِمَا) أفعولة يعني: وزنها أفعولة من الرجز تحريك البحر المشهور وهو مبنيٌ في الدائرة من مستفعلٍ ست مرات ، قال الخليل : سُمِّيَ رجزًا لاضطرابه ، والعرب تسمي الناقة التي يرتعش فخذاها رَجْزًا . لأنه فيه نوعٌ من الاضطراب ، من التَّرجز يسمى رَجَزًا ، لذلك (الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ) فيه رجز ، ووصف الأرجوزة بقوله : (لَطِيفَةَ المَعَانِي) . أي : دقيقة المعاني ، (لَطِيفَةَ) يقال لَطُفَ الشيء من باب ظَرُفَ أي : صَغُرَ فهو لطيفٌ لطفًا ولطافة # 1.13.16... هذا في الأصل واللطيف من الكلام الدقيق المعنى ، (أَرْجُوزَةً لَطِيفَةَ المَعَانِي) أي : دقيقة المعاني فمعانيها دقيقة حينئذٍ يكون من إضافة الصفة إلى الموصوف ، أي المعاني الدقيقة دقيقة المعاني المعاني الدقيقة ، فقوله : (لَطِيفَةَ المَعَانِي) بالنصب على أنه نعت لـ (أَرْجُوزَةً) ، وهو مضاف (وَالمَعَانِي) مضافٌ إليه ، لوجازة لفظها وكثرة معناها ، لأن هذا اللطيف من الشيء إنما يكون لدقة المعنى متى ؟ إذا قلت الحروف والكلمات ، ولذلك يُعَبّر عن المختصر بأنه ما قل لفظه وكثر معناه ، وهذا مثله ، والمعاني جمع معنى وهو ما يقصد من اللفظ ، ما يُعنى من اللفظ ، يعني : مدلول اللفظ ما يُقصد من اللفظ يُسَمَّى

معنى ، زيد هذا لفظٌ ، مفهومه ومدلوله ومسماه ذاته ، ذاته هو المقصود من اللفظ ، يُسمى معنًى ، ثم هذا المقصود قد يكون حسيًا وقد يكون معنويًا ، وهذا يفيدك في التشبه الحسيّ والمعنويّ .. إلى آخره ، فقد يكون حسيًّا مثل زيد ، زيدٌ لفظٌ مدلوله ماذا ؟

ذات ، إذًا شيءٌ مشاهد محسوس في الخارج ، عِلْم هذا ليس مدلوله أو مفهومه اللفظ أو شيءٌ حسي ، ليس مدلوله شيءٌ حسي وإنما هو شيءٌ معنوي .

وقوله هنا : (**عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي**) علمي المعاني والبيان ، قَدَّمَ وأخَّر لِمَا ذكرنا .

لم يذكر البديع ، وهي أرجوزة - كما ذكرناه - ذكر الثلاثة الفنون ، ترى أحد عشر بيتًا في علم البديع مع كونه خص هنا في المقدمة بأنها خاصةٌ بعلمي المعاني والبيان ، فأين البديع ؟

قيل : لكون المقصود بالذات في هذا العلم هو العلمان المذكوران المعاني والبيان ، هما المقصودان لا شك لأن هذا الأصل هذا هو الأصل ، وعلم البديع كالتتمة لكونه لا مدخل له في البلاغة ، إذًا لم يذكره لعدم أهميته ، لأن الأساس هو علم المعاني والبيان ، الذي يقوم به البنيان مثلاً ، وعلم البديع كالتشطيب إن صح التعبير ، فحينئذٍ نقول هذا كالتتمة ، والأصح أن يقال هنا : لم يذكر البديع بناءً على ما ذكره صاحب ((**الإيضاح**)) القزويني رحمه الله تعالى في إيضاحه حيث قال : **" وكثيرٌ من الناس يُسمي الجميع علم البيان ، وبعضهم يُسمى الأول علم المعاني ، والثاني والثالث علم البيان ، والثلاثة علم البديع "** . ولذلك ابن المعتز من أوائل من صنف ، صنَّف كتابًا أسماه ((**البديع**)) يشمل الثلاثة الفنون : المعاني ، والبيان ، والبديع ، الذي هو الخاص وليس المراد كتاب ابن معتز ((**البديع**)) البديع الخاص العلم الخاص الذي هو مقابل المعاني والبيان ، لا ، إنما أراد به الثلاثة الفنون .

فالظاهر أن الناظم هنا مشى على القول بأن البيان يُطلق على الثاني والثالث .

وقوله : (**عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي**) يُشير لذلك لماذا ؟

لأن تخريجه على قول (**عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي**) ونقدر علم المعاني ، حينئذٍ ذكر ثلاثة أو لا ؟ لو قلت هكذا : علمي البيان وعلم المعاني ، هل دخل البديع ؟

دخل البديع ، لأن البيان يشمل البيان الخاص والبديع ، فإذا قلت : (**عِلْمَيِ الْبَيَانِ**) المراد به البيان الخاص ، والبديع ، (**وَالمَعَانِي**) أي : علم المعاني حينئذٍ يكون نص على الثلاثة وأشار إليه بهذا ، [فالمراد $] ، وقوله (**عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي**) يُشير إلى ذلك لأنه ثنى العلم فكأنه قال : علمي البيان الذين هما البيان والبديع ، وعلم المعاني ، فالمراد بالبيان ما يعم البديع تغليبًا للثاني على الثالث ، وهو كثيرٌ في كلام الزمخشري في كشافه كما ذكره المرشدي عنه .

وفي قول الناظم (**لَطِيفَةَ المَعَانِي**) مع ما قبله و (**المَعَانِي**) الجناس التام يعني : نوعٌ من أنواع البديع لأنه قال ماذا ؟

فِي عِلْمَيِ الْبَيَانِ وَالمَعَانِي   أَرْجُوزَةً لَطِيفَةَ المَعَانِي

المعاني المعاني مصراع على الأول ومصراع على الثاني ، هل هما متحدان ؟

في اللفظ نعم ، وفي المعنى لا ، لأن المراد بالأولى المعاني المراد بها العلم الخاص ، والمعاني الثانية جمع ، فالأولى مفرد والثانية جمع ، ومراد الناظم إلى الأولى غير مراده من الثانية ، إذًا اتحدا في اللفظ واختلفا في المدلول والمعنى ،وحينئذٍ نقول : هذا يسمى جناسًا تامًا .

فالمراد هنا حينئذٍ على ما ذكرنا لا يَرد اعتراض من اعترض بأنه لم يذكر البديع .

ثم قال الناظم : (**أَبْيَاتُهَا**) . أي : الأرجوزة ، أي عدد أبياتها جمع بيتٍ (**عَنْ مِائَه**) أي : مائة بيتٍ ، التنوين هنا عوضٌ عن المضاف إليه ، فالتنوين عوضٌ عن مضاف (**لَمْ تَزِدِ**) وهذا على القول بأن البيت اسمٌ للمصراعين ، وهذا هو الصحيح ، وأنها من كامل الرجز لا من مشطوره . (**أَبْيَاتُهَا**) أي : أبيات الأرجوزة (**لَمْ تَزِدِ**) عن مائة ، وقوله : (**أَبْيَاتُهَا**) مبتدأ على حذف مضاف أي عدد أبياتها ، لأن (**مِائَه**) هذا شيءٌ معدود ، فحينئذٍ لا بد من التقدير ، لكن هذا التقدير ليس من أجل الإعراب ، وإنما من أجل المعنى ، قد يكون المقدر يقدر لأجل صحة الإعراب ، كقولك الحمد لله ، لله لا يصح أن يكون خبرًا فلا بد أن يكون ثَمَّ محذوفًا ، لله ثابتٌ لله ، إذًا التقدير هنا من

أجل صحة الإعراب ، وقد يكون التقدير من أجل صحة المعنى ، وهذا لا مدخل له في الإعراب وإنما مدخله في حل البيت .

إذًا (أَبْيَاتُهَا) مبتدأٌ والضمير هنا عاد إلى (أَرْجُوزَةً) ، وهو مبتدأٌ على حذف مضاف و (عَنْ مائةٍ) متعلق بقوله : (تَزِدِ) . وجملة (لَمْ تَزِدِ) بتحريك الدال من أجل الوزن ، فعل مضارع مجزومٌ بـ (لَمْ) وجزمه سكون مقدرٌ على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي ، (لَمْ تَزِدِ) هي أي : الأبيات ولذا أنث الفعل لأنه جمعٌ ، والجمع كل جمعٍ مؤنث كما قال الزمخشري ، والجملة خبر المبتدأ .

(فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ) (فَقُلْتُ) الفاء هذه فصيحة فاء فصحية ، كأنه قيل له ماذا نظمت في علمي البيان والمعاني ؟ ما هي هذه الأرجوزة ؟

قال : (فَقُلْتُ) حال كوني (فَقُلْتُ) هذا النظم المذكور حال كوني (غَيْرَ آمِنٍ) اسم فاعل من أَمِنَ كعَالِم من عَلِمَ وهو من باب فَعِلَ ، والأمن ضد الخوف (غَيْرَ آمِنٍ) أي : خائف (مِنْ حَسَدِ) حاسدٍ ، والحسد تمني زوال النعمة عن المحسود ، لماذا خشي على نفسه من الحسد ؟

لأنه نظم أهم المسائل في هذا الفن في مئة بيت ، وهذا فيه تحدٍ لغيره ؟

لأنه نظم في مئة بيتٍ فهو مع قلة عدد أبياته إلا أنه استوفى أهم مسائل علمي المعاني والبيان ، فهو خائفٌ من أن يَحْسُدُه حاسدٌ على هذا العمل الذي قَلَّ فيه نظراءه ، والله أعلم .

وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا يقول : الذي لم يدرس البلاغة قطعًا الذي يحفظه ، إن كان عنده همة على ((**الجوهر المكنون**)) فبه يبدأ ، لماذا ؟

لأنه قد يقول : أحفظ ((**مائة المعاني**)) وأحفظ ((**عقود الجمان**)) ، قد يموت وما حفظ ((**عقود الجمان**)) سويت ، وقد لا يجد من يشرحها له ، فهناك عوائق يعني لأن كونه يجعل ((**عقود الجمان**)) من محفوظاته هذا شيء موهوم متخيل في الذهن ، قد لا يكون شاهد له واقع ، فَيُفَوِّت على نفسه الخير الكثير ، لكن لو يحفظ الجوهر ثم أن تسنى له أن يحفظ ((**العقود الجمان**)) جيد ، وأما أن يسوف ويحفظ النظم هذا ، هذا ما يسمن ، لا يكفي ، لا يكفي على الأقل # 0.50... سائله من ((**الآجرومية**))



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .
أما بعد :
قال الناظم رحمه الله تعالى :

....	**فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَسَدِ**
فَصَاحَةُ المُفْرَدِ فِي سَلاَمَتِهْ	**مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهْ**
وَكَونُهُ مُخَالف الْقِيَاسِ	**ثُمَّ الفَصِيحُ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ**
مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا	**وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا**
وَهْوَ مِنَ التَعْقِيدِ أَيْضاً خالِي	**وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقاً لِلْحَالِ**
فَهْوَ الْبَلِيغُ وَالَّذِي يُوَلِّفُهْ	**وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ تَصِفُهْ**
وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا	**يَقُولُهُ وَالْكِذْبُ إِنْ ذَا يُعْدَمَا**

(**وَالْكِذْبُ ذا إن عدما - في نسخةٍ أخرى**) .
اعلم أنه لما كانت معرفة البلاغة متوقفةً على معرفة الفصاحة ، إذًا ثَمَّ أمران :
بلاغة وفصاحة .
أيهما متوقفٌ على الآخر ؟
البلاغة متوقفةٌ على معرفة الفصاحة .
إذًا لما كانت معرفة البلاغة متوقفةً على الفصاحة لكون الفصاحة مأخوذةً في تعريف البلاغة وجب تقديم تعريف الفصاحة على تعريف البلاغة .
إذًا لا نبدأ بالحديث عن البلاغة أولاً ، وإنما نتحدث أولاً عن الفصاحة .
ثم هذه الكلمة فصاحة وما اشتق منها موصوفاتها ثلاثة ، يعني : ثلاثة أشياء :
مفرد وكلامٌ ومتكلم .
يقال : مفردٌ فَصِيح ، أو كلمةٌ فَصِيحَة ، مفرد بمعنى الكلمة ، ومتكلمٌ فصيح ، وكلامٌ فصيح ، فالموصوف بهذه اللفظة ثلاثة أشياء ، ولا شك أن ثَمَّ فرقًا بين الكلمة الواحدة الموصوفة بكونها فصيحة وبين المتكلم أنه ذات الشخص وبين الكلام نَفْسِه ، فثَمَّ فروقٌ بينها وكل واحدٍ من هذه الثلاث يحتاج إلى وقفةٍ من حيث الشروط .
لما كانت معرفة فصاحة الكلام والمتكلم وهي المقصودة متوقفةً على معرفة فصاحة المفرد ، لأن من هو المتكلم الفصيح ؟ هو الذي عنده مَلَكَة يقتدر بها على إنشاء كلامٍ فصيح ، إذًا لا بد من معرفة أول المفرد الفصيح أو الكلمة الفصيحة ، وكذلك الكلام ما هو الكلام الفصيح ؟ المشتمل على كلماتٍ فصيحة ، فحينئذٍ وجب تقديم معرفة فصاحة الكلمة أو المفرد على معرفة فصاحة المتكلم والكلام .
فقال الناظم :

(**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ**) بعضهم جعله (**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ**) مقول القول فقلت : (**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ**) قلت : هذا النظم .. إلى آخره . (**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ**) أي : فصاحة اللفظ المفرد ، (**فَصَاحَةُ**) هي في الأصل صفة اللبن الذي أخذت رغوته ، اللبن له رغوة تعرفونها ؟ له رغوة إذا أخذت الرغوة قيل : هذا لبنٌ فصيح ، والفصيح هو هذا اللبن وفَصُحَ إذا أُخِذَت رغوته هذا معنًى أول ، والإبانة فصاح الإبانة ، يقال أفصح الفصيح إذا ظهر ، قال تعالى حكايةً عن موسى : (**وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً**) [القصص : 34]. يعني : أبين مني قولاً ، إذًا الفصاحة تأتي في اللغة بمعنى الإبانة ، فالفصاحة فَعَالَة من فَصُحَ لأن فَعُلَ له وزنان منهما فَعَالةٌ لفَعُلَ ، فهي في اللغة تنبئ عن الظهور والإبانة ، يقال فصح الأعجمي وأفصح إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللُّكْنَة ، وقيل : الفصاحة لغةً الإيضاح ، يقال : أفصح عن مراده إذا أوضحه ، إذًا المشهور أن الفصاحة وهي فعَالة مصدر لفَعُلَ فَصُحَ مشهور أنها بمعنى الإبانة والظهور ، تنبئ عن معنى الظهور والإبانة ، والذي يوصف كما مرَّ معنا في الفصحة ثلاثة أشياء .

أولاً : المفرد ، فقدمه لكونه لا يُعرف فصاحة المتكلم ولا الكلام إلا بمعرفة فصاحة المفرد ، فقال : (**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ**) . أي فصاحة اللفظ المفرد ، فالمفرد وصفٌ لموصوفٍ محذوف أي اللفظ المفرد ، والمراد بالمفرد هنا الكلمة الواحدة ، فيقال : كلمةٌ فصحية ومرّ معنا أن تعريف المفرد بمال لا يدل جزءه على جزء معناه في النحو غلط وإن اشتهر عند ابن هشام وغيره والسيوطي كذلك والأشموني ، هذا غلط من تداخل الاصطلاحات تداخل الفنون ، فالمفرد الذي لا يدل جزءه على جزء معناه هو المفرد عند المناطقة ، وأما المفرد هنا فهو الكلمة الواحدة ، أو إن شئت قل : اللفظة الواحدة ، أو التلفظ بلفظٍ واحدٍ عُرفًا ، قل هذا أو ذاك ، لكن المراد به هو الكلمة الواحدة ، تُسمى ماذا ؟ وأنواع الكلمة ثلاثة : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ . ثم قد يألف بين اسمين فيقال : عبد الله هذا لا يسمى مفردًا عند النحاة ، وإنما يسمى مفردًا علمًا عبد الله علمًا ، يُسمى مفردًا عند المناطقة ، وهنا محل النزاع ولذلك سلم الأشموني بأنه كلمة واحدة ، وكذلك السيوطي كلمة واحدة ، ولكنه في تقدير كلمتان يعني باعتبار كونه مضافًا ومضافًا إليه قبل جعله علمًا وهو مركب إضافي من كلمتين ، وبعد ذلك فلا ، وهذا غلط لا يُسَلَّمُ لهما ولا لهم البتة ، وقد نص على ذلك غير واحد .

إذًا المراد بالمفرد هنا نفسره بما هو في لسان العرب ، المفرد أي : الكلمة الواحدة ، فيقال : كلمةٌ فصيحة ومفردٌ فصيح .

متى نحكم على المفرد أو الكلمة بأنه فصيحٌ أو فصيحًا ؟

قال : إذا سَلِمَ من ثلاثة أشياء ، أن يخلص ويسلم ويتبرأ من ثلاثة عيوب ، ما هي هذه العيوب ؟

الأول : قال : (**مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ**) .

الثاني : (**وَمِنْ غَرَابَتِهْ**) .

الثالث : (**وَكَونُهُ مُخَالِف الْقِيَاسِ**) .

إذا انتفت هذه كلها حينئذٍ نقول : هذه المفردة وهذه الكلمة فصيحة ، ألا يكون بين حروفها تنافر ، ألا تكون الكلمة غريبة ، ألا تكون الكلمة مخالفةً للقياس ، واضح ؟ ثلاثة شروط كلها باجتماعها حينئذٍ نحكم على اللفظ بأنه فصيح وعلى الكلمة بأنها فصيحة .

(**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ**) قال : (**فِي سَلاَمَتِهْ**) يقال : سَلِمَ من الآفات ونحوها سلامًا وسلامةً بَرِئَ في سلامةِ يعني : في بَرَاءته من العيوب والآفات المذكورة ، وله كذا خلصًا فهو سالمٌ وسليم من هذه الأمور الثلاثة .

إذًا (**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ**) عرفنا المفرد المراد به هنا الكلمة الواحدة ، (**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ**) عند البيانيين اصطلاحًا : (**سَلاَمَتِهْ**) في ثلاثة أشياء ، (**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ**) (**سَلاَمَتِهْ**) في ثلاثة أشياء فمتى وجد في المفرد في الكلمة الواحدة شيءٌ من هذه الثلاثة لا تكون الكلمة فصيحة ولا يكون المفرد فصيحًا ، لو سَلِمَ من الغرابة ومن مخالفة القياس لكنه لم يسلم من النُّفْرَة فالكلمة غير فصيحة ، لو سَلِمَ من التنافر أو النُّفرة فيه ومن الغرابة لكنه مخالفٌ للقياس فالكلمة غير فصيحة .

إذًا تحصيل المفرد الفصيح هو باجتماع هذه الثلاث بأن تنتفي كلها .

(**فَصَاحَةُ المُفْرَدِ فِي سَلاَمَتِهْ**) أي : من ثلاثة أشياء أولها ما أشار إليها بقوله : (**مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ**) ، (**نُفْرَةٍ**) فُعْلة على وزن فُعْلة ، (**مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ**) هذا متعلق بقوله : (**سَلاَمَتِهْ**) ، (**فِي سَلاَمَتِهْ**) سلامة قلنا : هذا مصدر بمعنى البراءة من العيوب ، (**مِنْ نُفْرَةٍ**) ، (**سَلاَمَتِهْ**) (**مِنْ نُفْرَةٍ**) أو (**مِنْ نُفْرَةٍ**) فقوله : (**مِنْ نُفْرَةٍ**) متعلقٌ بقوله : (**سَلاَمَته**) والضمير في (**فِيهِ**) يعود إلى المفرد ، (**مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ**) يعني : في المفرد ، والمراد هنا (**سَلاَمَته**) أي

: خلوصه من نفرةٍ في مادته التي تركب منها المفرد ، يعني ألا يكون بين حروفه (**نُفْرَةٍ**) ، والمراد بالنُّفرة التنافر ، يعني : ألا يكون بين حروف اللفظ الواحد منافرةً ، بأن يكون أحدهما من مخرج والثاني تاليه من مخرجٍ يبعد عن ذلك المخرج أو يكون قريبًا ويكون النطق بالحرفين فيه ثقلٌ وعسرٌ ، والمراد هنا خلوصه من نفرةٍ في مادته المتركب هو من حروف ، أي : لا تتنافى حروفه فَتَتَنَافَر ، فالتنافر وصف في الكلمة أو المفرد ، التنافر هنا في الحروف يعني الكلمة الواحدة أن يكون بين حروفها تنافٍ وتنافر ، وهذا عندهم على قسمين : أعلى وأدنى . لا بد من ذكره هذا الموضع أعلى وأدنى .

الأول : ما تكون الكلمة به في غاية الثِّقَل على اللسان ، يعني بلغت من النفرة بين الحروف ما ثَقُلَ على اللسان النطق بها ، مثل ما رُوِيَ عن أعرابي وهذا مثالٌ مشهور - وأنا أعتمد الأمثلة المشهورة عند البيانيين بحيث لو فتحت ((**التلخيص**)) أو شروح ((**التلخيص**)) ، أو ((**الإيضاح**)) ، أو ((**عقود الجمان**)) تجد المثال هُوَ هُوَ ، ولا نأتي بأمثلة عصرية مؤلفة لأنها لا تنفع ، وهي تضر أكثر مما تنفع - ما رُوِيَ عن أعرابي أنه سُئِلَ عن ناقته أين هي ؟ فقال : تركتُها ترعى الهعخع . هُعْخع أي بين الحروف تنافي وتنافر ، هعخع اجتمعت الهاء مع العين والأول مضموم والثاني ساكن فحصل تنافي بين الحروف يعني : ثِقَل في النطق ، فإذا حصل ثِقَلٌ في النطق وعسرٌ في النطق حينئذٍ حكمنا على الكلمة بأنها غير فصيحة ، وقيل في ضبطه هِعْخَع بكسر الهاء وإسكان العين وهو نبت يُتداوى به وقيل غير ذلك ، ليس المراد المعنى ، لأنه قيل : لا وجود له . لكن هذا المثال مذكور عندهم ، فالهعخع قالوا : حصل تنافر بين الحروف مما أدّى إلى ثقل على اللسان بل غاية في الثقل على اللسان ، حينئذٍ نحكم على هذه الكلمة وإن سُمِعَتْ من أَعْرابي إن صح فحينئذٍ نحكم عليها بكونها غير فصيحة .

ما السبب هنا في التنافر ؟

قالوا : سبب التنافر في هذه الكلمة ثِقَلُها باجتماع الحروف المتقاربة المخرج لاسيما الهاء والعين ، فإنه لا يكاد واحدٌ منهما يأتلف مع الآخر من غير فصل ، الهاء والعين من مخرج واحد تقاربا ، في لسان العرب أنه لا يكاد يوجد الهاء والعين إلا بينها فاصل ، هع جاءت متتالية فحينئذٍ نقول : هذه التوالي والتتابع سببا ثِقَلاً في اللسان .

الثاني : من نوعي التنافر ما هو دون ذلك ، أقل ، لم يصل لدرجة الهعخع وإنما هو أقل من ذلك ، كلفظ مُسْتَشْزِرَات هذا فيه ثِقَل ، لا بد من كسرها حتى تنطق به مُسْتَشْزِرَات ، الواقع في قول امرئ القيس : غدائره مستشزِراتٌ إلى العلا . أي : مرتفعات . قالوا : سبب التَّنافر هنا توسط الشين وهي مهموسةٌ رِخْوة بين التاء وهي مهموسةٌ شديدة والزاي وهي مجهورة ، إذًا [لكونها لوقوع الحروف هنا بين أو] [4] لوقوع التنافي والتنافر بين الحروف حكمنا عليها بكونها غير فصيحة .

هذا هو المشهور عند البيانيين أن النظر في المخرج وفي صفات الحرف ، والمرجح أن النظر هنا إلى الذوق السليم ، فقد يحكم على الكلمة بكونها غير فصيحة لتقارب المخارج ، وقد يحكم على كلمة بأنها غير فصيحة لماذا ؟ لتباعد المخارج ، نحكم كونها غير فصيحة لوجود التنافر أو لغير ذلك ، فالحق أن التنافر بين الحروف في الكلمة الواحدة مرده إلى الذوق لا إلى مخرج الحرف - كما اشتهر عند كثير من المتأخرين - ، فكل ما عده الذوق السليم الصحيح ثقيلاً متعسرًا يعني : متعسرًا النطق فهو متناقر سواءٌ كان من قُرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك ، هذا الأول .

إذًا (**من نفرةٍ فيه**) يعني : من تنافرٍ فيه يعني في المفرد بأن تكون حروفه متنافرة أي : متباعدة ، وهذا إنما يكون على مرتبتين : غاية في التنافر ، ما هو دونه ، وبناء هذا التنافر على المخارج بُعْدًا وقُرْبًا ، والصحيح أن مرده إلى الذوق السليم .

وأشار إلى الثاني مما يسلم فيه أو منه المفرد بقوله : (**وَمِنْ غَرَابَتِهْ**) هذا الشيء الثاني الذي يُشترط في الحكم على فصاحة المفرد بكونه فصيحًا السلامة من الغرابة ، أي : سلامته أي : المفرد من الغرابة ، وهي أن تكون الكلمة مستعملة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مهموسة الاستعمال ، الحيوان الوحشي يعني : غير مألوف ، إذا كانت الكلمة غير مأنوسة غير مستعملة لا يستعملها العرب بل هي مهجورة تُسمى ماذا ؟ تسمى غريبة .

واستعمال هذا النوع يُخِلّ بالفصاحة ، على خلاف ما انتكست المفاهيم الآن ، الذي يستعمل الغريب من الألفاظ يُعَدُّ بليغًا ، وهذا غلط بمعنى أنك إذا سمعت كلامًا ما واحتجت إلى القاموس بجوارك فهذا ليس ببليغ لماذا ؟

---

(4) سبق .

لأنه استعمل كلمةٍ تحتاج إلى الرجوع إلى القواميس والمعاجم ، إذًا (**وَمِنْ غَرَابَتِهْ**) أي : سلامته من الغرابة وهي أن تكون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال أي : بالنسبة إلى العرب العربان ، يعني : لا بالنسبة إلى استعمال الناس ، فيحتاج حينئذٍ إلى معرفة هذه الكلمة ومعناها يحتاج إلى أن يُنَقَّرَ عنها في كتب اللغة المبسوطة كما رُوِيَ مثالٌ غريب عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمارٍ فاجتمع عليه الناس فقال ماذا ؟ ما لكم تكأكأتم علي تكأكأكم على ذي جنة افرنقعوا . افرنقعوا مستعملة هذه ؟! يعني اجتمعتم عليٍّ فتنحو ، تكأكأتم يعني : اجتمعتم ، هذه لو سَمِعْتَ تكأكأتم من خطيب تحتاج إلى قاموس يكون بجوارك القاموس ، إذًا لما كانت هذه الكلمة غير مستعملة غير مأنوسة حكمنا عليها بأنها وحشية ، وإذا كانت وحشية فهي غريبة ، وإذا كانت غريبة فهي غير فصيحة ، لأن من شرط فصاحة المفرد أن يسلم ويَخْلُصَ من الغرابة ، وهذه الكلمة غريبة ، يعني المراد بالغرابة وكون الكلمة غريبة أنك تحتاج إلى أن تنقر في كتب المعاجم من أجل أن تعرف ما معنى هذه تلك الكلمة . ما لكم تكأكأتم علي تكأكأكم على ذي جنة ، الذي يسمعك يظن أنك تتكلم انكليزي ولا فرنسي ، ما يدري أن هذه تكأكأتم هذه كلمة عربية ، إذًا يحتاج إلى البحث هذا ماذا ؟ افرنقعوا عني . أي اجتمعتم وتنحو عني .

أو يكون معنى الغرابة - وهذا هو الأصل فيها - أن يكون معنى الغرابة أن يُخَرَّجَ لها وجهٌ بعيد ، يعني : يُطْلِقُ لفظ ويريد به معنًى ولا يتضح معناه ، يعني غير ظاهرة الْمَعْلَم مع كون الكلمة مستعملة لكنه لكونه أوردها في تركيبٍ ما احتاج إلى أن يُنَقَّر وأن يُبْحث وأن يتأمل ماذا أراد بهذا اللفظ ، كما في قول العجاج : وفاحمًا ومرسنًا مُسَرَّجًا . مُسَرَّجًا كلمة ليست مثل في تكأكأتم ها ولا هُعْخع وإنما هي مستعملةٌ في موضعٍ بالتركيب قد أدى إلى لبسٍ في فهم المراد ، فهي غير ظاهرة لماذا ؟ ولذلك لم يعرف ما أراد بقوله مُسَرَّجًا كما نصَّ القزويني على ذلك حتى اخْتُلف في تخريجه على أقوال : ماذا أراد مُسَرَّجًا ؟ فقيل : هو من قولهم للسروج سُرَيْجِيَّة منسوبةً إلى قيمٍ حداد يقال له سُرَيْج ، وفاحمًا ومرسنًا مُسَرَّجًا . يعني : السيوف مُسَرَّجَة يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السُّريجي ، وقيل : لا ، بل هو من السِّراج يريد أنه في البريق كالسراج وهذا يقرب من قولهم : سَرِجَ وجْهُهُ ، أي حَسُنَ ، وسرَّج الله وجهه أي بهجه وسنه .

إذًا لما احتملت معنيين ، واختلف في المراد بالمعنى من الكلمة لم يتضح المراد ، قالوا : هذه نوع غرابة فتجعل الكلمة غير فصيحة لكونها غريبة .

إذًا الغرابة المراد به نوعان :

غرابةٌ لا يُدرى ما المعنى حتى يُرجع إلى المعاجم .

غرابةٌ بأن تكون الكلمة مستعملة ومأنوسة إلا أنه خَرَّجَهَا على معنًى بعيد ، أو أنه لما أطلقها في تركيب ما احتملت وجهين فأكثر .

وأشار إلى الثالث في قوله : (**وكونه مخالف القياس**) كونه بالجر عطفًا على قوله : (**مِنْ نُفْرَةٍ**) من (**كونه مخالف القياس**) عطف على قوله (**نُفْرَةٍ**) ، (**وَكَوْنُهُ**) أي المفرد ، (**مُخَالف**) ، (**مُخَالف**) اسم فاعل أو مفعول ؟ خَالَفَ يُخَالِفُ فهو مُخَالِف إذًا اسم فاعل من خَالَفَ عن الأمر خَرَجَ ، إذًا (**مُخَالف**) بكونه مخالفًا ، (**مُخَالف**) هذا خبر كون ، (**مُخَالف**) أي خارجًا عن القياس ، والمراد بالقياس هنا قياس الصرفي ، يعني لم يأت هذا اللفظ المفرد على سنن قواعد الصرفيين بأن يكون مخالفًا لها ، ولو عبَّر بالقانون لكن أحسن ، أي لقاعدة من قواعد عربية وذلك بأن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة ، وما هو في حكمها كوجوب الإعلال في نحو قَامَ ، قَامَ أصله قَوَمَ لو استعمل قال : قَوَمَ زيد . لو تكلم متكلم قال : أنا ما أريد أن أُعِلّ ، ما دام أن أصل الألف هذه اتفاقًا أصلها واو ، وأصله باب فَعَلَ والكلّ اتفقوا على أن الأصل قَوَمَ ، قال : قَوَمَ زيدٌ ، ما حكمه ؟

نقول : خالف القياس هنا ، القياس الصرفي ، حينئذ قَوَمَ استعمالها ليس فصيحًا ، فهذا اللفظ انتفى عنه وصف الفصاحة لكونه مخالف القياس ، إذًا كوجوب الإعلال في نحو قَامَ ، والإدغام في مَدّ ، نقول : هذا استعمال لِمَا هو على القياس ، لو فَكّ الإدغام واستعمله مَدَدَ حينئذ نقول : هذا خالف القياس . وغير ذلك مما اشتمل عليه علم الصرف ، والتعبير بالقياس يَرِدُ عليه أن نحو أَبَى يَأْبَى هذا مخالف للقياس ، وهل هو فصيح أم لا ؟

قطعًا فصيح لأنه جاء في التنزيل (**وَيَأْبَى اللَّهُ**) [التوبة : 32] إذا هو مخالف للقياس ، هل قوله : (**وَكَونه مُخَالف الْقِيَاسِ**) أن كل ما خالف القواعد الصرفية وحُكم عليه بأنه شاذٌّ فاستعمال هذا الشاذّ يكون ليس فصيحًا ؟

لا ، ليس هذا المراد ، وإنما المراد ما نطقت به العرب سواء وافق القياس الصرفي أم لا ؟ فحينئذ ما وافق القياس وما خالف القياس الصرفي - القواعد العامة - كله يُسمى فصيحًا ، لكن لَمَّا قال : (**وَكَونه مُخَالف الْقِيَاسِ**) أَوْهَمَ بأن ما خالف القياس ليس فصيحًا فلا بد من التعبير الدقيق أن يقال ما خالف القانون ، قانون الوضع العربي ، وقد وضعت العرب بعض الألفاظ موافقةً للقياس الصرفي مصطنع عليه وبعضها مخالف ، إذًا كلا النوعين - المسموع الذي يُعَبَّرُ عنه بكونه مسموعًا والقياسي - كلا النوعين نقول : استعماله يكون فصيحًا .
إذًا التعبير بالقياس يَرِدُ عليه أن نحو أَبَى يَأْبَى ، وعَوِرَ ، واسْتَحْوَذَ ، وما أشبه ذلك من الشواذ الذي عنون له الصرفيون بالشاذّ الثابتة في اللغة هي من المخالفة للقياس فلا توصف بالفصاحة ، لو وقفنا مع كلمة القياس وليس الأمر كذلك ، ليس الأمر كذلك ، بل ليست من المخالفة في شيء لأنه كذلك ثبتت عن الواضع في حكم المستثنات . ولو عبر بالقانون لشمل النوعين .
إذًا عندنا سماعي وعندنا قياسي ، أليس كذلك ؟ كلا النوعين موافقته والنطق به يكون ماذا ؟
موافقًا للفصاحة . فقول الناظم كغيره من أرباب فن (**مخالف القياس**) أوهم أن ما خالف القياس صار في القواعد العامة وسُمِّي بالشاذّ أنه ليس بفصيح ، وليس الأمر كذلك ، فالمخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع ، هذا المراد بـ (**مُخَالف الْقِيَاسِ**) ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو ماذا ؟
مَثَّلُوا له بـ (الأجلل) يعني ما خالف قانون العربية كقول الشاعر :

الحمد لله العلي الأَجْلَلِ

الأجلل الأصل الأجلّ بالإدغام ، هل سُمِعَ الأجلل ؟ لا ، ما سمع ، إذًا الأجلّ فكّه من أجل الوزن ، أَجْلَلِ نقول : هذا لم يستعمله العرب هكذا ، وإنما فكّ الإدغام . هل نطقت العرب بهذا اللفظ ؟
الجواب : لا . إذًا هذا اللفظ نقول غير فصيح لكونه مخالفًا لِمَا وضعه الواضع الذي تكلم بهذه الألفاظ ، فإن القياس الأجلّ بالإدغام ، إذًا فصاحة المفرد خلوصه من ثلاثة أشياء : (**من نفرة فيه**) أي المفرد ، (**وَمِنْ غَرَابَتِهْ**) يعني غرابته من حيث المعني ، النفرة تعود إلى الحروف اللفظ ، والغرابة تعود إلى المعنى ، (**وَكَونُهُ مُخَالف الْقِيَاسِ**) تعود إلى الوضع العام ، يعني ما نطقت به العرب سواء ما سُمِّي سماعيًا عند الصرفيين أو سمي قاسيًا فكلا النوعين يكون موافقته موافقة للقياس ، فهذه الثلاثة لا بد من اعتبارها عند الحكم على اللفظ بكونه فصيحًا .
علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرًا - وهذا هو الميزان - وليست الفصاحة أن يأتي بألفاظ لا يعرفها السامع - ليقال بليغ ونحو ذلك هذا غلط هذا جاهل ، فحينئذ نقول : ما كثر استعماله في لسان العرب هو الذي يستعمله الفصيح والبليغ ، فنحكم على الكلمة بكونها فصيحة إذا كثر استعمالها في لسان العرب أو أكثروا من استعمالها أو أكثروا من استعمالها ما بمعناها .
ثم أشار إلى الثاني مما يوصى بالفصاحة وهو الكلام فقال :

....   ثُمَّ الفَصِيحُ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ

مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا   وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا

وَهْوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضاً خالِي   ....

يقال كلام فصيح ، ومتى يعتبر الكلام فصيحًا ؟
الأول كلامه في ماذا ؟
في المفردات فنحكم على اللفظ كونه فصيح مفرد ، الكلمة الواحد نحكم عليه بكونها فصيحة إذا اجتمع فيها السلامة من الثلاثة الأمور السابقة ، الآن في الكلام الجملة المفيدة سواء كانت اسمية أو فعلية مع متعلقاتها ، متى نقول هذا كلام فصيح ؟
ومتى نقول هذا الكلام غير فصيح ؟

لا بد من أن يشتمل على سلامته من ثلاثة أشياء ، يعني وافق فصاحة المفرد في كونه لا بد أن يسلم من ثلاثة أشياء :

الأول : (**مِنْ تَنَافُرٍ**) .

ثاني : (**لَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ**) ضعيفًا .

الثالث : (**مِنَ التَعْقِيدِ خالِي**) . ليخلو من التعقيد .

إذا أشار إلى ثاني مما يوصف بالفصاحة وهو الكلام ، فقال : (**ثُمَّ**) هذا للترتيب الذكري ، (**الفَصِيحُ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ**) أي الكلام الفصيح ، فمن هنا بيانية ، (**الفَصِيحُ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ**) فالكلام يوصف أيضًا بالفصاحة وهي خلوصه من ثلاثة أشياء ، أشار إلى الأول منها بقوله : (**مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا**) ، (**مَا**) اسم موصول ، والمراد به هنا الكلام ، اسم موصول يقع على الكلام ، أي الكلام الذي (**كَانَ**) هو اسم كان ضمير مستتر يعود إلى ما ، (**سَلِيمَا**) (**مِنْ تَنَافُرٍ**) ، (**سَلِيمَا**) هذا خبر كان أي سالِمًا ، (**سَلِيمَا**) أي سالِمًا (**مِنْ تَنَافُرٍ**) هذا متعلق بقوله (**سَلِيمَا**) واضح ؟ فاسم (**كَانَ**) ضمير (**مَا**) ، و (**سَلِيمَا**) بمعنى سالِمًا خبر (**كَانَ**) ، و (**مِنْ تَنَافُرٍ**) متعلق به يعني بالخبر ، والتنوين هنا (**تَنَافُرٍ**) عوض عن المضاف إليه ، أي من تنافر الكلمات ، التنوين عوض عن المضاف إليه ، والمراد هنا بهذا القيد والشرط أن يقع التنافر بين الكلمات اثنين فأكثر ، أي منافرة كل واحدة بالأخرى ، فإذا وقع الكلام متنافرًا بأن وقع تنافر بين كلمة وكلمة أخرى مع كون كل كلمة على حدة فصيحة - مفرد فصيح - حكمنا على الكلام بكونه غير فصيح . (**مِنْ تَنَافُرٍ**) (**سَلِيمَا**) يعني سَلِمَ من التنافر أي تنافر الكلمات ، فالمراد هنا بالتنافر تنافر الكلمات أن يَقَعَ التنافر بين الكلمات يعني اثنين فأكثر ، أو اثنتين فأكثر ، أي منافرة كل واحدة للأخرى لا منافرة أجزاء الكلمة بعضها لبعض ،لأنه لو ثبتت المنافرة بين أجزاء الحروف نَعُدّ اللفظ والكلمة غير فصيحة .

إذًا الكلام هنا ليس بالكلمة ذاتها ، التنافر نوعان :

تنافر في ذات الكلمة مثل الهعخع ، الهاء مع العين ، لكن هنا عندنا التنافر بين كلمة وكلمة ، وكل كلمة على حدة لو فككناها عن الجملة فهي فصيحة ، لكن لكونها قربت من هذه الكلمة وَلَّدَتْ ثِقَل في اللسان ، فالتنافر هنا باعتبار ضم كلمة إلى أخرى ، لأننا تكلم في الكلام ، والكلام فيه إسناد مُسْنَد ومُسْنَد إليه ، فإذا ضم هذه الكلمة إلى تلك الكلمة وحصل تنافر نقول : وجد تنافر بين الكلمات ، أي منافرة كل واحدة للأخرى لا منافرة أجزاء الكلمة الواحدة بين ذلك من الفصاحة الكلمة .

فالمتنافر من كلامٍ أن تكون كلماته ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحة بإنفرادها ، فمنهم ما هو أعلى ومنه ما هو دون ، يعني كالتنافر في المفرد ، يعني منه ما بلغ الغاية في التنافر ومنه ما هو دون ذلك .

الأول : مَثَّلُوا له بمثال مشهور بقوله : ((وليس قرب قبر حرب قبر)) .

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

لوحدها فصيحة ، وقبر فصيحة ، لكن لَمَّا ضُمّ بعض الكلمات إلى بعض في هذا الموضع صار فيها ثقل على اللسان ، وليس قرب قبر حبر قبر ، هنا القافات متتالية ثم الراءات فصار هناك ثِقَل في اللسان ، قالوا : هذا تنافر بين الكلمات ، فكل كلمة على حدة هي فصيحة ، قرب فصيحة ، قبر فصيحة لكن لَمَّا جمع بينهما في سياق واحد وفي مصراع واحد ، والشاهد في المصراع الثاني ، قالوا : هذا تنافر بين الكلمات .

قال الرماني في هذا البيت : ذكروا أنه من شعر الجن . يعني هذا البيت وأنه لا يتهيأ لأحد أن يُنْشِدَهُ ثلاث مرات فلا يَتَتَعْتَع ، [ها من ينشده ثلاث مرات وله جائزة] ((وليس قرب قبر حرب قبر)) ، قالوا : لا يستطيع أن يأتي به ثلاثة مرات ، سَهْل جئت به كم مرة ، إذًا قالوا : هنا حصل تنافر بين الكلمات ، وهذا النوع أعلى مراتب التنافر ، وهو من تنافر الكلمات لأن كل كلمة على انفراده لا تنافر فيها .

الثاني : نحو قول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي وإذا ما لُمْتُه لُمْتُهُ وحدي

قالوا : أمدحه لوحدها لا تنافر فيها ، لوجوده في القرآن (**فَسَبِّحْهُ**) [الطور : 49] لَمَّا كُرِّرَتِ الكلمة صار فيه نوع ثِقَل أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ إذا حصل فيه نوع ثقل والحكم بالثقل هنا كما سبق إنما يكون المرد فيه إلى الذوق السليم ، الإنسان من نفسه يقول : ما فيه بأس . نقول : لا ، غيرك من أهل البيان يراه أن به بأس .

إذًا التكرار هنا ليس كالتكرار السابق ، فالتنافر بين أجزاء أمدحه وأمدحه ليس كالتنافر بين ((ليس قرب قبر حرب قبر)) ، فهذا أخفّ من الأول ، فإن قوله : أمدحه ثِقَلاً ما لكنه أقل من السابق لِمَا بين الحاء والهاء من تنافر لتقارب المخرجين ، هكذا علل كثير ، وقيل : سبب التنافر ليس هو تقارب الحرفين لأنه موجود في القرآن (**فَسَبِّحْهُ**) لو حكمنا على ذلك لقلنا التنافر بين حرفين يُخرج الكلمة عن كونها فصيحة ، وهذا لا وجود له في القرآن البتة ، الفصيح القرآن كلماته ومفرداته وتراكيبه كلها في أعلى درجات الفصاحة ، ليس فصيح بحسب ، فحينئذ (**فَسَبِّحْهُ**) الحاء والهاء جاءا في القرآن ، إذًا الجمع بين الحاء والهاء في كلمة واحدة لا يُعَدّ تنافرًا لماذا ؟ لوجوده في القرآن ، ولذلك ما قلنا مرارًا في دروس اللغة أننا نستدل على إثبات القواعد بالقرآن ، ولا نأتي نقعد قواعد من كلام أهل الجاهلية ثم نأتي نقول : القرآن خالف القاعدة هذا خلل ، وإنما العكس هو الصحيح ، أن نقعد من القرآن وما جاء به القرآن فهو أعلى درجات الفصاحة ، وما جاز في القرآن فهو قاعدة بذاتها ، نعم قد تقل قد تكثر ، هذا يختلف باختلاف المواضع .

إذًا أمدح قيل سبب التنافر تكرار أمدحه خاصة بما فيه من الثقل بين الحاء والهاء ، يعني النظر هنا لا لذات اللفظ وإنما إلى التكرار ، فمنشأ الثقل في الأول السابق نفس اجتماع الكلمات ، وبالثاني تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين الهاء والحاء لوقوعه في القرآن في قوله : (**فَسَبِّحْهُ**) .

إذًا هذا هو الأول وهو (**ثُمَّ الفَصِيحُ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ مَا**) أي كلام كان ، أي هذا الكلام (**سليمَا**) من تنافر ، أي سلم من تنافر الكلمات بعضها مع بعض ، وهذا على نوعين : أعلى ، ودون .

ثم أشار إلى الثاني مما يشترط في الكلام الفصيح أن يسلم منه وقوله (**وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا**) ، والمشهور عند البيانيين ضعيفًا ، ضعف التأليف ، هذه وزنها ولكنه لم يرد عندهم [سليمًا] ضعيفًا هو المراد [بالسليم] الضعيف ، (**وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ**) ، (**وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ**) أي تأليف الكلام الضمير في تأليف هنا يعود إلى الكلام وهو اسم (**يَكُنْ**) ، تأليف اسم (**يَكُنْ**) لذلك رفع ، و (**سَقِيمَا**) خبره ، خبر (**يَكُنْ**) أي الذي سَلِمَ من الكلمات من التنافر تأليفه أي الذي سَلِمَ من الكلمات من التنافر (**سَقِيمَا**) أي ضعيف التأليف ، لم يكن تأليفه [سليمًا] ، لم يكن تأليفه (**سَقِيمَا**) ليس سليمًا [5] ، لم يكن تأليفه (**سَقِيمَا**) أي الأصل في السقم هو المرض ، لكنه أراد هنا ماذا ؟

الضعيف ، يقال : فهمٌ سقيم أي ضعيف ، ولم يكن تأليف الكلام ضعيفًا بين كلماته ، وذلك بألا يجري على المطرد من قواعد العربية عند الجمهور ، يعني تأليف الكلام ترتيب الكلام قد يجري على السنن المشهور عند النحاة في قواعدهم ، وقواعد النحاة - وخاصة البصريين - إنما يقعدون على ما اشتهر في لسان العرب ، ولا ينظروا إلى القليل والنادر ، ولا يقعدون .. ، وهذا من من أهم الفوارق بين مدرسة الكوفيين والبصريين ، الكوفيون أدنى ما يمكن أن يتمسك به ويكون منقولاً جعلوه مستثنى مطرد أو جعلوه قاعدة ، أما البصريون فلا ، وإنما يجعلون القاعدة هو الشائع ثم ما ورد من البيت والبيتين والثلاثة ، بل وأحيانًا العشر يجعلونه شاذًا أو نادرًا أو .. أو .. إلى آخره ، ولا يجعلون ناقضًا للقاعدة ، حينئذ ما جاء على وفق المشهور في لسان العرب نقول : هذا فصيح ، وما جاء مخالف نقول ضعف تأليفه ، يعني تركيبه بعض على بعض نقول : هذا لم يأت على سنن العرب ، حينئذ ينتفي عنه وصف الفصاحة ، بالمثال يأتيك ، أي لا يجري على المطرد من القواعد العربية عند الجمهور من النحاة بأن يكون التأليف مخالفًا للقياس الصحيح من الأقيسة النحوية المشهورة عند جمهور النحاة ، كإلحاق علامة التثنية بالفعل إذا أُسند الفعل إلى فاعل ظاهر . قاما الزيدان عند الجمهور النحاة هذا شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه ، ((**أَكَلُونِي الْبَرَاغِيث**)) هذه لغة ضعيفة ، فإذا جاء يتكلم وتكلم قال : قاما الزيدان وقصد بالألف [أنها فاعل] [6] أنها حرف ليست فاعل ، لو كان فاعلاً صح لا إشكال فيه ، قصد بأن هذه الألف حرفًا ، تدل على أن الفاعل مثنى كما أن التاء من قامت هند حرف تدل على أن الفاعل مؤنث ، قامت هند : هند فاعل وهو مؤنث ، ما الذي دلنا ؟ التاء قاما الزيدان ، الزيدان

---

(5) الألفاظ سليمًا التي وضعناها بين معكوفتين بَيَّن الشيخ هنا أنها سبق .
(6) سبق صوبه الشيخ بعدها .

مثنى ، ما الذي دلنا ؟ بلفظه والألف ، فالألف هنا دالة على التثنية كما أن التاء من قامت دالة على التأنيث ، نقول : هذا سُمِعَ من كلام العرب ، وهو لغة ((**أَكَلُونِي الْبَرَاغِيث**)) أبا الحارث يسمونها ، لكنه ضعيف ، ولذلك نقول : لا يُخَرَّج القرآن عليها البتة وإن جوزها البعض فيها خلاف لكن هذا المشهور عند النحاة وهو الصحيح أن القرآن لا يُخَرَّج على لغة ((**أَكَلُونِي الْبَرَاغِيث**)) البتة ، (**وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ**) [الأنبياء : 3] قالوا : هذه هيئته ظاهره على هذه اللغة ، لكن لا بد من القول بالتقديم والتأخير ، فإذا تكلم متكلم بهذه اللغة نقول : لم يجر على المطرد من لسان العرب ، حينئذ نقول : هذا الكلام ليس فصيحًا .

قاما الزيدان ، قاموا الزيدون ، ماذا فعل ؟ ألحق بالفعل علامة يعني حرفًا يدل على أن الفاعل الظاهر جمع ، نقول : هذا شاذّ . حينئذٍ التركيب كله الكلام نقول : ليس فصيحًا . ليس الحرف فقط ليس فصيحًا ، لا ، تركيب كله هذه الجملة الفعلية قاموا الزيدون نقول : هذا الكلام ليس فصيحًا ، لماذا ؟ لضُعْف تأليفه ، لأنه أُلِّفَ ورُكِّبَ على غير سنن العرب ، قاما الزيدان نقول : هذا التركيب كله الجملة الفعلية ليست فصيحة ، فالكلام ليس فصيحًا لماذا ؟ لفقد شرط لكونه أُلِّفَ على غير ما اشتهر من كلام العرب . إذًا بأن يكون التأليف مخالفًا للقياس الصحيح من الأقيسة النحوية المشهورة عند جمهور النحاة ، كإلحاق علامتي التثنية والجمع بالفعل المسند للفاعل الظاهر نحو : ((**أَكَلُونِي الْبَرَاغِيث**)) . وهي غير فصيحة ، كذلك عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة وحكمًا ، ضرب غلامه زيدًا ، ضرب غلامه زيدًا قالوا : هذا كلام غير فصيح ، لماذا ؟ لأن سند العرب إذا استعملت الضمير إنما ترده إلى متقدم ، إما في اللفظ وهو الرتبة ، إما في الرتبة دون اللفظ . وهنا قد رجع إلى متأخر في اللفظ والرتبة معًا ، لأن ضرب غلامُهُ زيدًا ، الضمير يعود إلى ماذا ؟ إلى زيد وهو مفعول به ، إذًا عاد عليه في اللفظ والرتبة ، اللفظ يعني : النطق ، وهنا نُطِقَ بزيد متأخرًا في محله ، والرتبة التي هي المكانة المنزلة ، وهي كون المفعول به يتلو الفاعل ، لو قال ضرب زيدًا غلامُهُ فصيح ؟ نقول : نعم فصيح لماذا ؟ لأن هنا عاد على متأخر في الرتبة دون اللفظ لأن غلامه ، ضرب زيدًا غلامه الضمير هنا يعود على ماذا ؟ على متقدم في اللفظ لكنه متأخر في الرتبة فانفكت الجهة ، حينئذ نقول : عاد على متأخر في اللفظ والرتبة معًا فهو شاذٌّ ، وأما إذا عاد على متأخر في الرتبة دون اللفظ كالمثال الذي معنا نقول : هذا ليس بشاذٍّ ، (**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**) [البقرة : 124] عاد على متأخر في الرتبة دون اللفظ لأن تكلم به متقدمًا . إذًا إذا عاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة نقول : هذا ضُعْف تأليف وهذا الكلام لا يُسَمَّى فصيحًا كالمثال الذي ذكرناه : ضَرَبَ غُلامُهُ زيدًا . وهنا عاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة وهو ضعيف على الصحيح عند الجماهير . إذًا هذا الشرط الثاني (**وَلَمْ يَكُنْ**) يعني : الكلام تأليفه يعني تركيبه أي الكلام سقيمًا يعني : ضعيفًا ، ومتى يكون تأليف الكلام سقيمًا ضعيفًا إذا خالف السنن لغة العرب ، وهو ما كان عليه جمهور النحاة من القواعد العامة عندهم .

وأشار إلى الثالث في قوله : (**وَهْوَ مِنَ التَعْقِيدِ أَيْضاً خالِي**) أشار إلى الثالث مما يُشترط في فصاحة الكلام خلوصه من التعقيب ، والتعقيب تَفْعِيل من { عَقَّدَ فَعَّل الثلاثي] [7] عَقَّدَ ليس فَعَّلَ ، الثلاثي المزيد بحرف نعم مزيد بحرف . يقال : تَعَقَّدَ الكلام أعيا فهمه بسوء تركيبه أو خفاء معناه ، إذا قيل كلام مُعَقَّد يعني غير مفهوم بسب ما وهو الآتي ، وهو عند البيانين هنا تأليف الكلام على وجهٍ يَعْسُرُ فَهْمُهُ لسوء ترتيبه ويكون لفظيًّا ومعنويًّا ، (**وَهْوَ مِنَ التَعْقِيدِ أَيْضاً خالِي**) أيضًا مصدر أَضَ يَئِيضُ هذا مفعول مطلق يعني : رجعنا رجوعًا لذكر ما يَخْلُصُ منه الكلام كما ذكرنا ما يَخْلُصُ منه المفرد على ما سبق ، (**خالِي**) بإثبات الياء مع حذف التنوين ، والأصل خَالٍ يجب تنوينه لأنه ناقص غير محل بأل ، وهنا إما أن يقال بأنه رجعت الياء لحذفه السبب الموجب لحذف الياء وهو التنوين ، أو يقال بأن الياء هنا للإشباع ، خالي إشباع كسرة وليس هي الياء التي حذفت للتنوين ، (**خالِي**) اسم فاعل خلا ، يقال خلا المكان والإناء وغيرهما خُلُوًّا وخلاء فَرِغَ مما به ، وفلان من العيب بَرِئَ منه ، إذا (**خالِي**) يعني : بَرِئَ من العيب ، هذا الشرط الثالث مما يُشترط في الكلام خلوصه من التعقيد ، (**وَهْوَ مِنَ التَعْقِيدِ أَيْضاً خالِي**) ، ومن التعقيد وهو خال (**مِنَ التَعْقِيدِ أَيْضاً خالِي**) ، هو مبتدأ قوله : (**خالِي**) هذا خبر ، ومن التعقيد متعلق بخالٍ ، إذًا وهو أي الكلام خالٍ أي فارغ (**مِنَ التَّعْقِيدِ**) وأطلق أل هنا وحينئذ يشمل التعقيد اللفظي والتعقيد المعنوي إذ هما نوعان ، والمراد به (**التَّعْقِيدِ**) هنا خفاء قصد المتكلم بكلامه ، بألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى ، ما تدري ما الذي يريده من الكلام ، وله سببان :

---

(7) سبق استدركه الشيخ مباشرة .

أحدهما : ما يرجع إلى اللفظي وهو التعقيد اللفظي .
والثاني : ما يرجع إلى المعنى وهو تعقيد المعنى .
إذًا السبب هنا المراد به القسمة الثنائية ، فالتعقيد عند البيانين نوعان :
- تعقيد لفظي .
- وتعقيد معنوي .

وبالنسبة تعرف السبب ما الذي سَبَّبَ سوء الفهم وعدم الفهم أو خفاء قصد المتكلم بكلام اللفظ ، ما الذي سَبَّبَ عدم فهم مقصود المتكلم من كلام أو خفاؤه هو المعنى ، فحينئذ يكون إلى 45.42# أحدهما ما يرجع إلى اللفظ وهو أن يختل نظم الكلام ولا يدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه ، ما يدري السامع ! يسمع كلام فيه تقديم وتأخير .. إلى آخره ، ما يدري كيف يصل إلى المعنى ، قدم المبتدأ ويؤخر عن الخبر ، ويقدم المستثنى على المستثنى كلام ركيك ، لا يفهم منه خرج زيد بدر مسجد درس رَكِّب كلمات متقاطعة [ها ها] هذا يُسمى ماذا ؟ سببه اللفظ بسبب التقديم والتأخير ، ولا يدري السامع كيف يُتَوصل منه إلى معناه بألا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وإن كان ثابتًا في الكلام جاريًا على القوانين ، يعني : ذكر الفعل والفاعل وذكر المنصوب مع صفته لكنه قدم وأخر وحذف وأضمر فالتبس الكلام ، كقول الفرزدق - كونوا معي - يمدح إبراهيم بنِ هشام أو بنَ هشام خال هشام بن عبد الملك بن مروان ،

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكًا   أبو أمه حي أبوه يقاربه

هذا الكلام ركيك جدًا وهو للفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكًا   أبو أمه حي أبوه يقاربه

اكتبوها حتى تفهموها ، لا بد من لوح وإلا ما يفهم
وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكًا   أبو أمه حي أبوه يقاربه

إذا عرفت الإعراب تعرف المعركة أين حصلت ، مثله هذا مبتدأ ، حيٌّ هذا خبر ، في الناس إلا مُمَلَّكًا إلا أداة استثناء مُمَلَّكًا هذا مُستثنى ، أين المستثنى منه ؟ حَيٌّ مؤخر ، ولذلك نصبه تعين النصب وإلا كان يجوز فيه البدل ، أبو أمه هذا مبتدأ ثانٍ ، أَبُوهُ هذا خبر ، حَيٌّ يُقَارِبُهُ موصوف وصفته ، إذًا ماذا حصل هنا ؟ قَدَّم المستثنى على المستثنى منه ، وثانيًا فصل بين أبو أمه وأبوه المبتدأ والخبر بحي وهو أجنبي ، وفصل بين الموصوف وهو حي وصفته وهو يُقَارِبُهُ بالخبر وهو أبوه ، إذا فصل بين الموصوف والصفة بالخبر ، وفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي وهو حَيٌّ ، فركَّ المعنى ، فالمعنى : وما مثلُ الممدوح وما مثلُهُ الضمير يعود إلى الممدوح وهو إبراهيم بن هشام ، في الناس حَيٌّ يُقَارِبُهُ إلا مُمَلَّكًا هذا واضح ، وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مُمَلَّكًا أبو أمه أبوه ، أبو أمه أبوه يعني أبو الممدوح فهو ابن أخته ، وهو ابن أخته ، أي لا يماثله في الناس حي إلا ابن أخته كان حقه أن يقول كما قال في ((**الإيضاح**)) : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مُمَلَّكًا أو أبو أمه أبوه فإنه مدح إبراهيم بن هشام خال هشام بن عبد الملك بن مروان فقال : وما مثله [يعني إبراهيمُ الممدوح أو] [8] يعني إبراهيمَ الممدوح ، في الناس حي يقاربه أي أحد يشبهه في الفضائل إلا مُمَلَّكًا يعني هشامًا ، أبو أمه أي أبو أم هشام أبوه أي أبو الممدوح لأنه [خالُه] [9] خَالُه ، عندنا خال وابن أخته ، ما علاقة أبو أم ابن الأخت بالخال من حيث الأبوة ؟ يقول : أبو أمه أبوه ، أبو أم

---

(8) سبق استدركه الشيخ مباشرة .
(9) سبق استدركه الشيخ مباشرة .

الممدوح الذي هو ماذا ؟ الخال ، أبوه أليس كذلك ؟ ما العلاقة بين الخال وابن الأخت ؟ أبو أمه يعني أبو من الممدوح الذي هو إبراهيم بن هشام أبوه ، إذا يكون ماذا ؟ يكون من جهة الأبوة اجتمعا في الأبوة ، لكن هذا نزل بدرجة لكونه ابن أخته ، قال هنا : أي أحد يشبهه في الفضائل إلا مُمَلَّكًا يعني هشام أبو أمه ، أي أبو أم هشام أبوه ، أي أبو الممدوح ، فالضمير في أمه للمُمَلَّك الذي هو هشام بن عبد الملك ، وفي أبوه للممدوح ، فوصل بين أبو وأمه وهو مبتدأ ، وأبوه وهو خبره بحيٍّ وهو أجنبي ، وكذا فصل بين حَيٍّ ويقاربُهُ وهو نعت حي بأبوه وهو أجنبي ، وقدم المستثنى على المستثنى منه ، إذًا صَعُبَ فهم المراد لكونه قَدَّمَ وأَخَّر لم يلتزم الترتيب الذي هو معهود عند النحاة بأن يجمع بين المبتدأ والخبر وبين النعت الموصوف وصفته ، بل فرَّق بين النعت ومنعوته بأجنبي وهذا يؤدي إلى صعوبة الفهم ، فهو في غاية التعقيد كما ترى ؟

فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ما سَلِمَ نظمه من الخلل ، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا بقرينة ، إن وجدت القرينة جاز التقديم والتأخر ، إن وجدت القرينة جاز الإضمار وعدمه ، إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية - كما سيأتي في محله - .

السبب الثاني : ما يرجع إلى المعنى .

وهو ألا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني ظاهرًا ، يعني يكون للفظ معنيان ، أحدهما ظاهر والثاني غير ظاهر ، يكون مراد الناظم أو المتكلم غير الظاهر ، لكنه لم يجعل لعله قرينة تجعل الذهن ينتقل من الظاهر إلى غير الظاهر فحينئذ يكون وقع في إبهامٍ ، كقول العباس بن الأحنف :

سأطلب بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وتَسْكُبُ عَيْنَايّ الدُّمُوعَ لِتَجْمُلَ

(تسكب عيناي) كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن ، وأصاب أليس كذلك ؟ فراق ثم الدمع كنى بسكب الدموع عن الفراق ، أصاب أم لا ؟

أصاب لأن الفراق سبب لهطول الدموع ، ثم طرد ذلك في نقيده وهو المسرة ، المسرة يلزم منها عدم الدموع ليس فيه بكاء لأنه فرح يحصل باللُّقِيّ لكنه أطلق الجمود على عدم الدمع عند المسرة ، وهنا أخطأ لماذا ؟

لأنه ظن أن الجمود هو عدم الدمع مطلقًا وليس كذلك ، بل الجمود إنما توصف به العين عند عدم الدمع إذا أراد البكاء ، يعني : إذا أراد أن يبكي فلم يبك ، وجمدت عينه ، وأمَّا إذا لم يطلب البكاء فلم يبك لا يقال بأن العين جامدة ، إذًا الجمود لا يوصف به إمساك الدمع إلا إذا طَلَبَ ، وإمَّا إذا لم يطلب فلا ، ثم طرد ذلك في نقيده فأراد أن يكني عما يوجبه دوام التلاقي من السرور بالجمود لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقًا من غير اعتبار شيء آخر ، وأخطأ ، لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها ، فلا يكون كناية عن المسرة ، وإنما يكون كناية عن البخل ، فالكلام الخالي من التعقيد المعنوي ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهرًا حتى يُخَيّل إلى السامع أنه فهمه من حاق اللفظ ، يعني من جانب اللفظ .

إذًا شرط الثالث : (**وَهْوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضاً خالِي**) أن يكون خاليًا من التعقيد بنوعيه اللفظي والمعنوي ، والمراد بالتعقيد اللفظي ألا يلتزم الترتيب المعهود عند أهل العربية فيقدم ويؤخر دون قرينة أو أن يضمر بدون قرينة ، والنوع الثاني : التعقيد المعنوي : أن يستعمل لفظًا ويريد به معنى بعيد دون إقامة قرينة تدل على ذلك ، فالانتقال من المعنى الظاهر كالجمود هنا إلى عدم البكاء مطلقًا وهو المسرة هذا فيه بُعْدٌ .

ثم شرع فيما يتعلق بالكلمة الثانية وهي البلاغة وبقي عليه فصاحة المتكلم ذكرها فيما بعد :

.... وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقاً لِلْحَالِ

فَهْوَ الْبَلِيغُ وَالَّذِي يُوَلِّفُهْ وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ تَصِفُهْ

وهذا يأتي معنى غدا إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .
وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .
أسئلة :
- هذا يقول : ما اسم الشرح الذي نقرأه للرجوع إليه والاستفادة منه ؟
: إن كان جديد على العلم نَوْر الشنقيطي هذا الكتاب طيب ، ولو رجعت إلى ((**الإيضاح**)) الأصل طيب .
- كيف يكون التركيب غير فصيح في اللغة ، وقد ورد عن النبي ﷺ قوله : « يتعقبون فيكم ملائكة » .
: هذا ما أثبتَهُ أنت الذي يجري عليك .
- كيف نوجهه تأليف أهل العلم كتبًا في غريب الحديث ؟
ما حكمنا أنها ليست فصيحة ، غريب الحديث يعني الكلمات الذي التي تحتاج إلى شيء من فهم ، وهذا قد يكون في استعمال الناس ، لا باستعمال النبي ﷺ أو الصحابة ، لأنه خاطب الصحابة وفهموا عنه ، ثم صارت غريبة باعتبارنا نحن ، أما الصحابة لا ، عندما تكلم النبي ﷺ بلفظٍ حكمنا عليه بأنه غريب حتى على الصحابة ؟**!** ما أحد يقول بهذا .
وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

ذكرنا أن الناظم رحمه الله تعالى قَدَّم مقدمة هذه العلوم الثلاث ، وما يتعلق بالحديث عن الفصاحة والبلاغة .

وحيث كان الموصوف بالفصاحة متعدِّدًا :

إما أن يكون مفردًا .

وإما أن يكون متكلمًا .

وإما أن يكون كلامًا .

حينئذٍ تعذر أن يُعَرَّفَ أو تُعَرَّف الفصاحة بتعريف واحد ، لأن الفصاحة في المفرد مغايرة للفصاحة في الكلام ، والفصاحة في الكلام مغايرة للفصاحة في المتكلم ، فهي متباينة ، فإذا كان كذلك فحينئذٍ يتعذر أن نجمعها في تعريف واحد ، فذكر فصاحة المفرد ، ثم المتكلم ، ثم الكلام .

كذلك الشأن في البلاغة فإنها تختلف ، فالذي يوصف بها أمران :

إما الكلام .

وإما المتكلم .

وكلاهما متغايران ، فحينئذٍ يمتنع أن تُجْمَعَ في تعريف واحد فكان الأنسب أن يُفرد كل حديث أو كل موصوف من هذه الموصوفات بحديث عنه يبين ما الذي يُشترط فيه وما الذي لا يُشترط فقال :

فَصَاحَةُ المُفْرَدِ فِي سَلاَمَتِهْ مِنْ نُفْرَةٍ فِيهِ وَمِنْ غَرَابَتِهْ

وَكَونُهُ مُخَالف الْقِيَاسِ ....

يعني : فصاحة المفرد لا تحقق إلا إذا سلم اللفظ المفرد وهو الكلمة الواحدة من هذه الثلاثة الأشياء كلها ، فإذا وُجِدَ فيها واحد منها حينئذٍ حكمنا على اللفظ أو الكلمة الواحدة بأنها ليست فصيحة ، وعرفنا المراد بالنُّفرة التنافر بين الحروف وله درجتان : أعلى ، وأدنى . كذلك الغرابة والمراد بها متعلقة بالمعنى ولها درجتان كذلك : أعلى ، وأدنى .

(**وَكَونُهُ مُخَالف الْقِيَاسِ**) قلنا : المراد بالقياس هنا القانون العربي يعني : ما وضعته العرب سواء كان موافقًا للقياس الاصطلاحي عند الصرفيين ، أو كان مخالفًا لهم ، فيشمل حينئذٍ ما كان قياسيًّا وما كان سماعيًّا .

ثم انتقل إلى موصوف آخر وهو الكلام .

قال : (**ثُمَّ الفَصِيحُ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ**) . يعني : الكلام الفصيح لا يُحْكَم عليه بكونه فصيحًا إلا إذا سَلِمَ من ثلاثة أشياء ، فإن وُجِدَ فيها واحد منها حكمنا على الكلام بكونه ليس فصيحًا ، وهنا الناظم ترك شرطًا مهمًا يذكره البيانيون وهو

(**ثُمَّ الفَصِيحُ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ**) مع اشتماله على فصاحة الكلمات بمعنى أنه لا يمكن أن يكون الكلام فصيحًا وهو قد سَلِمَ من هذه الأمور الثلاث وهو مشتمل على كلمة ليست فصيحة ، فحينئذٍ يكون خارجًا عن مُسِمَّى الفصاحة ، وإنما لم يذكره الناظم قد يقال بأنه ترك هذا القيد بناءً على أن هذا القيد متفق عليه ، وإذا كان متفق عليه فحينئذٍ صار مشهورًا عند البيانيين فلا يحتاج إلى اشتراطه .

وفصاحة الكلام هي سلامته من ثلاثة أشياء :

(**مَا كَانَ مِنْ تَنَافُرٍ سَلِيمَا**) [ما كان سليمًا ما كان الكلام الفصيح] [10] ما كان الكلام سليمًا من تنافر الكلمات ، التنافر هنا ليس بين الحروف وإنما بين الكلمات بعضها بجوار بعض ، وأما الكلمة بذاتها بنفسها فهي فصيحة ، (أَمْدَحُهُ أَمْدَحُه) هذا حصل بينهم تنافر ، لكن ليس لذات أَمْدَحُهُ لوحدها وإنما لكونها كُرِّرَت .

(**وَلَمْ يَكُنْ تَأْلِيفُهُ سَقِيمَا**) يعني : ضعيفًا ، وذلك فيما إذا كان مخالفًا لما كان عليه السنن العربية ، وهي القواعد التي وضعها النحاة كإلحاق الفعل علامة تدل على أن الفاعل الظاهر مثنى أو مجموعًا أو نحو ذلك .

الثالث (**وَهْوَ مِنَ التَّعْقِيدِ أَيْضًا خَالِي**) يعني التعقيد يعني كون الكلام معقدًا وعرفنا أن له سببين :

السبب الأول : ما يرجع إلى اللفظ كالتقديم والتأخير ، والحذف دون قرينة ، ونحو ذلك .

والسبب الثاني : ما يرجع إلى المعنى بأن يستعمل لفظًا يكون الانتقال فيه من الظاهر إلى المعنى المراد فيه بُعْد لا جمود كما ذكرنا في المثال السابق . هذا ما يتعلق بما مضى .

ثم انتقل الناظم رحمه الله تعالى مبينًا الكلمة الأخرى وهي البلاغة فقال : (**وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ فَهْوَ الْبَلِيغُ**) .

(**وَإِنْ يَكُنْ**) أي : الكلام الفصيح . (**مُطَابِقًا لِلْحَال فَهْوَ الْبَلِيغُ**) إذًا البلاغة تقابل الفصاحة وبينهما قدر مشترك ، وذهب بعض البيانيين إلى أن البلاغة والفصاحة بمعنى واحد يعني : مترادفان . هما يجتمعان ويفترقان ، ولذلك لا يكون الكلام بلغيًا إلا إذا كان فصيحًا ، والعكس ليس كذلك قد يكون فصيحًا ولا يكون بليغًا ، ولكن لا يكون بليغًا إلا إذا كان فصيحًا - كما سيأتي - .

نقول : ثم شرع الناظم رحمه الله تعالى في بيان ما يتعلق باللفظة الأخرى وهي البلاغة ،والبَلاغَة وزن فَعَالَة ، فَصَاحَة بَلاغَة ، من بَلُغَ يعني فَعُلَ ، لأن فَعُل يأتي مصدر القياس منه على فَعَالَةٍ ، وهي تُنْبِئ في اللغة عن الوصول والانتهاء يعني : إذا بلغ الشيء ولذلك نقول : بلوغ ، يعني : وصل إلى الحدّ الذي يكون مكلفًا من جهة الشرع ، ولذلك نقول : بلغت الثمرة . يعني : وصلت الحد الذي تكون صالحة للقطف ونحوها ، إذ هي مأخوذةٌ من بَلُغَ بالضم إذا انتهى ، حينئذٍ إذا وُصِفَ الكلام يقول : لا بد أن يكون فيه من المعنى اللغوي بمعنى أنه بلغ النهاية في الحسن ، يقال : كلامٌ بَلِيغٌ وخطيب بليغٌ . الكلام في البلاغة الآن عرفنا الفصاحة يوصف بها ثلاثة أشياء : كلمة فصيحة ، كلام فصيح ، متكلم فصيح . ثلاثة أشياء .

أما البلاغة فتشترك مع الفصاحة في الكلام والمتكلم ، يقال : كلام بليغ ، ومتكلم بليغ وليس عندنا كلمة بليغة إذا أريد بالكلمة اللفظة الواحدة ، وأما إذا أريد بالكلمة التي هي الجمل المفيدة حينئذٍ صارت وصفًا للكلام ، ألقى زيد من الناس كلمة بليغة ، يقال : كلمة ، لم يقل : يقول زيد ، ووصفناها بالبلاغة ، وإنما الكلمة المراد بها المعنى اللغوي وهي إطلاقها على الجمل المفيدة وعلى الجملة المفيدة ، فحينئذٍ صح لكن لا بالاعتبار الذي يريده البيانيون إذًا يقال : كلام بليغ وخطيب بليغ ، ولم يسمع كلمة بليغة إذا أريد بالكلمة اللفظة الواحدة ، فبلاغة الكلام أشار إليها الناظم بقوله : (**وَإِنْ يَكُنْ**) . أي : الكلام الفصيح (**مُطَابِقًا**) اسم فاعل من طَابَقَ يُطَابِقُ فهو مُطَابِق يعني : مُوَافِق . قولهم : طابق النَّعْلُ النَّعْلَ إذا توافق ، كما سميت دلالة المطابقة لتطابقها يعني : مع المعنى ، طابق اللفظ المعنى والمعنى اللفظ بحيث لم ينقص المعنى عن مدلول اللفظ ولم يزد اللفظ عن مدلول المعنى - كما مر معنا - .

إذًا (**مُطَابِقًا**) يعني : موافقًا (**لِلْحَالِ**) أي : لمقتضى الحال . و (**يَكُنْ**) هذا فعل الشرط ، والجواب قوله : (**فَهْوَ الْبَلِيغُ**) ، (**إِنْ يَكُنْ**) الكلام الفصيح لا بد من معرفة أن الكلام هنا لا بد أن يكون فصيحًا يعني : شرط الفصاحة ، فصاحة الكلام مأخوذ في حدِّ البلاغة يعني : بلاغة الكلام ، إذ لا يكون الكلام بليغًا إلا إذا كان فصيحًا ، فيتفقان ويزيد الكلام البليغ على الكلام الفصيح بكونه مطابقًا للحال ، إذًا الكلام البليغ ما اشتمل على أمرين :

الأمر الأول : فصاحته . يعني : بأن سَلِمَ من الأمور الثلاثة التي ذُكِرَتْ في فصاحة الكلام ، يزيد على فصاحة الكلامِ أو الكلام الفصيح بكونه مطابقًا للحال ، وهو الذي يذكره البيانيون في هذا الموضع ، والحال المراد بالحال هنا مطابقًا للحال هو : الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص . يعني : الذي كان سببًا للمتكلم أن يزيد في اللفظ على أصل المعنى ما يطابق هذا الحال ، يعني شيء منفك عن المتكلم أمر يكون باعتبار المخاطَب أو السامِع فيقتضي من المتكلم أن يزيد في كلامه ما يطابق حاله ، حينئذٍ الحال هو الأمر يعني : الشأن والشيء الداعي الذي طلب إلى المتكلِم أو إلى التَّكَلُّم على وجه مخصوص ، وذلك يعني وصفه بأن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصية ما ، الأصل في الكلام أنه يؤتى به لإفادة إثبات مضمون الخبر للمبتدأ ، زَيْدٌ قَائِمٌ ، هنا أصل

(10) سبق .

المعنى ما هو ؟ ثبوت القيام لزيد هذا الأصل مضمون الجملة مع الثبوت ، واضح ؟ زَيْدٌ قَائِمٌ أصل الكلام حصل بالمسند والمسند إليه ، قد يكون المخاطب عنده شيء من الإنكار أو التردد لهذا الخبر ، فحينئذٍ يقتضي هذا التردد من المخاطب يقتضي من المتكلم أن يزيد على اللفظ الذي حصل به تأدية أصل المعنى وهو زَيْدٌ قَائِمٌ بعض الألفاظ كالمؤكدات من أجل أن يطابق الحال الذي هو حال المنكِر أو المتردد ، فكونه كون المخاطب مُتَرَدِّدًا في الحكم هذا يُسمَّى حال ، هذا الحال اقتضى مني أنا المتكلِم أن أزيد في اللفظ الذي به يحصُل إفادة المعنى في أساسه أن أزيده شيئًا ما من أجل أن يطابق الحال ، وهذا ما يسمى بالتأكيد ، إذًا الأمر الدَّاعي إلى التَّكَلُّمِ على وجه مخصوص لأن التَّكَلُّمَ على مرتبتين :

الأولى : ما يفيد أصل المعنى ، وهذا يحصل بمجرد ماذا ؟ بمجرد المبتدأ مع الخبر والفعل مع فاعله أو نائبه ، هذا يحصل به ماذا ؟ تأدية أصل المعنى ، قد يُلْقَى الكلام ليس المراد به تأدية أصل المعنى فحسب وإنما زيادة أخرى ، وهي التي يقتضيها الحال من حيث التأكيد وعدمه ، وذلك بأن يعتبر مع الكلام الذي يُؤَدَّى به أصل المعنى خصوصية ما ، وذلك هو مقتضى الحال .

مثلاً كون المخاطَب مُنْكِرًا للحكم هذا حال ، كون المخاطَب الذي تكلمه مُنْكِرًا للحكم ، إنكار المخاطب هذا يُسَمَّى حالاً يقتضي من المتكلم أن لا يُخْرِجَ الكلام هكذا مبتدأ وخبر ، لأن المبتدأ والخبر يدل على أصل المعنى ، ونحن نريد هنا أن يطابق مقتضى الحال بأن يزيده أو يخرجه عن كونه دالاً على أصل المعنى إلى اعتبار خصوصية ما ، وهو ملاحظة حال المخاطب ، حينئذٍ إذا حصل التوافق بين الكلام وبين الحال صار هذا هو عين البلاغة ، لأنك لا يمكن أن يأتي إنسان مُنكر للحكم وتقول : زَيْدٌ قَائِمٌ . أو تأتي للإنسان خالي الذهن عن الحكم وتقول : وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِم . ولماذا قلت : وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِم . هذا لم يطابق ، إنما يستخدم هذا الأسلوب متى ؟ إذا كان المخاطب مُنكِرًا للحكم ، كون المخاطَب مُنكِرًا للحكم حالٌ يقتضي تأكيده ، والتأكيد مقتضاها ، هذا مراده ، ومعنى مطابقته له أن الحال إن اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدًا ، وإن اقتضى الإطلاق يعني : عن القيد كان عاريًا عن التأكيد .. وهكذا ، إن اقتضى الحال حذف الْمُسْنَدِ إليه حُذِفَ ، وإن اقتضى الحال ذِكْرَ الْمُسْنَد إليه ذُكِرَ ، إن اقتضى الحال أن يكون الْمُسْنَدُ إليه ضميرًا ذُكِرَ الضمير ، أو موصولاً أو اسم إشارة أو محلى بـ أل أو غير ذلك ، حينئذٍ نقول : هذه المراعاة لأحوال المخاطب إنما تكون في اللفظ في الكلام لكن لا باعتبار إفادة أصل المعنى ، وإنما هي زيادة على ما يُفيد أصل المعنى لأن الكلام - اضبط هذه - الكلام يُؤَدَّى به أمران :

الأمر الأول : أصل المعنى ، وهو ما يقتضيه إثبات المسند للمسند إليه زيادة على ذلك وهي مخصوصة ما كما عبر البيانيون إنما تكون لمراعاة الحال . يعني : المخاطَب من حيث الذِّكْر والحذف ، ومن حيث التأكيد وعدمه ، وإن اقتضى ذِكْرَهُ ذُكِرَ إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني .

إذًا مطابقة الكلام لمقتضى الحال نقول : أي لمقتضى الحال أي الأمر الداعي من المخاطَب إن احتاج الأمر الدَّاعي إلى تأكيد الكلام أُكِّدَ ، إن احتاج إلى ذكر الْمُسْنَد إليه ذُكِرَ ، إن لم يحتج إلى ذكر المسند إليه حُذِفَ ، نقول : هذه المراعاة تسمى مطابقةً للحال ، ولا بد في ذلك أن يكون مقرونًا بالقصد يعني : إخراج الكلام مؤكدًا إذا كان المخاطب مُنكِرًا للحكم على وجهين : إما أن يكون مقصودًا أو لا .

الأول : يُسمَّى بلاغة .

والثاني : لا يُسمَّى بلاغةً .

يعني : لو كان المخاطب منكرًا للحكم وكان المتكلِم لا يدري هذه المسألة من أصلها وقال : وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمُ . هل يوصف بكونه بليغًا الكلام ؟

الجواب : لا ، لماذا مع كونه وافق في الواقع كلام مؤكد والداعي يقتضي التأكيد نقول : هنا لا يُسمى بلاغة لماذا ؟ لانتفاء القصد ، فلا بد أن يكون مقصودًا فإن لم يكن مقصودًا حينئذٍ لا يكون بليغًا . إذًا لا بد في ذلك أن يكون مقرونًا بالقصد حتى لو اقتضى المقام شيئًا من ذلك وأورده المتكلم من غير قصدٍ ، لم يكن ذلك الكلام بليغًا مطابقُ لمقتضى الحال ، وهذا أحسن ما قيل في حدِّ البلاغة ، وهي : **مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته** ، لا بد من الزيادة حينئذٍ بلاغة الكلام مركبة من شيئين :

فصاحة الكلام بأن يكون الكلام فصيحًا .

الثاني : أن يكون مطابقًا لمقتضى الحال .

ولذلك نقول : الناظم هنا تَرَكَ (**وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ**

فَهْوَ الْبَلِيغُ) ترك الناظم قيدًا لا بد من اعتباره في حد الكلام البليغ أو صحته ، حينئذٍ نقول : البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، فالحال شيء منفك عن الكلام ، المقتضى وصف للكلام ، واضح ؟ مقتضى وصف الكلام ، فعندنا مُقْتَضِي وعندنا مُقْتَضَى ، الْمُقْتَضِي هو الحال ، مُقْتَضَى الحال التأكيد ، مقتضي هو الحال يعني : الذي يقتضيه الحال من كونه مُنْكِرًا ، المقتضى وصف للكلام فمن شروط بلاغة الكلام كونه فصيحًا بالمعنى الذي سبق بيانه ، فإن البلاغة عندما تتحقق عند تحقق الأمرين المطابقة مع الفصاحة ، ومقتضى الحال هذا مختلف يعني : يختلف باختلاف الأحوال ، فإن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التنكير يباين مقام التعريف ، لأن الكلام إما أن يكون على المسند إليه مثلاً أو المسنَد إما أن يكون نكرة وإما أن يكون معرفةً ، هل المتكلم يأتي به هكذا مرة يعني : على مزاجه مرة يُعَرِّفُ ومرة يُنَكِّرُ ؟ نقول : لا ، إنما يكون باعتبار المخاطَب ، إن كان المخاطَب يقتضي من حاله أن يُعَرَّفَ الْمُسْنَد عُرِّفَ ، وإلا الأصل أن يكون نَكِرَة ويستعمل على أصله ، وإن يقتضي حاله أن يُنَكَّر نُكِّرَ ، واضح هذا ؟ فمقام التعريف يباين مقام التنكير ، يعني : متى تأتي باللفظ المبتدأ مثلاً أو الخبر متى تأتي به معرفة ومتى تأتي به نكرة بشرطهم في المبتدأ ؟ نقول : باعتبار المخاطَب إن اقتضى حاله أن أورد المسند إليه معرفة أو نكرة بشرطها لأنها زيادة وصف ، حينئذٍ أوردناه ، والحال المقتضي نقول : مراعاته ومطابقة الكلام له هو الذي يسمى بلاغة ، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد ، ومقام التقديم يباين مقام التأخير ، ومقام الذكر يباين مقام الحذف ، ومقام القصر يباين مقام خلافه ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة ، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي وهذه كلها أبواب ثمانية ستدرس في محلها ، يعني متنوعة ، يعني الفصل والوصل متى تفصل ومتى تصل ؟ متى تعطف الجملة على سابقتها ؟ متى تترك العطف ؟ نقول : هذا كله يبحث في علم المعاني والذي يقتضيه هو الحال . وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام إلى غير ذلك مما سيأتي التفصيل في محله . فالفعل مثلاً إذا دخلت عليه (إن) ليس كالفعل إن دخلت عليه (إذا) أليس كذلك ؟ إن قام زيد ، إذا قام زيد ، ما الفرق بينهما ؟ قام زيد هي هِي ، وإنما أدخلت على الفعل حرف شرط أو اسم شرط وكلاهما شرطيان (إن) ، (إذا) قام زيد ما الفرق بينهما ؟

....

نعم ، (إن) إذا أردت التشكيك في قيام زيد تقول : إن قام زيد ، وإذا أردت التحقق والتحقيق تقول : إذا قام زيد ، ففرقٍ بينهما .

إذًا قام زيد جملة هي هِي بعينها لما صاحبت كلمة وهي (إن) أفادت معنى لم تفده هذه الجملة إذا صاحبت هذه الجملة لفظ (إذا) فافترقا بسبب ماذا ؟ بسبب التركيب وهذا إنما يكون مطابقًا للحال ، فإذا أردت تشكيك المخاطب تقول : إن قام زيد ولو كنت تعلم إنه متحقق ، وإذا أردت إفادته بأن القيام متحقق تقول : إذا قام زيد . وارتفاع شأن الكلام في الْحُسْنِ والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته له ، يعني متى يكون الكلام مرتفعًا ، إذا وافق وطابقَ الحال ، وكلما كَمُلَ في مطابقة الحال كَمُلَ في نفسه ، وإذا لم يوافق فهو كلام منحط ، يعني : نزل درجات عن الكلام البليغ .

فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب أي : الأمر الذي اعْتُبِر مناسبًا بحسب تتبع تراكيب البُلَغَاء فهو بليغ أو (فَهْوَ الْبَلِيغُ) ، فهو الفاء هذه واقعة في جواب الشرط إن ، وهو ضمير يعود إلى أي شيء ؟ الكلام المطابق للحال ، هو يعود إلى لكلام المطابق للحال مع فصاحته ، لا بد من هذا القيد ، البليغ يعني : الكلام البليغ الذي اتصف بالبلاغة ، (فَهْوَ) أي : الكلام الفصيح المطابق للمقتضى الحال مع فصاحته ، ومع فصاحته إذا وصفنا الكلام بكونه فصيحًا لا نحتاجه ، إذا قلت : الكلام الفصيح انتهى ، الكلام الفصيح المطابق لمقتضى الحال البليغ ، عَرَّفَ الجزأين كأنه حصر البلاغة في هذا النوع وهو كذلك ، (فَهْوَ الْبَلِيغُ) هذا يفيد الحصر يعني لا كلام يوصف بكونه بليغًا إلا المذكور ، فحينئذٍ ينتفي الحكم الذي هو وصف البلاغة عن غير المذكور واضح هذا ، إذا عُرِّفَ الجزءان المبتدأ والخبر هذا يُسمَّى من أساليب الحصر والقصر بمعنى إثبات الحكم بالمذكور ونفيه عن ما عداه ، (فَهْوَ الْبَلِيغُ) عرف الجزأين ، وقلنا : الفاء وقعت في جواب الشرط ، هو أي : الكلام الفصيح المطابق للواقع البليغ لا سواه لا غيره ، فغيره لو كان فصيحًا ولم يطابق لا يسمى بليغًا ، لو كان مطابقًا للواقع ولم يكن فصيحًا لا يسمى بليغًا .

إذًا تعريف الجزأين هنا أفاد الحصر .

ثم ذكر بلاغة المتكلم فقال : (وَالَّذِي يُؤَلِّفُهْ) بليغ ، حذف الخبر يعني : الذي أي : الشخص المتكلم بالكلام الفصيح المطابق للواقع - عرفنا أن الكلام هذا بليغ - فمن اتصف بالكلام البليغ فهو البليغ ، وهذا ظاهر عبارته وفيها

شيء من القصور ، (**وَالَّذِي**) أي : الشخص المتكلم بما ذكر (**يُوَلِّفُهْ**) أيضًا بليغ ، أي : الذي يؤلف الكلام البليغ بليغٌ ، أي : المتكلم ، الضمير يعود إلى المتكلم ، فالضمير يعود على الكلام البليغ ، (**الَّذِي يُوَلِّفُهْ**) ، (**يُوَلِّفُهْ**) عندنا ضميران :

الضمير الأول : مستتر وهو فاعل يؤلف يعود إلى الشخص المتكلم ، ومرده في اللفظ هنا الذي لأنه المذكور ، (**يُوَلِّفُهْ**) الضمير البارز المفعول به يعود إلى الكلام البليغ ، الكلام البليغ وليس فصيح ، الكلام البليغ أو الكلام الفصيح باعتبار المطابقة لا إشكال ، إذًا (**وَالَّذِي يُوَلِّفُهْ**) أي : الذي يؤلف الكلام البليغ بليغٌ ، فالضمير البارز يعود على الكلام البليغ ، والضمير المستتر الفاعل يعود إلى المتكلِم ، فبلاغة المتكلم على المشهور قد سبب خلل هنا من الاختصار قولهم : هي بلاغة المتكلم ، هي مَلَكَة يُقْتَدَرُ بها على تأليف كلام بليغ . مَلَكَة لأن قوله : (**وَالَّذِي يُوَلِّفُهْ**) لا يدل على الْمَلَكَة وهذا لا بد من اعتباره ، فليس كلّ من تكلم بكلام بليغ يكون بليغًا ، ليس كل من تكلم بكلام بليغ يكون بليغًا ، بل لا بد أن تكون البلاغة صفة راسخة بمعنى أنه عنده مَلَكَة على إنشاء الكلام البليغ ، بمعنى أنه يكون مطردًا في جميع أحواله سواء كان ناطقًا أم ساكتًا ، يعني : هذا أو ذاك ، ولو كان نائمًا [ها ها] فيوصف بكونه بليغًا ، إذًا مَلَكَة لا بد من اعتبار الْمَلَكَة فقوله : (**وَالَّذِي يُوَلِّفُهْ**) لا يفيد ذلك ، والْمَلَكَة كيفية راسخة في النفس ، ففيه إشارة إلى أن البلاغة من الهيئات الراسخة حتى لو تكلم بكلام بليغ وليس له مَلَكَة فغير بليغ ، وليس كل من ركب كلامًا صار بليغًا ، والْمَلَكَة إنما تحصل بالملازمة والممارسة ، مَلَكَة العلوم كلها ، في البيان ، وفي النحو ، والصرف ، والْمَلَكَة الفقهية ، هذه كلها لا تحصل إلا بالملازمة والممارسة ، وأما المطالعات العشوائية هذه لا تنبت الْمَلَكَة البتة يعني : لا تكون عنده مَلَكَة البتة ، لا بد أن يلازم الفن ملازمة تامة حتى تحصل عنده مَلَكَة ، وإذا كان كذلك حينئذٍ يقال إنه بليغ ، وأما ما عدا ذلك فلا ، والله المستعان .

إذًا الْمَلَكَة تحصل بالملازمة والممارسة ولهذا قيل : مَلَكَة . ولم يقل صفة كما عَبَّر صاحب ((**الإيضاح**)) حتى لا يكون الْمُعَبِّر عن المقصود بلفظ بليغ بليغًا إلا إذا كان الصفة التي اقتدر بها عن التعبير عن المقصود بلفظ بليغ راسخة فيه ، راسخة يعني صارت لازمة فيه ، كما نقول : من صفات الإنسان النوم ، فهي صفة راسخة فيه ، وكذلك الضحك وكذلك الصفات الخاصة به ، كذلك الْمَلَكَة على النطق أو الكلام البليغ تكون راسخةً ، مَلَكَة أي : هيئة راسخة في النفس أو قل : صفة راسخة في النفس احترازًا عمَّا إذا تكلم بكلام بليغ ولم تكن له صفة راسخة فلا يُعَدُّ المتكلم بليغًا ، وأما الكلام فيوصف ، الكلام في المتكلم ، يُقْتَدَرُ بها إشارة إلى مَلَكَة ، ويقتدر عَبَّر بـ (يقتدر) إشارة إلى أن يُسَمَّى بليغًا حال النطق وعدمه ، لأننا قلنا : البليغ هو المتكلم بالكلام البليغ ، تكلم .. تَكلم .. تكلم كلامًا وهو بليغ ، إذا سكت هل يوصف بالبلاغة أم لا ؟ هل يوصف بكونه بليغًا أم لا ؟ نقول : نعم ، لأن المراد هنا لو أراد إنشاء كلام بليغ حينئذٍ صار بليغًا ، حينئذٍ يوصف بالبلاغة بالفعل وبالقوة ، بالفعل إذا كان يتكلم بكلام بليغ وكان له الْمَلَكَة ، وإذا لم يكن مُتَكَلِّمًا بكلام بل كان ساكتًا حينئذٍ نقول : هذا بليغ . يوصف بكونه بليغًا لكن بالقوة ، كما ذكرنا في الضاحك وفي غيره . إذًا إشارة إلى أنه يسمى بليغًا حال النطق وعدمه .

والحاصل مما سبق ، إذًا عرفنا أن المتكلم يُوصف بالبلاغة وأنها مَلَكَة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ ، يتقرر من هذا من التعريفين السابقين أن الذي يوصف بالبلاغة أمران :

الكلام وعرفنا حده بقوله : (**وَإِنْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِلْحَالِ فَهْوَ الْبَلِيغُ**) .

والمتكلم وعرفنا حدَّه على ما ذكره الناظم (**وَالَّذِي يُوَلِّفُهْ**) يعني : فهو بليغ (**الَّذِي يُوَلِّفُهْ**) فهو بليغ ، والتعبير هذا فيه شيء من القصور .

ثم عاد وبقي له ثالث مما يوصف بالفصاحة ، لأنه ذكر فصاحة المفرد ، وفصاحة الكلام ، وبقي عليه فصاحة المتكلم ، فبقي عليه شيء ثالث مما يوصف بالفصاحة وهو المتكلم فقال : (**وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ تَصِفُهْ [نَصِفُهْ]**) نسختان (**وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ [نَصِفُهْ] تَصِفُهْ**) وهذا فصاحة المتكلم ، يعني : يوصف المتكلم بكونه فصيحًا ، (**وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ**) ، (**يُعَبِّرْ**) هذا فعل مضارع مأخوذ من العبارة ، والعبارة عند أرباب المعاجم هي الكلام الذي يبين ما في النفس من معانٍ ، إذًا العبارة والجملة متقاربان ، الكلام الذي يبين ما في النفس من معانٍ يقال هذا الكلام عبارة عن كذا ، قوله : (**وَبِالْفَصِيحِ**) . هذا متعلق بقوله : (**يُعَبِّرْ**) أو لا ؟

[نَصِفُهْ] طيب يعبر بماذا ؟

.....

بالكلام الفصيح ، قال : (**بِالْفَصِيح**) يحتمل أنه صفة لموصوف محذوف يعني : بالكلام الفصيح فيكون متعلقًا بقوله : (**يُعَبِّرْ**) . ويحتمل ألا يكون صفةً لموصوف محذوف فحينئذٍ يكون متعلقًا بـ (**تَصِفُهْ**) ، ليس الإشكال في هذا يحتمل ذاك وذاك ، لكن لا بد من تقييد كل منهما بالفصيح ، من (**يُعَبِّرْ**) ليس مطلقًا ليس كل من عبر بأي كلام وإنما عبر بالكلام الفصيح ، كما ذكرنا فيما سبق أن المتكلم الذي يوصف بالبلاغة هو الذي اشتمل على أمرين ، أو البلاغة هي المشتملة على أمرين : أن يكون فصيحًا في نفسه ، وأن يكون مطابقًا للحال .

هنا إذا تكلم وعَبَّر متى نقول هو فصيح ؟ مطلق التعبير أو تعبير مقييد ؟

تعبير مقييد ، إذًا لا بد من تقييده بقوله : (**وَبِالْفَصِيح**) ، ثم نصفه بالفصيح يكون متعلقه محذوفًا لدلالة ما سبق عليه ، فيحتمل هذا وذاك .

(**مَنْ**) ما نوعها ؟

....

موصولة ، و (**يُعَبِّرْ**) مجزوم بها ؟

....

إذا قلتَ : موصولة كيف (**يُعَبِّرْ**) ، لو قلتَ : شرطية لا إشكال ، من أجل الوزن ، نعم لو جعلناها موصولة فهو أحسن فحينئذٍ من (**يُعَبِّرْ**) يعني : الذي مبتدأ (**يُعَبِّرْ**) بالرفع بالفصيح ، يعبر بالفصيح يعني : يتكلم بكلام فصيح ، (**[نَصِفُهْ]**) الجملة خبر المبتدأ ، خبر الذي (**[نَصِفُهْ]**) أي : نصف هذا المتكلم الذي (**يُعَبِّرْ**) لأن قوله : الذي (**يُعَبِّرْ**) في قوة المعبِّر لأن الموصوف مع صلته في قوة المشتق ، حينئذٍ الذي (**يُعَبِّرْ**) في قوة المعبِّر ، طيب (**[نَصِفُهْ] تَصِفُهْ**) الجملة خبر ، تصف أنت ، الفاعل أنت أيها المخاطَب ، والمضير البارز يعود إلى (**مَنْ**) ، لأن (**مَنْ**) اسم موصول بمعنى الشخص في قوة المعبِّر (**تَصِفُهْ**) أي : تصف هذا المتكلِم بالفصيح هل يجوز أن نجعل (**مَنْ**) هنا شرطية ؟

(**مَنْ يُعَبِّرْ**) إنْ تعبِّر في قوة إن ، إن تعبر بالفصيح هل يصح أو لا ؟

(**مَنْ**) شرطية (**يُعَبِّرْ**) بالسكون هنا لا إشكال ليس عندنا ضرورة ، أليس كذلك ؟ (**تَصِفُهْ**) إيش الإشكال ؟

لو جعلناها شرطية عندنا إشكال وهو أن تصف أو نصف وهذا فعل مضارع والأصل تَصِفْهُ نَصِفْهُ أليس كذلك ؟ هذا الأصل لكن هذا يجوز على لغة ضعيفة ، إذا كان جواب الشرط مضارعًا وفعل الشرط ماضيًا جاز في الجواب الرفع والجزم ، إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُمُ ، إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ جاز فيه الوجهان ، إذا كان فعل الشرط ماضيًا وكان الجواب مضارعًا جاز في المضارع وجهان : الجزم والرفع .

وبعد ماضٍ رفع كالجزا حسن

طيب ، إذا كان فعل الشرط مضارعًا مع كون الجواب مضارعًا ، الأصل وجوب الجزم ، وأما جزمه$$ فهو ضعيف . $$ 34.50

ورفعه بعد مضارع وَهَنَ

رفع الفعل المضارع بعد مضارع الذي هو فعل الشرط وهن يعني : ضعيف .

إذًا الأَوْلَى أن نجعل (**مَنْ**) هنا موصولة و (**يُعَبِّرْ**) نقول : سكنه للوزن . (**وَبِالْفَصِيح مَنْ يُعَبِّرْ تَصِفُهْ**) في نسخة (**[نَصِفُهْ]**) (**بِالْفَصِيح**) متعلق بقوله : (**يُعَبِّرْ**) ، ويحتمل أنه متعلق بـ (**[نَصِفُهْ]**) أو (**تَصِفُهْ**) أي : الذي يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح تصفه بالفصيح ، فحذف المعمول الثاني بدلالة الأول عليه ، وهذا إن جعلنا (**مَنْ**) موصولة فهي مبتدأ وجملة (**تَصِفُهْ**) خبر ، فالفصاحة في المتكلم هي مَلَكَة يُقْتَدَرُ بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ، مَلَكَة يعني هيئة راسخة يعني : يُشترط في كل من الموصوف بالبلاغة أو الفصاحة وكان متكلِمًا لا بد أن تكون عنده مَلَكَة يعني : هيئة راسخة في النفس صفة راسخة ، بمعنى أنه لا بد أن تكون عنده ممارسة للفن من أجل أن تحصل له تلك الْمَلَكَة ، فقيل : مَلَكَة لما سبق فمن تكلم بلفظ فصيح وليست له مَلَكَة فغير فصيح ، أليس كذلك ؟ من تكلم بكلام فصيح وليست له مَلَكَة فليس بفصيح ، يعني : لو تكلم بكلام سلم من تنافر الكلمات ، ومن التعقيد المعنوي ، ومن التعقيد اللفظي نقول : فصيح مباشرة ؟ لا ، مع كون الكلام قد وُجِدَ فيه السلامة من الأمور الثلاثة ، لا نصف ، الكلام هو نصفه بكونه فصيحًا ، لكن لا نصف المتكلِم بكونه فصيحًا ، فليس كل من ألقى كلامًا فصيحًا فهو فصيح ، بل لا بد أن تكون عنده مَلَكَة من أجل إيقاع الوصف عليه ، ويقتدر بها إشارة

إلى أنه يسمى فصيحًا حالة النطق وعدمه ، يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ، ليعم المفرد والمركب .

إذًا أخر الناظم هنا تعريف المتكلم الفصيح أو الموصوف بالفصاحة وهو المتكلم كان الأَوْلَى أن يقدمه على حديثه عن البلاغة (**وَبِالْفَصِيحِ مَنْ يُعَبِّرْ [تَصِفُهْ]**) فعلم مما سبق من تعريف موصوفات الفصاحة وموصوفات البلاغة أن كل بليغ فصيح مطلقًا سواء كان كلامًا أو متكلمًا ؟

كلامًا أو متكلمًا لأننا قلنا : لا بد أن الكلام يكون فصيحًا مع مطابقة الواقع في البلاغة ، أليس كذلك ؟ وإذا تكلم المتكلم بكلام بليغ لا بد أن يكون الكلام البليغ مشتملاً على فصاحة ، حينئذٍ كلٌّ بليغٍ فصيحٌ ، كُلُّ بليغ سواء كان متكلمًا أو كلامًا فهو فصيحٌ ، لجعل الفصاحة شرطًا للبلاغة ، وليس كلُّ فصيحٍ بليغًا ، أليس كذلك ؟ لأنه قد يأتي بالكلام الفصيح وقد سَلِمَ من الأمور الثلاثة لكنه لا يكون مطابقًا للواقع ، بمعنى أنه لا يتكلم بما يناسب الحال ، إن كان غبيًا يأتي بألفاظ تناسب الغبي ، وإن كان ذكيًّا فيختصر له الكلام ويأتي بما يناسب الذَّكي .. وهلم جرا . إذًا ليس كلُّ فصيح بليغًا كلامًا كان أو متكلمًا لأن الفصيح قد يَعْرَى عن المطابقة له ، واضح هذا ؟

ثم أن البلاغة في الكلام من أجل أن نعرف لماذا نوع البيانيون العلوم الثلاثة علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع ؟

البلاغة في الكلام مرجعها إلى أمرين ، يعني متى تتحقق البلاغة في الكلام وفي الشخص ، مرجعه إلى أمرين اثنين بالاستقراء والتتبع يعني : ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها أي : الذي تتحقق به البلاغة أمران مرجعه إلى شيئين اثنين :

الأول : الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد . الاحتراز يعني : يبتعد ويجتنب عن ماذا ؟ عن الوقوع في الخطأ ، خطأ في ماذا ؟ في تأدية المعنى المراد ، انتبه قال : المراد . يعني : ما يكون بأصل المعنى وزيادة لأن قلنا الجملة التي يتكلم بها المتكلم أنت الآن عندما تتكلم تتكَلم لإفادة أمرين :

أولاً : أصل المعنى الذي دلّ عليه ثبوت مفهوم المسند للمسند إليه ، أو الفعل للفاعل ، مبتدأ وخبر ، زيد قائم ، مات عمرو .

الأمر الثاني : زيادة على ما يُؤَدَّى بها أصل المعنى هذا يكون مراعاةً للحال .

إذًا الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، وإلا لربما أُدِّيَ المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال ، فلا يكون بليغًا لما مر في تعريف البلاغة من أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال شرط فيها .

الثاني : إلى تميز الفصيح من غيره . يعني : من غير الفصيح ، مرجع البلاغة إلى أمرين :

الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد .

ثانيًا : تميز الكلام الفصيح من غيره . يعني من غير الفصيح ، وإلا لربما أورد الكلام بكلام مطابق لمقتضى الحال وهو غير فصيح ، قد يطابق يؤكد له الكلام ويكون الحال مقتضٍ للتأكيد ، لكنه يأتي بعبارة ليست فصيحة ، وإذا وجد في الكلام ألفاظ ليست فصيحة خرج عن كونه فصيحًا .

إذًا كيف يميز هذا عن ذاك ؟

نقول : لا بد من عِلْمٍ يتميز به معرفة الفصيح عن غيره ، إذًا وإلا ربما أورد الكلام بكلام مطابق لمقتضى الحال غير فصيح ، فلا يكون بليغًا - لما مَرَّ - من أن البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ، ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غيره تميز المفردات ، أن نعرف كيف نميز هذه الكلمة بكونها فصيحة أو لا ، إذا سلمت من الأمور الثلاثة ، إذًا كيف نحكم عليها ؟ هل هو بميزان المعاجم ؟

نقول : لا ، لا بد من مرجع ، وحاصل الأمر أن البلاغة ترجع إلى هذين الأمرين ، والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين السابقين ، وهذا أمر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس ، فمرجع البلاغة حينئذٍ إلى هذه العلوم المتعددة لا إلى المعاني والبيان فقط ، لأننا عرفنا أن التنافر إنما مرده إلى الحس - هذا الصحيح - مرده إلى الحس ، إذًا لا بد من الحس ، لا بد أن يكون عنده ذوق سليم ، والذوق السليم من أين يأتي به ؟

ليس هو بعلم ، يعني : ليس بعلم صناعي يتعلمه ليس هناك منظومة تحفظ ، ولا كتاب يُدَرَّس ، وإنما هو بممارسة العلم يكون عنده مَلَكَة .

ثانيًا : عرفنا أن ضعف التأليف لمخالفة القواعد ، إذًا هذا داخل في مفهوم البلاغة وليس هو عين المعاني والبيان ، إذًا هو شيء خارج ، ولا يمكن الاحتراز عن التعقيد اللفظي إلا بمعرفة علم النحو ، أو علم الصرف ، حينئذٍ نقول

: البلاغة ليست مؤلفة من علمين فقط ، هي علوم ثلاثة باعتبار ما يناسب الحال ومقتضى الحال ، وأما من حيث ما يحصل به ويتميز الكلام الفصيح عن غيره فلا بد من علوم متعددة ، وهذه التي أشار إليها بقولهم : والثاني . يعني : التمييز تمييز الفصيح عن غيره منه ما يتبين في علم متن اللغة ، أو التصريف ، أو النحو ، أو يُدْرَكُ بالحس ، وهو ما عدا التعقيد المعنوي .

هذه العلوم لا بد لها أن تكون معتبرة في علم البلاغة ، بمعنى أنه لا بد أن يكون نحويًا صرفيًا ، وأن يكون على علم بمتن اللغة يعني : المفردات ، ماذا تستعمل العرب هذه الكلمة في أي معنى ، هل هذه الكلمة مأنوسة مألوفة أم لا ؟ هل هي شاذّة أم لا ؟ حينئذٍ لا بد من الوقوف على متن اللغة .

إذًا تيميز الكلام الفصيح عن غيره يعني : معرفة أن هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح يعرف من غير الفنون الثلاثة ، كون الكلام فصيحًا أو ليس فصيح مرده ليس إلى علم المعاني ، و لا إلى علم البيان ، ولا إلى علم البديع ، لذلك من أين نعرف كيف يأخذون الفصاحة قيدًا في البلاغة ثم لا يذكرونها في هذه الفنون ؟

نقول : لأن البلاغة مجموعة علوم أو مجموع علوم ، يعني : ليست خاصة بهذه الفنون الثلاثة ، بل هي مجموعة من علوم متعددة ، وذلك لأنه شرط في فصاحة الكلام سلامته مما سبق ، فمنه ما يَتَبَيَّنُ في علم متن اللغة ، فمنه أي : ما يُمَيِّزُ

الفصيح من غيره ما يتبين بعلم متن اللغة ، فهو العلم الذي يعرف به معاني المفردات إذ به يعرف الناظر أن في تَكْأَكَأْتُم مثلاً غرابة ، لأنها ليست من الكلمات المأنوسة ، وكذلك مُسَرَّجًا يعرف أن فيها غرابة ، بخلاف اجتمعتم سراج ، فليس فيها غرابة لأنه بمطالعة هذه الكتب حينئذٍ يقف على المفردات المأنوسة من غيرها ، أو التصريف وهذا يعرف به سلامته من مخالفة القياس ، أو النحو يعرف به السلامة من ضعف التأليف ، أو التعقيد اللفظي ، أو يدرك بالحس يعني : القوة السامعة والذي يدرك بالحس هو التنافر ، سواء كان بين الحروف في الكلمة الواحدة أو بين الكلمات ، وما يُحْتَرز به عن الأول الذي هو الخطأ في تأدية المعنى المراد هو علم المعاني .

إذًا قلنا : مرجع البلاغة إلى أمرين :

الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، وهذا الذي يدرس في علم المعاني .

الثاني : التمييز تيميز الفصيح عن غيره ، هذا بمجموعة علوم يعني لسان العرب نحوًا وصرفًا ومتنًا ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي ، هو علم البيان ، التعقيد المعنوي هذا مثلنا له بماذا ؟

....

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكًا

هذا تعقيد معنوي ؟! لفظي هذا ، لأنه بالتقديم والتأخير وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ ، لا ، ليس مُسَرَّجًا ، مسرجًا في اللفظ واحد فقط ، مُسَرَّجًا .

لتجمدا . قلنا : الجمود استعمله في عدم البكاء مطلقًا ، وإنما هو خاص في عدم البكاء عند إرادة البكاء ، فالإنسان قد لا يريد البكاء فلا تسمه عينه جامدة ، وإنما تُسَمَّى عينه إذا أراد البكاء .

إذًا التعقيد المعنوي يُحْتَرَزُ عنه بعلم المعاني ، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام هذا توابع البلاغة بعد رعاية تطبيقها على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع .

إذًا المقصود من هذا الحديث أن البلاغة ليست موقوفة على العلوم الثلاثة ، وإنما هي موقوفة على النحو والصرف والحس ومتن اللغة ، وكذلك العلوم الثلاثة لأن مرجع البلاغة إلى الأمرين المذكرين .

وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا يَقُولُهُ وَالْكِذْبُ أَنْ ذَا يُعْدَمَا

هذه مسألة دخيلة في المقدمة ، هي لا تذكر في هذا الموضع ، وإنما تذكر في علم المعاني ، يقسمون [الخبر إلى] [11] الكلام يقسم إلى خبر وإنشاء ، والخبر هو ما احتمل الصدق والكذب لذاته ، والإنشاء ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته .

---

(11) سبق .

إذًا الخبر ما هو ؟ ما احتمل الصدق والكذب سيأتي شرحه في محله .
يرد السؤال ما هو الصدق ؟ وما هو الكذب ؟ عندما نقول : الخبر ما احتمل الصدق والكذب بذاته . يرد السؤال ، هذا تعريف الخبر ، وذكرنا الصدق جزءًا في حدِّ الخبر وذكرنا الكذب جزءًا في حدِّ الخبر ، ما المراد بالصدق هنا ؟ ما المراد بالكذب ؟
أراد الناظم أن يفسر لنا الصدق والكذب الذين وقعا جزأين في حدِّ الخبر ، ويدل قوله : (**وَالصِّدْقُ**) . وقابله بـ (**الْكِذْبُ**) على أن الخبر منحصر في الصادق والكاذب ، يعني : ليس عندنا إلا خبر هو صادق ، وليس عندنا خبر إلا هو كاذب ، إما هذا أو ذاك وليس عندنا منزلة بين المنزلتين ، كما أن الكلام من حيث هو إما خبر أو إنشاء ، وهذا قول الجمهور أنه منحصر في اثنين على الصحيح .
ثم ذكر الناظم مسألة متعلقة بما سيأتي في علم المعاني وهي : انحصار الخبر في الصادق والكاذب - كما هو مذهب الجمهور - فقال : (**وَالصِّدْقُ**) . هذا مبتدأ ، (**أَنْ يُطَابِقَ**) هذا خبره ، أن وما دخلت عليه في التأويل مصدر ، يعني مطابقة (**وَالصِّدْقُ**) أل هنا إنما هي نائبة عن مضاف إليه ، وإما أنها للعهد الذهني ، (**وَالصِّدْقُ**) أي : صدق الخبر . حينئذٍ الخبر هذا مضاف إليه حذف وأنيب أل مُنابه أو تكون أل للعهد الذهني يحتمل هذا وذاك ، (**وَالصِّدْقُ**) أي : صدق الخبر (**أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ**) ، ما هو الذي يطابق الواقع ، (**مَا**) ، (**الْوَاقِعَ**) هذا مفعول مقدم لـ (**يُطَابِقَ**) لأن (**يُطَابِقَ**) متعدِّي ، ما هو الذي يطابق ؟ عندنا مطابِق ومطابَق أليس كذلك ؟ مطابِق ومطابَق ، ما هو المطابِق ؟ الكلام .
ما هو المطابَق ؟
الواقع .
إذًا (**مَا يَقُولُهُ**) أي : قوله ، (**مَا**) هنا اسم موصول بمعنى الذي ، أي : حكم (**يَقُولُهُ**) أي المتكلم ، حينئذٍ نقول : المطابِق هو الكلام ، والمطابَق هو الواقع ، وما المراد بـ (**الْوَاقِعَ**) ؟ الخارج ، لأن مفهوم الكلام يكون في الذهن زيدٌ قائم تقول هذا مؤلف من ثلاثة أجزاء ، أليس كذلك ؟ زيدٌ قائمٌ مؤلف من ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : ؟

...
المسند إليه ، الذي يمسى الموضوع عند المناطقة وهو زيدٌ .
الجزء الثاني : ما هو ؟
قائم
قائم فقط ، تقول : قائم . قائمٌ هذا الجزء الثاني .
الجزء الثالث : النسبة ، التي ارتباط المسند بالمسند إليه وهو ؟

...
قيام زيد ، ثبوت قيام زيد هذا حكم الجملة ، زيدٌ قائم فيها أمران :
مضمون الجملة .
حكم الجملة .
معي ؟ مضمون الجملة يعني : ما دلت عليه مفهوم الجملة ، ما هو ؟ قيام زيد .
حكم الجملة إما السلب أو الإيجاب ، إن لم تُصَدَّرْ الجملة بحرفٍ أو فعلٍ يدل على السلب فهي إيجاب ، حينئذٍ تضيف المضمون إلى الثبوت ، ثبوت قيام زيد ، هذا يُسَمَّى حكم الجملة .
طيب هذا كله في الذهن قيام زيد وثبوت قيام زيد كله في الذهن ، لكن كون زيد قائم بالفعل يعني : حصل قيام منه زيد الشخص الذات قام أم لا ؟
هذا شيءٌ خارج الذهن .
الكلام باعتبار المفهوم إن وافق ما كان خارجًا عن الذهن يُسمَّى صدقًا ، وإن خالف الكلام الذي له مفهومٌ في الذهن باعتبار الخارج الواقع يسمى كذبًا ، ولذلك قال : (**وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا يَقُولُهُ**) . أن يطابق ما يقوله يعني : الحكم المفهوم من الجملة الذي محلها هو الذهن أن يطابق الواقع ، فإذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ . يعني : اعتقدت ماذا ؟ ثبوت قيام زيد ، الذي دل على ، دعنا من الاعتقاد ، الذي دل عليه اللفظ لأن عندنا ثلاثة أشياء :
اعتقاد ، ولفظٌ ، وواقع

كم ؟ ثلاثة أشياء اعتقاد ولفظٌ وواقع ، إن طابَق مدلول اللفظ الواقع سُمِّيَ صدقًا ، فإذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ . وبالفعل زيدٌ قائمٌ نقول : هذا صدقٌ . ولو اعتقدت خلاف اللفظ لأن العبرة هنا باللفظ والواقع ، فالاعتقاد لا دخل له البتة فإذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، ثبوت قيام زيد فنظرنا في الواقع زيد ليس بقائمٍ بل هو جالس ، حينئذٍ نقول : مدلول اللفظ لم يطابق الواقع هذا يُسَمَّى كَذِبًا ، (**وَالصِّدْقُ**) أي : صدق الخبر (**أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ**) أي : الخارج الذي يكون بالنسبة للكلام الخبري ، (**الْوَاقِعَ**) كما ذكرنا بالنصب مفعول (**يُطَابِقَ**) مقدم ، والفاعل (**مَا**) ، وهذا فاعل (**يُطَابِقَ**) (**مَا**) فهو المطابق ، (**الْوَاقِعَ**) مطابَق ، اجعلها أمام بعض من أجل أن تضبطها :

مطابِق اسم فاعل بكسر الباء ، هذا هو الكلام .

مطابَق بفتح الباء اسم مفعول وهو الواقع .

إذًا (**مَا**) هي الفاعل ، وهو اسمٌ موصول أي : حكمه ، وتقدير النظم صدق الخبر أن يطابق حكم ما يقوله المخبر الواقعة ، حكم ما يقوله المخبر يعني المتكلم الكلام الواقع ، وقدرنا الحكم هنا لأن الصدق والكذب إنما يرجع إلى الحكم أولاً الذي هو النسبة أو الثبوت ، أو السلب المضاف إلى مضمون الجملة . وعرفنا كيف نأخذ مضمون الجملة فيما سبق .

إذًا (**وَالصِّدْقُ أَنْ يُطَابِقَ الْوَاقِعَ مَا يَقُولُهُ**) إذًا حدُّ الصدق مطابقة القول أو حكم القول الواقع ، (**وَالْكِذْبُ**) كِذْبُ كَذِب كلاهما لغتان (**وَالْكِذْبُ**) أي : كَذِبُ الخبر (**أَنْ ذَا يُعْدَمَا**) هنا إشكال (**أَنْ ذَا يُعْدَمَا**) ، (**يُعْدَمَا**) فعل مضارع مُغير الصيغة وهو منصوب والناصب له (**أَنْ**) ، وهل يجوز أن يفصل بين (**أَنْ**) ومدخولها ؟ لا يجوز فكيف نصبه ؟

...

(**أَنْ ذَا يُعْدَمَا**) كيف فصل بين (**أَنْ**) ومدخولها ؟

لا يجوز الفصل ما يجوز ، [ها]

...

حتى بالتقدير ، حتى لو قيل أن يعدما ذا ، لا يجوز أن يتقدم

...

هذا الأصل ، لكن جَوَّزَ بعضهم أن يقدم متعلق الفعل عليه ، يعني : أَنْ زيدًا أضربَ ، الأصل أنه لا يجوز .

لكن فيه نسخة : [**إِذْ ذَا عُدِمَا**] ، هذه أولى ، [**إِذْ**] يعني : وقت ، ذا المشار إليه ، (**عدما**) حينئذٍ لا إشكال ، وهي أولى من المذكور ، (**أَنْ ذَا**) أي : مطابقة حكمه للواقع ، (**ذَا**) اسم إشارة والمرجع لاسم الإشارة هنا مطابقة الحكم للواقع ، (**أَنْ ذَا** [**يُعْدَمَا**] [12]) إذًا عدما ماذا ؟ مطابقة حكم الخبر للواقع ، فإن طابق فهو الصدق ، فإن لم يطابق فهو الكذب ، (**يُعْدَمَا**) فكون الخبر كاذبًا عدم مطابقته حكمه للواقع ، إذًا على هذه النسخة : (**أَنْ ذَا يُعْدَمَا**) تقول : الألف للإطلاق و(**يُعْدَمَا**) منصوبٌ بـ (**أَنْ**) ، ويكون فرق بينهما على وجه الشذوذ والأولى أن يقال [**إذ ذا عدما**] يعني : والصدق يعني : صدق الخبر وقت ذا عدما ، يعني وقت ذا عدما ، والألف تكون للإطلاق .

فحدُّ الصدق مطابقة حكم الخبر للواقع ، والكذب عدم مطابقته له ، هذا هو المشهور وعليه التأويل ، ولو كان الاعتقاد بخلاف ذلك ، يعني : لا عبرة هنا بالاعتقاد كونه موافقًا أو لا ، فلو قال زيدٌ قائمٌ ووافق الواقع واعتقد في نفسه أنه كذب عليه ، نقول : هذا صدق . هذا صدقٌ لماذا ؟ لأن العبرة هنا بالقول وحكم القول والواقع ، وأما الاعتقاد سواءٌ وافق أم خالف حينئذٍ نقول : هذا لا عبرة به .

إذًا ولو كان الاعتقاد بخلاف ذلك من حالين ، فإذا قلت زيدٌ كاتبٌ فإن كان زيدٌ موصوفٌ بالكتابة في الخارج فذلك الخبر يكون صادقًا ، وإن لم يكن موصوفًا بها فذاك الخبر يكون كاذبًا ، زيدٌ كاتب إن كان زيدٌ موصوفٌ بالكتابة في الخارج الفعل وهو صادق ، وإن لم يكن فهو كاذب .

صادقٌ لماذا ؟ لكون حكم القول طابق الواقع .

وكاذب لماذا ؟ لكون حكم القول وهو ثبوت الكتابة لم يطابق الواقع بل خالفه لأنه غير موصوف بالكتابة ، وكذلك في السلب فإذا قلت زيد ليس بكاتبٍ هنا نفيت وصف الكتابة عنه فإن طابق الواقع بكون زيدًا ليس موصوفًا بالكتابة فهو صدقٌ ، فإن خالف بل هو موصوفٌ بالكتابة فهو كذبٌ ، وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس

---

(12) [عدما] هكذا قالها الشيخ ، وهو سبق ، كما بينه فضيلته ، فالأصل [أن ذا يعدما] ، وفي النسخة الأخرى [إذ ذا عدما] .

الأمر ، فالخبر ينحصر في الصادق والكاذب ولا واسطة بينهما على الصحيح ، لا فيه خلاف ، فقد أجمعوا على أن من قال : محمدٌ ليس بنبيٍّ ، صدقٌ أم كذب هذا ؟ أم فيه تفصيل ؟

...
محمدٌ نبيٌ طابق ؟

...
طيب ، لو قاله منكر نبوة النبي ﷺ ، فقال : محمدٌ نبي . أراد أن يجامل قال : محمدٌ نبي ، صدقٌ أم كذب ؟

...
صدقٌ ، لا عبرة بالاعتقاد ، قلنا : من قال محمدٌ نبي واعتقد أنه ليس بنبي نقول : خبره صدق لماذا ؟ لأن العبرة بكونه صدقًا مطابقة الواقع عنه ، هذا ميزان ، أما اعتقاده فهذا لنفسه ، ليس له مدخلٌ في الحكم بالصدق والكذب ، فإذا قال منكر رسالة النبي ﷺ : محمد بن عبد الله وجامل قال : ﷺ نبيٌ ، نقول : هذا طابق الواقع لأن الذي في الواقع #1.00.29... لسان النبي ﷺ أمرٌ معلوم من الدين بالضرورة ، طيب لو قال : محمدٌ ليس بنبي ، وهو يعتقد نبوة محمد ﷺ .

هذا كذب ، والاعتقاد لا عبرة به البتة ، إذًا فالخبر ينحصر في الصادق والكاذب ولا واسط بينهما على الصحيح ، فقد أجمعوا على أن من قال : محمدٌ ليس بنبي . أنه كاذب ولو وافق اعتقاده ، وأجمعوا على من قال : الإسلام حقٌ أنه صادق ، ولو خالف اعتقاده . هو يعتقد أن الإسلام ليس بحق وقال : الإسلام حقٌ . حينئذٍ نقول : هذا صادقٌ ولا عبرة باعتقاده . واستدل بعضهم بحديث « **من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار** » . دلَّ على انقسام الكذب إلى مُتَعَمَّدٍ وغيره . وقال السبكي : وقد استنبطتُ من القرآن دليلاً أصرح من الجميع وهو قوله تعالى : (**وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَاذِبِينَ**) [النحل : 39] . مع أنهم تكلموا بما يعتقدون فحَكَمَ الله عز وجل بأنهم كاذبون ، مع أنهم أخبروا بما يعتقدون ووصفهم الله تعالى بالكذب لانتفاء مطابقة كلامهم للواقع (**وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَاذِبِينَ**) .

إذًا نقول : انحصر الخبر في الصادق والكاذب ولا واسطة بينهما البتة ، وأما قوله تعالى وهو ما تمسك به البعض بإثبات الواسطة (**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**) [المنافقون : 1] كَذَّبَهُم في ماذا ؟ في قولهم : (**نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**) [المنافقون : 1] وهذا طابَق الواقع أو لا ؟ (**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**) طابَق أو لا ؟

طابَق الواقع مع ذلك الله عز وجل قال : (**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**) ، واضح الاعتراض ؟ كذبهم في ماذا ؟ قالوا : (**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**) . وقلنا : من قال الإسلام حقٌ ولو اعتقد أنه باطل قلنا هذا صادق لأنه طابَق الواقع ، فالعبرة بمدلول اللفظ حكم اللفظ مع الواقع ، مع ما في نفس الأمر ، وأما اعتقاده فهذا لا يعتبر ، يعني : ليس مؤثرًا في الصدق والكذب ، وهنا قال المنافقون : (**نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**) . قال الله عز وجل : (**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**) . أُجِيبُ : أن المعنى نشهد شهادةً واقعت فيها قلوبنا ألسنتنا ، فالتكذيب للشهادة لا للمشهود به ، (**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**) كاذبون في ماذا ؟ في الشهادة لأنهم قالوا : (**نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**) . ادَّعُوا الشهادة والشهادة لا تكون إلا بمواطئة القلب للسان واللسان للقب ، كَذَبُوا أم لا ؟

كذبوا في قولهم : (**نَشْهَدُ**) ، وإذا أجبنا عن هذه الآية فلا عبرة بمن تمسك بها .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى : الفن الأول : علم المعاني .

وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالِ يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ

عِرْفَانُهَا عِلْمٌ هُوَ المَعَانِي مُنْحَصِرُ الأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ

هذا الفن الأول ، علم المعاني الفن الأول من الفنون الثلاثة التي عنون لها أهل البيان بالبلاغة ، وعرفنا أن مستند البلاغة ليست محصورة في هذه العلوم الثلاثة ، بل اللسان العربي كله يشارك في ذلك .

إذًا الفن الأول من الفنون الثلاثة علم المعاني ، والأنسب بلفظ العلم هنا في الترجمة أنه نفس الأصول والقواعد ، يعني : القواعد التي هي المعاني ، يعني عندنا قواعد في الفن وعندنا أصول كما هو الشأن في باب النحو ، الفاعل مرفوع قاعدة ، المفعول به منصوب قاعدة ، مطلق الأمر للوجوب قاعدة الأصوليين هنا كذلك في علم المعاني ثَّم قواعد المراد هنا في هذه الترجمة نفس الأصول والقواعد ، يدل على ذلك قوله : (**مُنْحَصِرُ الأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ**) والذي ينحصر هو المعلوم ، وهو الذي ينحصر لا العلم بمعنى الْمَلَكَة ، لأنه لا ينحصر أو الإدراك .

علم المعاني ، قدَّم علم المعاني على البيان لكون منه بمنزلة المفرد من المركب - كما سيأتي - يعني : علم البيان هو المعاني وزيادة ، فعلم المعاني جزءٌ من علم البيان ، فإذا كان كذلك صار مفردًا وصار البيان مركبًا ، ومعلومٌ أن تقديم المفرد أو العلم بالمفرد على العلم بالمركبات هو السند الذي يقتضيه الطبع .

وقدّم الأول عند الوضع لأنه مقدمٌ بالطبع

إذًا المفردات تُعْلَمُ أولاً قبل المركبات ، إذًا لكون منه بمنزلة المفرد من المركب - كما سيأتي - والمفرد مقدم على المركب طبعًا فقدم وضعًا ليوافق الوضع الطبع ، ثم عرفه بقوله :

وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالِ يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ

(**عَرَبِيُّ اللَّفْظِ**) من إضافة الصفة إلى الموصوف ، أي : اللفظ العربي (**عَرَبِيُّ اللَّفْظِ**) أي : اللفظ العربي ، قَدَّمَ وأَخَّرَ فيكون من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ، ما هو الصفة ؟ (**عَرَبِيُّ**) ، ما هو الموصوف ؟ (**اللَّفْظِ**) ، قدّم الصفة على الموصوف ثم أضافها ، قال : (**عَرَبِيُّ اللَّفْظِ**) . إذًا من إضافة الصفة إلى الموصوف ، أي : اللفظ العربي الموصوف بالفصاحة والبلاغة لا بد من هذا ، وإلا كيف يكون كذلك إذا لم يكن موصوفًا بالفصاحة والبلاغة ، إذًا (**عَرَبِيُّ اللَّفْظِ**) أطلقه وأراد به شيئًا معهودًا وهو اللفظ العربي احترازًا من غيره ، ثانيًا : كونه موصوفًا بالفصاحة والبلاغة ، وقيَّد اللفظ بكون عربيًا ليخرج غيره ، فإنه إنما يتكلم في قواعد اللغة العربية (**ذُو أَحْوَالِ**) ، (**ذُو**) (**وَعَرَبِيُّ**) هذا مبتدأ (**ذُو**) هذا خبر ...

أين المبتدأ وأين الخبر ؟

وَعَرَبِيُّ اللَّفْظِ ذُو أَحْوَالِ يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ

عِرْفَانُهَا عِلْمٌ هُوَ المَعَانِي ....

جملة (**عِرْفَانُهَا عِلْمٌ هُوَ المَعَانِي**) هو الخبر ،وأما (**ذُو**) هذا وصفٌ له وهو يريد الآن ماذا ؟ أن يجعل لنا جنس ، ثم يأتي بالفصل ثم يأتي بالفصل ، الفصول كلها التي تأتي في الحدود أوصاف نعوت يعني ، إذا قلت مثلاً : الكلام لفظٌ مفيد مركب بالوضع ، كل لفظٌ هذا موصوف ، مفيدٌ ، مركب كلها صفات ، تعتبر صفات ، إذًا (**ذُو**) بمعنى صاحبِ (**أَحْوَالِ**) أي : أمورٍ عارضةٍ له من تقديم وتأخيرٍ وتعريفٍ وتنكيرٍ وحذفٍ وذكرٍ وغير ذلك من ما يأتي بيانه ، إذًا (**ذُو أَحْوَالِ**) يعني : صاحب (**أَحْوَالِ**) ، والمرادُ بالـ (**أَحْوَالِ**) هنا الأمور العارضة ، ما هي هذه الأمور العارضة ؟

هي التي ستدرس في الأبواب الثمانية ، تعرض على اللفظ ، إما مفردًا ، وإما جملةً ، كالقصر والحصر ، فحينئذٍ إذا كان مفردًا فقد يعتريه من الأحوال أن يُحذف ، فالحذف وصفٌ له ، حالٌ له ، أمرٌ عارضٌ له ، كذلك كونه نكرةً

أو معرفةً ، نقول : الوصف بالنكرة أمرٌ عارضٌ للفظ ، ووصله بالتعريف أمرٌ عارضٌ للفظ ، إذًا (**ذُو أَحْوَالٍ**) أي : أمورٍ عارضة تَعْرِضُ للفظ من تقديمٍ وتأخيرٍ وتعريفٍ وتنكيرٍ وحذفٍ وذكرٍ مما سيأتي ذكره في هذا الفن .
(**يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ**) (**يَأْتِي**) أي : ذلك اللفظ العربي (**بِهَا**) هذا جارٌ مجرور متعلق بقوله : (**مُطَابِقًا**) .
(**يَأْتِي**) حال كونه أي : اللفظ العربي (**مُطَابِقًا**) بتلك الأحوال للحالين ، (**بِهَا**) أي : بتلك الأحوال متعلقٌ بقوله : (**مُطَابِقًا**) . حال كونه (**مُطَابِقًا لِلْحَالِ**) ، حالٌ من فاعل يأتي ، أي : لمقتضى الحال ، إن اقتضى الحال الحذف حُذِفَ ، إن اقتضى الحال - وعرفنا الحال الأمر الداعي للتكلم على وجهٍ مخصوص - إن اقتضى الحال أن يكون اللفظ العربي مضمرًا أُضْمِرَ ، إن كان اسم إشارة فحينئذٍ فذلك ، وإذا كان موصولاً فهو كذلك ، إذًا هذه الأحوال العارضة تكون مطابقةً للحال ، واحترز به عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة يعني : قوله (**يَأْتِي بِهَا مُطَابِقًا لِلْحَالِ**) .
يعني : مقتضى الحال ، وهذا بيانٌ لأحوال اللفظ ، واحترز به عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة ، فخرجت سائر العلوم لأن غير علم المعاني من العلوم لا يُبْحَث فيها عن أحوال اللفظ ، النحو لا يبحث فيه عن هذا الموضع ، وكذلك الصرف ، وكذلك العروض مثلاً ، أو متن اللغة ، كلها لا يبحث فيها عن أحوال اللفظ من حيث الحذف والذكر ، ومن حيث التقديم والتأخير .
من حيث إن اللفظ يطابق مقتضى الحال بل من حيثية غيرها ، فخرج الصرف والنحو والبيان - علم البيان - والبديع والعروض .
(**عِرْفَانُهَا**) أي : معرفة تلك الأحوال (**عِرْفَانُهَا**) الضمير يعود إلى تلك الأحوال ، والعرفان هنا مصدر كذلك مثل المعرفة ، أو اسم مصدر عَرَفَهُ يَعْرِفَهُ مَعْرِفَةً وعِرْفَانًا بالكسر (**عِرْفَانُهَا**) أي : معرفة تلك الأحوال أي : إدراك كل فردٍ فردٍ من جزئياتها (**عِلْمٌ هُوَ المَعَانِي**) ، يعني : معرفة كل موضعٍ من هذه المواضع التي يُعنون لها بالأمور العارضة للفظ ، يعني : متى يُحْذَف المسند إليه ؟ له أحوال ، متى يذكر المسند إليه ؟ له أحوال ، متى يقدم ؟ متى يؤخر ؟ معرفة هذه الأحوال جزئياتها الوقوف عليها فردًا فَردًا يُسَمَّى علم المعاني ، ولذلك قال : (**عِرْفَانُهَا**) . أي : معرفة تلك الأحوال أي : إدراك كل فردٍ فَردٍ من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أي فردٍ يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم المشار إليه بقوله : (**عِلْمٌ هُوَ المَعَانِي**) (**عِلْمٌ**) أي : مَلَكَة يقتدر بها على إدراك جزئياتٍ لا أنها تحصل جملة واحدة ، وإنما تحصل تباعًا (**هُوَ المَعَانِي**) .
إذًا علم المعاني ما هو ؟
علمٌ يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يُطابِق مقتضى الحال .
إذًا عندنا مطابقة مقتضى حال وعندنا لفظٌ عربي وله أحوال ، معرفة هذه الأحوال وكونها مطابقةٌ لمقتضى الحال هو علم المعاني ، وإذا عرفت أبوابه على جهة التفصيل يتضح لك المراد .
ويجوز أن يراد بقوله : (**عِلْمٌ**) . أي : قواعد وأصول يُعرف بإدراكها أحوال اللفظ العربي .. إلى آخره . وهذا العلم كما قال ناظم هنا : (**مُنْحَصِرُ الأَبْوَابِ فِي ثَمَانِ**) يعني : إدراك هذا العلم على وجه الحقيقة هو إدراك هذه الأبواب الثمانية (**مُنْحَصِرُ الأَبْوَابِ**) من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، (**فِي ثَمَانِ**) أي : ثمانية أبواب لغةٍ من ثماني ، وحذفت الياء لأجل الوزن ونحوها .
جمعها الأخضري في قوله :

إسناد مسندٌ إليه مسنَدُ ومتعلقات فعلٍ تورد

قصرٌ وإنشاءٌ وفصلٌ وصلٌ أو إيجاز إطناب مساواة رأوا

هذه ثمانية أبواب : إسناد ، مسندٌ إليه ، مسند ، هذه ثلاثة أبواب وكلها متعلقة بالإسناد ، وسيأتي معنى الإسناد لأنه يقتضي مسندًا ومسندًا إليه ، فحينئذٍ البحث في هذه الأبواب من هذه الحيثيات العارضة للفظ العربي هو بحثٌ في علم المعاني .
ثم المسند وقد يكون فعلاً أو في ما معنى المفعل وله متعلقات ، الذي هو المفعول به و.. و .. إلى آخره ، فحينئذٍ يأتي الباب الرابع وهو البحث في متعلقات الفعل ، ومتعلقات فعلٍ - إذا وقع مسند مثلاً - تورد .

قصرٌ قد يكون الكلام يراد به القصر وقد لا يراد به القصر ، ما قام إلا زيدٌ هل يُؤَدَّى المعنى هذا بقولك زيدٌ قائمٌ مثلاً ، ما يصلح ، إذا أردت القصر حينئذٍ له أساليب ، أين تبحث هذا الأساليب ؟ في علم المعاني .

فإذا أريد القصر وعدم القصر حينئذٍ له بابٌ خاص وهو الباب الخامس : وإنشاءٌ ، وهو ما يقابل الخبر كالطلب والاستفهام والبحث عنها ، وهذا الباب السادس ، وفصلٌ وصلٌ يعني : إذا كان الكلام مركبًا من جملتين فأكثر ، حينئذٍ علاقة الجملة الثانية بالأولى هل بينهما علاقة أو لا ، إن كان بينهما علاقة فهو الوصل ، إن لم يكن بينهما علاقة حينئذٍ الفصل ، متى تفصل ؟ ومتى تصل ؟ هذا البحث يكون في الباب السابع ، وهو الفصل والوصل .

أو إيجازٌ إطناب مساواة ، يعني : الكلام باعتبار المعنى إما أن يكون أزيد ، وإما أن يكون أقل ، وإما أن يكون أكثر [هل مساوٍ $ 1.15.26] ، فإن كان كثيرًا فهو الإطناب ، إذا كان اللفظ أكثر من المعنى فهو الإطناب ، وإذا كان أقل فهو الإيجاز ، وإن كان مساويًا للمعنى فهو المساواة ، وهو الباب الثامن ، إذًا هذه ثمانية أبواب :

الباب الأول : الإسناد الخبري .

الباب الثاني : المسند إليه ، يعني : أحوال المسند إليه .

الباب الثالث : أحوال المسنَد .

والرابع : متعلقات الفعل .

القصر الخامس .

الإنشاء هو السادس .

الفصل والوصل هو السابع .

والإيجاز والإطناب والمساواة هو الثامن .

ثم شرع في ما يتعلق بأول الأبواب ، وهو أحوال الإسناد الخبري ونأتي عليه بعد الصلاة إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

قال الناظم رحمه الله تعالى : باب (أَحْوَالُ الإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ) هذا فيما مضى الباب الثاني من الأبواب الثمانية التي ذكر أن علم المعاني منحصر فيها لأحوال المسند إليه .

ذكرنا علم المعاني أنه منحصر في أبواب ثمانية ، إذ عرف الناظر هذه الأبواب الثمانية حينئذ استطاع أن يميز ما الذي يطابق مقتضى الحال من أحوال اللفظ العربي وما الذي لا يطابق ، فذكر الباب الأول وهو باب في (أَحْوَالُ الإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ) وعرفنا المسائل المتعلقة به من حيث تقسيم إفادة الخبر إلى نوعين : فائدة الخبر ، ولازمها .

ثم ذكر مسألة ثانية وهي أَضْرُب الخبر الثلاثة الابتدائي ، الطلبيّ ، الإنكاريّ .

ثم قَسَّمَ الإسناد إلى : حقيقي ومجازي .

هذه ثلاثة مسائل ذكرها في الباب السابق .

فلما انتهى من الكلام عن الإسناد الخبري شرع في ما يليه وهو : (المُسْنَدِ إِلَيْهِ) . والإسناد عرفنا أنه نسبة حكم إلى اسم إيجابًا وسلبًا ، ولا يتحقق الإسناد إلى بمسنَدٍ إليه ومسنَد ، لا بد منهما ، ثلاثة أركان مترابطة متلازمة : مسند إليه ، ومسند ، وإسناد .

الذي هو نسبة حكم إلى اسم إيجابًا أو سلبًا . مسند إليه هو المحكوم عليه ، وهو المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل ، والمسند هو المحكوم به وهو الفعل والخبر ، وقدّم المسند إليه على المسند لأن المسند إليه كالموصوف والمسند كالصفة ، ولا شك أن حق الموصوف أن يتقدَّم على الصفة ، فالموصوف أولى بالتقديم والرعاية لأنه هو الموضوع وهو المحكوم عليه ، والصفة هي المحمول وهي المحكوم به .

فذات المسند إليه مقدمة من حيث الأصل كذلك ما اتصف به المسند إليه يكون مقدمًا على غيره ، إذًا تقديمه من حيث كونه محكومًا عليه .

الباب الثاني : (أَحْوَالُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ) يعني في بيان أحوال المسند إليه ، وأحوال المراد بها هنا الأمور العارضة له ، يعني للمسند إليه ، من حيث هو المسند إليه ، وهذه الأحوال العارضة كالحذف والذكر والتعريف والتنكير والإطلاق والتقييد .. وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة إلى ذاك المسند إليه ، وهي اعتبارات ستة متقابلة : الحذف والذكر ، متقابلان يعني متى يُذكر المسند إليه ؟ له مقامات ، متى يحذف المسند إليه ؟ له مقامات ، إذًا الحذف والذكر متقابلان .

والتعريف والتنكير متى تأتي بالمسند إليه معرفًا ، ثم أنواع المعرفة ستة متى يكون ضميرًا ؟ ومتى يكون اسم إشارة ؟ ومتى يكون اسم موصولاً ؟ ومتى تكون محلاً بأل ، وما المراد بأل ؟ ومتى يكون مضافًا ، أوراق متنوعة أحوال تختلف من حال إلى حال ، التعريف والتنكير .

الثالث : التقديم والتأخير . متى يقدّم ومتى يؤخر ؟ كما هو معلوم من شأن المسند إليه إذا كان مبتدأً أنه قد يتقدم له أحوال واعتبارات ، ومتى يتأخر ؟ والأصل فيه التقديم ، وأما المسند إليه إذا كان فاعلاً فالأصل أنه لا يتقدم على مذهب البصريين - وهو الصحيح - وإنما يتقدم على مذهب الكوفيين ، إذًا الحذف والذكر ، والتعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، هذه ست كلها متقابلة . وما يتعلق بتوابع المسند إليه كذلك يُذْكَرُ في هذا الباب ، أو ما يتعلق به يعني بذاته كما إذا كان وصفًا يتعلق باسم المرفوع أو يتعلق به جار ومجرور ، أو ظرف أو نحو ذلك .

إذًا هذا ما يتعلق بقوله : (أَحْوَالُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ) . يعني الأمور العارضة ، والمراد بالأمور العارضة هذه الستة التي مذكورة من حيث ذاتها ، وأما من حيث التوابع فوصله كونه يُنْعَت ، كونه يُبْدَل مِنْهُ ، كونه يعطف عليه فيما سيأتي في موضعه ، وفيه بحسب ذلك أبحاث : الأول في حذفه أرتب النظم لكم لأجل الاستفادة منه الأول .

البحث الأول : في حذفه وحذف المسند إيه إذا كان مبتدأ أو فاعلاً في بعض المواضع لأحد أمور بمعني أن الاعتبار المناسب يكون حذفه عند وجود واحد من هذه الأمور ، يعني يحذف ، هل حذفه يكون عشوائيًّا ؟ أم يكون لنكتة وفائدة لغوية ؟

لا شك أنه الثاني بمعنى أنه لا يحذف المسند إليه إلا إذا كان هناك فائدة ، ما هي هذه الفائدة ؟ هي التي يتكلم عنها أهل المعاني هنا ، ما هي هذه الفائدة من حذف المسند إليه ؟ يتكلم النحاة بأن المسند إليه إذا كان معلومًا يجوز حذفه

وحذف ما يعلم جائز كما تقول : زيد .. إلى آخره
أما لماذا يحذف ؟
الجواب : يكون هنا عند أهل البيان . إذًا حذفه لأحد أمورٍ ، بمعنى أن الاعتبار المناسب للمقام يكون حذفه عند وجود واحد من هذه الأمور ، فإن حذف لا لواحد منها كان حذفًا على غير الوجه المناسب ، يعني لا يكون بليغًا لم يطابق مقتضى الحال ، لأنه حذف في غير موضع الحذف الذي يكون بليغًا عند أهل البيان ، ثم الحذف حذف المسند إليه يفتقر إلى أمرين ، يعني لا بدمن أمرين ، ليس كل مسند إليه يجوز حذفه لا بد من اعتبارين :
الأول : العلم بالمحذوف . العلم بالمحذوف لأن القاعدة العامة في باب النحو أن ما لا يعلم لا يجوز حذفه ، وما يعلم يجوز حذفه ، وحذف ما يعلم جائز ، هذا قاعدة عامة ذكرها ابن مالك رحمه الله تعالى في باب المبتدأ لكنها عامة في المبتدأ وغيره وحذف ما يعلم جائز . إذًا الأمر الأول الذي يفتقر إليه الحذف العلم بالمحذوف بأن يكون السامع عارفًا بالمسند إليه المحذوف لوجود القرائن ، لا يُحذف إلا إذا كان ثَمَّ قرينة كجواب السؤال مثلاً أين زيد ؟ في الدار ، في الدار يجيب هكذا ، في الدار جار ومجرور إيش إعرابه ؟ خبر ، متعلق بمحذوف خبر ، خبر لأي شيء لمبتدأ ، أين المبتدأ ؟ محذوف ، لماذا حُذف ؟ للعلم به . هل هناك قرينة ؟ نعم ، كونه واقع في جواب السؤال .

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُما

من عندك ؟ زيد ، أو عندي زيد ونحو ذلك ، وهذا مقرر في النحو ، يعني باب المبتدأ .
والثاني : الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذِّكر . وهذا الذي يبحثه البيانيّون في هذا الموضع .
وحذف ما جائز كما تقول زيد بعد من عندكما
من عندكما ؟ زيد . حذفت ماذا ؟ [الخبر أي أنا ذكرته على أنه مبتدأ لذلك سرحت] بعد من عندكما ؟ يعني زيدًا ، فلتتأملوا [ها ها] الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ، والثاني يذكر هنا في هذا العلم .
قال الناظم رحمه الله تعالى :

الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنكَارِ وَالإِحْتِرَازِ أَوْ لِلإِخْتِبَارِ

حذف يعني حذف المسند إليه ، يكون لواحد من هذه الأمور الأربعة ، هي أكثر من ذلك لكن ذكر لك أربعة ونكتفي بها : الصَّوْنِ ، الإِنكَارِ ، الإِحْتِرَازِ ، الإِخْتِبَارِ .
الحذف أي حذف المسند إليه وأل هنا نائبة عن مضاف إليه ، أو للعهد الذهني أو الذكري ؟ لأنه ذكر باب الثاني (**أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ**) حذف : حذف المسند إليه إذا ذكر أولاً ثم ضُمِّنَ بأن ، لكن هذا لا يقال فيه هكذا ، العهد الحضوري ، أي هذا المسند إليه ، متى يكون للعهد الذكري ؟
إذا سُبِقَ له ذِكْرٌ ، وهذا يكون صريحًا (**إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**) [المزمل : 15 ، 16] نفس الكلمة أعيدت ، هنا لم تعد نفس الكلمة ، لو قال : مسند إليه ، المسند قلنا : هذا الثاني هو عين الأول ، لكنه قال : الحذف أي حذف المسند إليه ، حينئذ تكون أل للعهد الذهني ، أو على مذهب الكوفيين أنه عِوَض عن المضاف إليه ، الحذف أي حذف المسند إليه (**لِلصَّوْنِ**) يعني كائن (**لِلصَّوْنِ**) ، حذف مبتدأ و(**لِلصَّوْنِ**) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، (**لِلصَّوْنِ**) أي صون المسند إليه عن ذكره بلسانك تعظيمًا له ، قد يكون مسند إليه عظيم حينئذ لعظمته في نفسك تصونه تصون المسند إليه ، ليس صون لسانك أنت ، هذا مبحث آخر ، إنما تصون المسند إليك عن ذكره بلسانك ، فهو أعلى من أن تذكره أنت بلسانك ، وجدت الشيء عندهم حتى تذكره بلسانك كقول القائل :

وإياك واسم العامرية إنني أغار عليها من فم المتكلم

هذا ليس مثال للحذف ، وإنما أنه قد يحذف المسند إليه من أجل الصيانة أو صون المسند تعظيمًا له ، مثاله :

نجوم سماء كلما انقضَّ كوكب   بدا كوكب تأوي إليه كواكب

أي هم نجوم سماءٍ ، نجوم سماء هذا خبر لمبتدأ محذوف ، حذف المبتدأ المسند إليه ، المسند إليه حذفه لماذا ؟
أولاً : يجوز الحذف بدلالة السياق والقرائن عليه .
ثانيًا : لِمَ حُذِفَ ؟ صونًا له عن أن يُذكر . هم نجوم سماء ، وحذف المسند # 12.07 إليه صيانة له . قال : ومنه قوله : رب السموات والأرض . أي هو رب السموات والأرض أو يكون حذفه لأجل صونك أنت عن ذكره ، عكس الأول ، الأول تصون المسند إليه تحفظه ، الصون هو الحفظ ، تصونه عن أن تذكره بلسانك فهو أعلى وأعظم من تذكره بلسانك ، هنا العكس يكون المسند إليه حقيرًا فتصون لسانك أنت ، والصون هنا عام يشمل النوعين أو يكون حذفه لأجل صونك أنت عن ذكره تحقيرًا له على حد قول القائل :

ولقد علمت بأنهم نجس   فإذا ذكرتهم غسلت فمي

ولقد علمت بأنهم نجس ، هذه أشخاص أو أناس أو قوم ، فإذا ذكرتهم بلساني غسلت فمي ، يعني كأنه تنجس المحل نجاسة حكمية ، وذلك كقوله :

قومٌ إذا أكلوا أخفوا كلامهم   واثتوثقوا من ركاد الباب والدار

أي هم قوم أو إن شأت قل مثاله : فاسق فاجر زيد مثلاً من الناس [ما تريد أن] تريد أن تحفظ لسانك عن ذكره ، تقول : فاسق . يعني زيد فاسق وتحذف المسند إليه صيانة للسانك عن ذكره .
(**لِلصَّوْنِ وَلِلإِنكَارِ**) هذا الثاني أي لتأتي الإنكار ، (**وَلِلإِنكَارِ**) على حذف مضاف أي لتأتي الإنكار يعني تحذف المسند إليه من أجل أنه إذا احتجت إلى أن تنكر فلك مجال ولك فُسحة أن تُنكر ، كما إذا طعنت في شخصًا أو كان وليًا أو نحو ذلك تقول : فاجر ، ظالم حذفته ، لو قيل لك لما سببته ما عنيته عنيت شخصًا [ها ها] آخر ، فلك فسحة أن تُنكر ، بخلاف لو سميته زيدٌ كذا فاجر ظالم طاغي .. إلى آخره ، وهذا كله يكون مسجلاً عليك ، لكن إذا حذفته وأردت السلامة فلو سئلت قل : ما قصدته . طبعًا ستكذب لكن أو توري . (**وَلِلإِنكَارِ**) أي لتأتي الإنكار أي الحذف حذف (**المُسْنَدِ إِلَيْهِ**) ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست إليه حاجة ، مثاله أن يُذكَرَ شخص فتقول : فاسق . فلو قلت : زيدٌ فاسق . لقامت البينة عليك ، نعم قامت البينة لذلك ولم تستطع الإنكار ، وإنما يتأتى ذلك إذا لم يكن جوابًا لاستفهام ، يعني لك أن تحذف (**المُسْنَدِ إِلَيْهِ**) لتأتي الإنكار بشرط أن لا يكون جوابًا لسؤال استفهام ، لأنه إذا كان كذلك السؤال معاد في الجواب ، قلت : من زيد ؟ قلت : الفاسق . إذًا زيد الفاسق .. إلى آخره . تقول : هذا يعتبر ليس كالأول ، لماذا ؟ لأن السؤال معاد في الجواب ، فلو قيل لك : ما زيد ؟ قلت : فاسق لم ينفع الإنكار بعد ، لأن الأصل في السؤال إعادته في الجواب .
(**وَالإِحْتِرَازِ**) هذا الثالث : من أغراض حذف (**المُسْنَدِ إِلَيْهِ**) يعني (**الإِحْتِرَازِ**) عن العبث بناء على الظاهر ، أي (**الإِحْتِرَازِ**) عن التكلم بما لا فائدة فيه في الظاهر بدلالة القرينة عليه يعني إذا كان المسند إليه معلومًا بين المتكلم والمخاطب حينئذ لا حاجة إلى ذكره ، إذا كان معلومًا فلا حاجة لذكره ، لأن ذكره حينئذ يكون ماذا ؟ يكون لغوًا من الكلام ، يكون عبثًا ، لأنك في الأصل تأتي بالمسند إليه من أجل أن تمهد للحكم ، زيدٌ قائمٌ ، فإذا كان زيدٌ معلوم بينك وبين المخاطب حينئذ لا تذكره ، فإذا ذكرته صار ماذا ؟ صار عبثًا من القول ، لأن الظاهر وقرين الظاهر تدل عليه والمخاطب يعلمه وأنت تعلمه وإنما يجهل الخبر حينئذ لا داعي إلى ذكره ، كقولك لمن يستشرف

الهلال ، الهلال والله . بدلاً أن تقول : هذا الهلال . الكل يبحث عندنا قرينة هنا البحث عن الهلال ، فبدلاً من أن يقول : هذا الذي رأيته الهلال . الهلال ، مباشرة يحذف المسند إليه ، أي هذا الهلال فلو صرحت بذكر المسند إليه المبتدأ لكن ذكره عبثًا في الظاهر بمعنى أنه لا تظهر له فائدة ، لماذا يذكر هذا ، نحن نبحث عن الهلال . أين زيد ؟ في الدار . لا تقل زيد في الدار ، لماذا ؟ لأن السائل عندما قال : أين زيد ؟ إذًا علمت أنت أنه يعلم زيد ، لكنه يجهل مكانه ؟ حينئذ لا تعد عليه تقول : زيد في الدار . وإنما تقول : في الدار . مباشرة ، فالحذف هنا يكون لأجل الاحتراز عن العبث ، فإذا ذكرته صار زيادة في القول ولا فائدة فيه .

(**أَوْ لِلإِخْتِبَارِ**) ، (**أَوْ**) بمعنى الواو ، هذا الرابع مما يُحذف المسند إليه لأجله وهو الاختبار ، أي يُحذف المسند إليه لأجل اختبار حال سامع الكلام هل ينتبه عند القرينة أم لا ؟ أو يكون حذف لأجل اختبار قدر فهمه أي السامع بأن يُعلِم له تنبهًا ولكن يريد أن يختبر مقدار تنبهه ؟ وهل هو ممن يكتفي بالقرينة الخفية أو ممن يحتاج إلى قرينة ظاهرة ؟ إذًا يأتي بذكر الخبر ويحذف المبتدأ لأجل أن يختبر السامع هل يعلم أو لا ؟ . كقوله مثلاً : أول جامع للصحيح رحمه الله تعالى يختبره يعلم أو لا يعلم . قال : الترمذي أول جامع للصحيح . نجح أم لا ؟ هذا اختبار لكم يا شطار ، أول جامع هذا خبر أين مبتدأه ؟ لو قدره : الترمذي أول جامع للصحيح رحمه الله تعالى نجح أم لا ؟ لم ينجح ، إذًا عنى به الإمام البخاري رحمه الله تعالى . إذًا (**أَوْ لِلإِخْتِبَارِ**) يعني : يكون حذفه لأجل اختبار حال السامع هل ينتبه أم لا ؟ وقيام القرينة شرط في الجميع . هذه أربعة أغراض لحذف المسند إليه ، هل يُشترط في حذف المسند إليه في المواضع الأربعة وجود القرينة ؟ الجواب : لا ، لِمَا ذكرناه بأن الحذف ينتقل إلى أمرين :

أولاً : العلم بالمحذوف هذا لا بد أن يكون له قرينة .

الثاني : نكتة الحذف وهذه التي ذكرها الناظم أربعة مواضع .

وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالإِهَانَةِ وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ

(**وَالذِّكْرُ**) هذا المبحث الثاني في ذكر المسند إليه ، وإنما قدم ذكر الحذف على الذكر مع أن الذكر هو الأصل ، الأصْل في المسند إليه المبتدأ أن يذكر والحذف فرع عنه ، لماذا قدم الفرع على الأصل ؟ نقول : لأن الذكر هو الأصل ، فلا تتشوف النفس إلى ذكر الموجب له بخلاف حذفه ، لو ذُكِرَ ما سأل عنه السائل ، لأنه الأصل ، لكن لو حذف قال : لِمَ حذف ؟

إذًا النفس تتشوف لحذف الأصل أكثر من ذكره ، والذكر أي ذكر المسند إليه مع كونه معلومًا - لا بد من هذا ، لا بد من قرينة - يكون لأمورٍ ، وإن كان ذكره هو الأصل حيث لا مقتضي للعدول عنه من قرينة أو غيرها ، يعني الأصل أنه يذكر فإن وجد موجب للعدول عن الذكر إلى الحذف حينئذ حذف ، والمراد بمقتضي سبب الحذف هو الذي يذكره البيانيّون في هذا الموضع ، يعني والحذف للتعظيم ، والذكر للتعظيم والإهانة .. إلى آخره . نقول : هذا موجب لذكره للتعظيم أي لتعظيم اسم المسند إليه لكونه يعني لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر ، أمير المؤمنين هذا مبتدأ ، حاضر حينئذ نقول ذكر المسند إليه هنا تعظيمًا لكون اسم عظيم ، يعني يدل على العظمة هذا الأصل ، (**وَالإِهَانَةِ**) أي لإهانة المسند إليه لكون اسمه مما يقتضي الإهانة ، يعني فيه شيء من الدلالة ، والمقام يستدعيها ، يعني ثَمَّ أمر يضاف إلى كون اسمه فيه شيء من الإهانة أن يكون المقام يستدعي ، يعني ليس المراد هنا الحكم معلقًا على مجرد الاسم ودلالته على شيء مهين ، إنما المراد أنه اجتمع أمران : اسمه فيه دلالة على إهانة ، ثم المقام يستدعي . لو كان الثاني غير موجود الذي هو المقام يستدعي الإهانة لَمَا صلح أن يكون هذا المقام للذكر لكون اسمه مما يقتضي الإهانة المقام يستدعيها إذ مجرد كون ذكره دالاً على الإهانة لا يقتضي ذكره ، بل لا بد من المقام ، نحو اللعين إبليس ، اللعين إبليس هذا فيه إهانة ، اللعين ، إذًا اللعين يعني ملعون إبليس هذا خبر . نحو : السارقُ اللئيمُ حاضرٌ ، السارق اللئيم هذا فيه إهانة فذكر هنا من أجل إهانته ، واللفظ يدل على الإهانة والمقام يقتضي الإهانة فاجتمعان .

(**وَالْبَسْطِ**) أي قصد المتكلِم بسط نفسه بالكلام ، يعني يُذكر من أجل ماذا ؟ المقام قد يستدعي الحذف لكن من أجل يُطيل الكلام مع محبوبه ، فحينئذ يذكر المبتدأ وأوصافه ونحو ذلك ، (**وَالْبَسْطِ**) يعني : بسطه الحديث والكلام ، أي قَصْد المتكلم بسط نفسه بالكلام حيث يطلب المقام طول الحديث ، إذا كان المقام يطلب طول الحديث فحينئذ

البسط يكون مطلوبًا ، حيث يطلب فيه طول المقام بمخاطبة ذلك المخاطب لشرفه والافتخار بمكالمته فيصير المتكلِم مستعذِبًا بطول كلامه مع مخاطَبِه ، فلهذا يطال الكلام مع الأحباب ، الساعة والساعتين والثلاث [ها ها]وذلك كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام : (**هِيَ عَصَايَ**) [طه : 18] (**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى**)[طه : 17] عصاي هذا الأصل ، لكن قال :(**هِيَ عَصَايَ**) ، فذكر من أجل أن يطيل الحديث ولذلك زاد على الجواب بقوله : (**أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى**) [طه : 18] أطال الحديث من أجل إطالة الكلام مع الرب جل وعلا ، وإنما أجمل المآرب لأن تفصيلها يطول وربما يؤدي الطول إلى الخروج عن الفصاحة ، وقد يكون فصل الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة ، كما يقال لك من نبيك ؟ حينئذ تقول : نبينا خليل الله أبو القاسم محمد ﷺ ، هنا أطلت من أجل ماذا ؟ الافتخار ، خليل الله أبو القاسم محمد بن عبد الله ﷺ . والتنبيه أي ذكر المسند إليه للتنبيه على جهل وغباوة السامع ، يعني : ما يفهم حينئذ لا بد من - ومر معنا - أن من مقتضى الحال أن خطاب الغبيّ ليس كخطاب الذكيّ ، يفترقان فالذي لا يفهم إلا بالتصريح لا بد أن تصرح له ، وهنا كذلك التنبيه حينئذ تشير بذكر المسند إليه لكونه غبيًّا لا يفهم إلا بالتصريح ، يعني لا يفهم بالقرينة لا تكفي إلا بأن يصرح له ، مثل ماذا ؟ مثَّلوا له بقولك لمن يعبد صنمًا : الصنم لا ينفع ولا يضر . يعني تراه يعبد صنم تقول : لا ينفع ولا يضر . هذا الأصل ، لكن لكونه غبيًّا تقول : الصنم يعني المعبود الذي توجهت إليه بالعبادة لا ينفع ولا يضر . والقرينة أين ضعف التأويل على القرينة ، يعني ثَمَّ قرينة لكن المخاطب قد يَضْعُفُ عن إدراكها ، أي لضعف التأويل على القرينة الدالة عليه ، أو ضعف فهم المخاطب عن فهم ما حذف بدلالة القرائن ، فيذكر للاحتياط بضعف التأويل على القرينة ، يعني والقرينة بكون القرينة ضعيفة في نفسها أو - وهذا تفسير بعضه - أو بأن التأويل على القرينة ضعيف ، أو لكون المخاطَب قد لا يُدرك بالقرائن .

وَالذِّكْرُ لِلتَعْظِيمِ وَالإِهَانَةِ وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ

وقد يكون الذكر لغير ما ذكر كالتهويل والتعجب والإشهاد بقصة والتسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار وهذا كله مع قيام القرينة .

البحث الثالث في تعريفه

وَإِنْ بِإِضْمَارٍ تَكُنْ مُعَرِّفَا فَلِلْمَقَامَاتِ ٱلثَّلاَثِ فَاعْرِفا

وإن يكن يعني المسند إليه (**مُعَرِّفَا**) بإضمار (**فَلِلْمَقَامَاتِ ٱلثَّلاَثِ**) . تعريف المسند إليه يقابله التنكير ، إذا تأتي به معرفًا لغرض ، وتأتي به منكرًا لغرض ، ما هي أغراض التعريف وما هي أغراض التنكير وهو متقابلان ؟

المعرفة ما وضع ليستعمل في معين ، ما يعني لفظ وضع أو اسم وضع ليستعمل في معين ، وأنواع المعارف كم ؟

سبعة أو ستة : ستة أو سبعة على الخلاف ، الخلاف في ماذا ؟

الخلاف السابع المختلف فيه ما هو ؟ فيه ستة أو سبعة ؟ النكرة المقصودة ، نعم ، هذه لا بد أن تكون محفوظة .

فمضمر أعرافها ثم العلم فذو إشارة فموصول متم

فذوا أداة فمنادى عين فدوا إضافة بها تبين

هذه سبعة جمعها ابن مالك في الكافية :

فمضمر أعرافها ، يعني أعرف المعارف مضمر ، فمضمر أعرافها ، ثم العلم ، فذو إشارة ، فموصول متم ، فذو أداة ، فمنادى عُيِّنَ فذو إضافة بها تبين .

وإنما قدم الناظم هنا الكلام على تعريف المسند إليه على الكلام على تنكيره لأن الأصل في المسند إليه التعريف بخلاف المسند ، وهذا فيما إذا كان مبتدأً ، الأصل فيه أن يكون معرفة .

وَلا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَةْ   مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَه

حينئذ الأصل في النكرة أنها لا يُبدأ بها ، وإنما يُبتدئ بماذا ؟ بالمعرفة .

إذًا الأصل في المسند إليه أن يكون معرفة ، وهذا فيما كان مبتدأ ، وأما إذا كان فاعلاً فلا يشترط فيه ، قد يكون نكرة وقد يكون معرفة ، لا يشترط لماذا ؟ لكون الحكم متقدمًا على الفاعل ، قام رجل قَامَ زَيْدٌ ، إذًا لَمَّا عرف المخاطب قيام الحكم فحينئذ هان عليه كون المسند نكرة أو معرفة ، بخلاف إذا قلت : رَجُلٌ قَائِمٌ . يَنتظر السامع لأن قائم هنا يتبادر للذهن أنه صفة رَجُلٌ قَائِمٌ ماذا به ؟ وهو قد جعل قائم خبرًا عن رجل . إذًا نقول : لاحتياج النكرة سياجًا شديدًا إلى الوصف حينئذ لا تقع النكرة مبتدأً البتة .

إذًا قدم الناظم الكلام على تعريف المسند إليه على الكلام على التنكير لأن الأصل في المسند إليه التعريف بخلاف المسند ، وبدأ بالضمير لكونه أعرف المعارف كما سبق فقال :

وَإِنْ بِإِضْمَارٍ يَكُنْ مُعَرِّفَا   فَلِلْمَقَامَاتِ ٱلثَّلَاثِ فَاعْرِفا

(**وَإِنْ بِإِضْمَارٍ**) هذا متعلق بـ (**مُعَرِّفَا**) ، (**يَكُنْ**) هذا فعل الشرط ، (**وَإِنْ .. يَكُنْ**) (**بِإِضْمَارٍ**) (**مُعَرِّفَا**) ، واسم (**يَكُنْ**) ضمير مستتر يعود على المسند إليه ، (**وَإِنْ .. يَكُنْ**) المسند إليه (**مُعَرِّفَا**) (**بِإِضْمَارٍ**) واضح هذا ؟ (**فَلِلْمَقَامَاتِ**) الفاء واقعة في جواب الشرط (**فَلِلْمَقَامَاتِ ٱلثَّلَاثِ فَاعْرِفا**) .

(**وَإِنْ بِإِضْمَارٍ يَكُنْ**) المسند إليه (**مُعَرِّفَا**) خبر (**يَكُنْ**) واسمه الضمير المسند إليه يكون لأحد أسباب (**فَلِلْمَقَامَاتِ ٱلثَّلَاثِ**) والمراد بها الغيبة والتكلم والخطاب ، يعني يكون ضميرًا للمتكلم ، ويكون ضميرًا للمخاطب ، ويكون ضميرًا للغائب . أنا ضربتُ ، أنتَ أَنتِ ، ضربتَ ضربتِ ، هو ضَرَبَ . إذًا جيء به ببيان أن المسند إليه لا بد وأن يعبر عنه بأحد الضمائر الثلاث ، لأن الخطاب مغاير للغيبة ، والغيبة مغاير للتكلم ، فلا بد من الإتيان به للدلالة على ما وُضِعَ له في لسان العرب ، (**فَلِلْمَقَامَاتِ ٱلثَّلَاثِ**) وهي الغيبة والتكلم والخطاب (**فَاعْرِفا**) فاعرفن الفاء عاطفة ، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة ، والجملة هذه تكملة .

إذًا المقام قد يقتضي أن يُورِدَ المتكلم فيه ضمير غائب لتقدم ما يرجع إليه المسند إليه لفظًا ، يعني قد يأتي بضمير الغيبة لتقدم ما ذُكِرَ أو ما عاد عليه الضمير ، يعني لو قلت : هو راكب . هو لا يعود إلا على شيء متقدم ولا يعود على متأخر ، إذًا إذا أردت أن يكون دلالة المسند إليه ضمير غائبًا فلا بد أن يكون عائدًا على شيء متقدم لفظًا كقول أبي تمام :

هو البحر من أي النواحي أتيته   فلجته المعروف والجود ساحله

هو في البيت السابق تحدث عن أبي إسحاق المذكور في البيت السابق فقوله : هو البحر ، هو مسند إليه جاء به معرفة ضميرًا للغيبة لماذا ؟ لكونه قد رجع إلى مذكور صريح سابق ، واضح ؟

إذًا بدلاً من أن يقول يتحدث عن زيد من الناس تقول : زيد قادم ، وزيد راكب ، هذا فيه حشو ، وإنما تقول : زيد قادم ، وهو راكب . إذًا لماذا جئت بالضمير في الثاني ؟ لكونه قد دل على ما يرجع إليه سابقًا ، فلو جئت بالاسم الصريح الظاهر حينئذٍ صار حشوًا ، فالمقام يقتضي هنا الإضمار ولا يقتضي الإظهار ، فبدلاً من أن تأتي بالاسم

مظهرًا زيد وهو قد ذكر سابقًا تأتي بالضمير الراجع إليه ، والضمير هنا رجع إلى لفظ مذكور صريح يعني نطق به ، أو معنًى يعود الضمير الغيبة وهو مسند إليه إلى سابق لكنه من حيث المعنى لا من حيث اللفظ يعني لم ينطق به لم يصرح ، كما لو قلت : زيد قادم وهو حاضر . هو عاد على شيء مصرح به أو معنًى نحو قوله تعالى : (**اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**) [المائدة : 8] ، (**هُوَ**) إيش إعرابه ؟ مبتدأ مسند إليه جاء ضميرًا ، لِمَ جاء ضميرًا ، لماذا ؟

لأنه بدلاً من أن تأتي بالاسم الظاهر حشوًا تأتي بما يدل عليه وقد تقدم مرجعه لكنه من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، لأن (**هُوَ**) يعود على العدل المفهوم من قوله : (**اعْدِلُواْ**) إذا مرجع (**هُوَ**) معنى ، الذي هو المصدر المنسبك منه الفعل (**اعْدِلُواْ**) منسبك من مصدر وزمن ، العدل هو الذي عاد عليه الضمير [أو حكمًا] [13] أو معنًى نحو قوله تعالى : (**اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**) [المائدة : 8] أي العدل ، أو لقرينة الحال المقام كقوله : (**وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ**) [النساء : 11] ، (أَبَوَيْهِ) الضمير يعود إلى أي شيء ؟ الميت هذه لقرينة الحال ، صحيح ؟ لقرينة الحال ، أو حكمًا نحو قوله تعالى : (**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**) [الإخلاص : 1] ، (**هُوَ اللَّهُ**) هذا حكمًا ، يعني هذا ضمير القصة والشأن يعود إلى متأخر ، أو يقتضي المقام إذًا يقتضي المقام أن يُورِدَ الضمير غيبة ، ثم المرجع قد يكون ملفوظًا به صريحًا ، وقد يكون معنًى ، وقد يكون معلومًا بقرينة الحال ، وقد يكون حكمًا . هذه أربعة أحوال .

أو يقتضي المقام أن يورد فيه ضمير متكلم . قوله تعالى : (**إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**) [القصص : 30] وقوله ﷺ : « **أنا أفصح العرب** » .

أو يقتضي المقام أن يورد فيه ضمير خطاب كقوله تعالى : (**إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ**) [القصص : 56] (**إِنَّكَ**) الكاف للخطاب هنا ، إذًا اقتضي المقام أن يأتي بضمير خطاب وهذا واضح ، واقتضى المقام أن يأتي بضمير المتكلم ، وهذا واضح ، واقتضى الخطاب أن يأتي بضمير غيبة فلا بد له من مرجع على التفصيل الذي ذكرناه سابقًا .

وَإِنْ بِإِضْمَارٍ يَكُنْ مُعَرِّفَا فَلِلْمَقَامَاتِ الثَّلَاثِ فَاعْرِفَا

ثم قال :

وَالأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ وَالتَّرْكُ فِيهِ لِلْعُمُومِ الْبَيِّنِ

هذه المسألة هي التي ينفرد بها البيانيون ، المسألة السابقة تحدث عنها النحاة وغيرهم ، وأما كون المخاطب يكون معينًا على الأصل هذا حديث البيانيين ، (**وَالأَصْلُ فِي**) مقام (**الْخِطَابِ**) أي الحق الواجب له بحسب وضع اللغة أن يكون للمعين ، يعني : إذا خاطبتَ شخصًا بـ (أنت) ترى (**إِنَّكَ لَا تَهْدِي**) الأصل أن يكون الخطاب معين ، شخص معين ، إمَّا مفرد أو مثنًّى أو جمعًا ، هذا الأصل فيه ، وقد لا يكون الخطاب لمعين لحكمة ما ، كما قال : (**لِلْعُمُومِ الْبَيِّنِ**) فحينئذٍ نقول : عندنا أمران فيما يتعلق بضمير الخطاب :

أصلٌ بحسب وضعه اللغوي . وفرع ، وهو مجاز عندهم .

الأصل أنه إذا خوطب الشخص بلفظ الخطاب بضمير الخطاب يكون معينًا (أنتَ ، أنتِ ، أنتما ، أنتم) هذا الأصل ، أن يكون الشخص معينًا .

وقد يخرج عن ذلك ولا يراد به المعين ، ويكون ماذا يكون مفيدًا للشمول البدلي (**وَالأَصْلُ فِي**) مقام (**الْخِطَابِ**) أي الحق الواجب له بحسب وضع اللغة أن يكون للمعين مخاطبه ، أي أن يعين المخاطب مفردًا كان أو مثنًّى أو جمعًا لأن أصل وضع المعارف أن تُستعمل في معين . ما هو المعرفة ؟ ما وضع المستعمل في معين . إذًا ضمير

---

[13] سبق .

خطاب من المعارف الأصل فيه أنه يُستعمل في معين . إذًا هذا لا يُسأل عنه مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر فيكون معينًا .

(**وَالتَّرْكُ**) أي ترك ذاك الأصل ألا يكون الخطاب مستعملاً لمعين فيه أي في تعيين المخاطب أي قد يترك الخطاب مع معين إلى غيره للعموم البين ، يعني لإفادة لأجل - اللام للتعليل - أي لأجل إفادة الشمول البين الظاهر الواضح ، حينئذٍ تترك التعيين من أجل أن يكون الخطاب عامًا للعموم البين أي الشامل لكل مخاطب على سبيل البدلية ، أي ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل ، فالعموم بدلي هنا لا شمولي .

(**وَالأَصْلُ**) في قوله : (**وَالأَصْلُ**) هذا مبتدأ ، و (**فِي الْخِطَابِ**) متعلق به وقوله : (**لِلْمُعَيَّنِ**) هذا خبره (**وَالتَّرْكُ**) مبتدأ ، و (**فِيهِ**) متعلق به وخبره (**لِلْعُمُومِ**) ، و (**الْبَيِّنِ**) هذا صفة له . فأصل الخطاب أن يكون لمعين وقد يترك إلى غير معين كما تقول : فلان لئيم إن أكرمتَهُ أهانَ ، وإن أحسنتَ إليه أساء إليك . أكرمتَه أحسنتَ . هل المراد به مخاطب معين أم المراد به كل من يتأتى أن يكون هذا خطابًا له ؟ لا شك الثاني . حينئذٍ هنا لم يُرد به معين وإنما أريد به الشمول ، يعني لم يتعين الخطاب هنا لشخص بعينه خلاف ما عليه المعرفة ، إن أكرمته يعني كل شخص يكرمه إن أحسنتَ لكل شخص يحسن إليه إن أكرمته أهان إن أحسنتَ يعني كل شخص يحسن إليه النتيجة الإساءة ، فلا تريد بذلك أكرمت وأحسنت مخاطبًا بعينه ، بل تريد إن أكرم من أي شخص كان ، وإن أحسن إليه من أي شخص كان ، فليس المراد به مخاطبًا معينًا فتخرجه بصورة الخطاب ليفيد العموم أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد ، وهو في القرآن كثير ، يعني هذا خطاب موجود في القرآن بكثرة كقوله تعالى : (**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ**) [السجدة : 12] (**وَلَوْ تَرَى**) من ؟ كل من يتأتى منه الرؤية ليس خاصًا بالنبي ﷺ ولا بأي قارئ ، وإنما كل من تتأتى منه أن يكون راءِيًا حينئذٍ دخل في الحكم . أُخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد لا توضيع حالهم ، وأنها تناهت في الظهور حتى أمتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راءٍ تختص به ، بل كل من يتأتى منه رؤية داخل في الخطاب ، فيجعل غير الحاضر كالحاضر ليعم كل مخاطب على سبيل البدل .

إذًا (**وَالأَصْلُ فِي الْخِطَابِ لِلْمُعَيَّنِ**) جاء على وفق ما هو بحسب الوضع ، (**وَالتَّرْكُ فِيهِ**) يعني في الخطاب (**لِلْعُمُومِ الْبَيِّنِ**) فيترك ويراد به الشمول البدلي

وَعَلَمِيَّةٌ فَلِلْاْحْضَارِ وَقَصْدِ تَعْظِيمٍ أَو احْتِقَارِ

(**وَعَلَمِيَّةٌ**) الثاني من المعارف العلم ، وهو ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره :

اسم يعين المسمى مطلقًا علمه كجعفر وخرنقًا

فهو وُضِعَ لشخص بعينه لا يتناول غيره ، زيدٌ علم ووضع للذات المشخصة المقصودة المعينة ولا يتناول غيره البتة ، فتعريف المسند إليه بالعلمية يكون لأمور كما قال هنا الناظم : (**عَلَمِيَّةٌ**) نسبة إلى العلم وهو مبتدأ ، أي علمية المسند إليه أي كونه معرفًا بالعلمية (**فَلِلْاْحْضَارِ**) الفاء فاء الفصيحة ، (**لِلْاْحْضَارِ**) واللام للتعليل أي لأجل أن يحضر المسند إليه بعينه في ذهن السامع ، [أن] بإحضار ماذا ؟ إحضار المسند إليه بعينه في ذهن السامع يعني أشخصه لك من أجل أن أحكم عليه ، إذا قلتَ : زيد قال . وأنت تعرف زيد وإلا ما صار علمًا ، زيدٌ سافر إذا لما قلتَ زيد أحضرتَ المسند إليه الذي حكمتَ عليه بكونه سافر بعينه بشخصه لا يحتمل غيره البتة ، لأجل أن يحضر المسند إليه بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم يخصه بحيث يكون متميزًا عن جميع ما عاداه ، لو قلتَ ماذا ؟ جاءني زيد وهو راكب . وهو راكب هل أحضرته بعينه ؟ ما أحضرته بعينه ، إذًا ابتداءً من أول مرة أنه يعبر عنه بالعلم ، وهو راكب أحضره لكن لا بعينه ، وإنما بمرجعه ، جاءني زيد وهو راكب ، وهو من ؟ زيد . إذًا أحضره لكن لا بذاته وإنما بواسطة ، لأجل أن يحضر المسند إليه بعينه في ذهن السامع ابتداءً يعني في أول مرة احترازًا من قولنا : جاءني زيد وهو راكب . هذا إحضاره مرة ثانية لا أولاً بالضمير الغائب ، باسم يخصه أي المسند إليه بحيث لا

يُطلق على عَلى غيرهم ، كقوله : (**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**) [الإخلاص : 1] لما قلتَ : (**اللَّهُ أَحَدٌ**) دل مدلوله على الذات المقدسة الموصوفة بالإلوهية (**مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ**) [الفتح : 29] أحضرته بعينه

أبو مالك قاصرٌ فَقْرَهُ على نفسه ومشيع غناه

وقصد تعظيم أي للدلالة على تعظيم المسند إليه ، يعني يؤتي به علمًا من أجل أن يعظم ، كمن يسمى حاتمًا مثلاً حاتمٌ وتريد به المشار إليه حاتم الجواد .
(**أَو احْتِقَارِ**) المسند إليه - كما في الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة - يجمع قصد التعظيم والاحتقار كما هو في الألقاب وهو نوع من العلم وكذلك الكنى ، أبو لهب مذموم أو لا ؟ مذموم . أبو القاسم ﷺ ممدوح . إذًا قد تشير الكنية إلى مدح وقد يشار باللقب إلى ذم أو مدح ، حينئذٍ يؤتي به من أجل إفادة مدلوله .
[الثاني] [14] من المعارف الموصول أو الثالث نعم الثالث أول الضمير والثاني علمية الثالث قال :

وَصِلَةٌ لِلجَهلِ وَالتَّعْظِيمِ لِلشَّانِ وَالإِيمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ

(**وَصِلَةٌ**) كان الأَوْلَى أن يقدم اسم الإشارة لأنه أَعْرَف أليس كذلك ؟ فذو إشارة فموصول متم ، صحيح ؟

فمضمر أعرافها ثم العلم فذو إشارة فموصول متم

إذا اسم الإشارة أعرف فالأَوْلَى أن يقدمه عليه ، إذ هو يعرف منه كما هو مذهب سيبويه والجمهور ، ويأتي المسند إليه صلة لأمور .
قال الناظم : (**وَصِلَةٌ**) أي الموصول مع صلته ، عبر بالصلة عن الموصول مع صلته ، أي وأما تعريف المسند إليه بالموصلية أي بإيراده اسم موصول وتخصيصه بالصلة لأنك إذا قلتَ : الذي قام أبوه قادم . أين المسند إليه هنا ؟ الذي قام أبوه [حاضر] قادم أين المسند إليه ؟ قولان إلى الآن بقي قول ثالث قسمة عقلية [ها] أين المسند إليه ؟ ما هو ؟ الذي . وقام أبوه ؟ قام أبوه ها يا نبيل . الموصول مع صلته ، إما أن يكون الموصول ، وإما أن يكون الموصول مع صلته ، وإما أن تكون الصلة . ثلاثة أقوال عقلية .
الذي هو المسند إليه ، هو المبتدأ ، إذا جاءت تعرب الذي قام أبوه حاضر ، الذي اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، قام أبوه فعل وفاعل ، والفاعل مضاف ومضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، كيف نقول الذي له محل وهو المبتدأ الابتداء ، والصلة قام أبوه لا محل له من الإعراب ، لأن الذي يعرب هو الأول الصلة ، وصلة هي التي تكون مبتدأً ، جاء الذي قام أبوه . جاء فعل ماضي ، الذي فاعل ، قام أبوه صلة الموصول ، فالاسم الموصول هو الذي يكون مبتدأ ، وهو الذي يكون له محل من الإعراب سواء وقع فاعلاً أو اسم إن أو خبر إن الموصول هو الذي يعرب ، هو الذي يكون له محل من الإعراب ، وأما الصلة فلا محل لها من الإعراب ، ولذلك نقول بتعبير دقيق : وأما تعريف المسند إليه بالموصلية أي بإيراده اسم موصول وتخصيصه بالصلة ، يعني التي هي الجملة بالجهل ، أي يأتي لأمور منها ألا يعرف السامع إلا ما قُيِّدَ الموصول بالصلة ، ترى شخصًا في المسجد مع شخص ثالث ولا تعرف اسمه ، تقول له : الذي كان معنا بالأمس ، فما تعرف اسمه ولا تعرف له وصف إلا الذي كان معنا ، فحينئذٍ جئت بالصلة هنا الموصول وجعلته مسندًا إليه بالجهل ، بالجهل بماذا ؟ للجهل بصفات المسند إليه إلا هذا الوصف ، أي : يجعل المسند إليه موصولاً لجهل السامع أي : لعدم

([14]) سبق مستدرك بعده .

علم السامع المخاطَب بالأحوال المختصة به سوى الصلة ، وقد يكون من المتكلِم كذلك ، ويحتمل أنه من السامع ويحتمل أنه من المتكلم ، كقولك : الذي كان معنا أمس رجلٌ صالحٌ . والتعظيم للشأن وعبَّر عنه في ((**الإيضاح**)) بقوله : جُعِلَ ذريعةً إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر . يعني : يُجعل المسند إليه اسمًا موصولاً ذريعةً من أجل التعريض بالتعظيم لشأن الخبر ، يعني : وسيلة لتعظيم غيره ، أي يُجعل المسند إليه موصولاً للإيماء إلى وجه بناء المسند على المسند إليه ووسيلةً إلى رفع شأن المسند وتعظيمه كقول الفرزدق :

إنَّ الذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لنا   بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

إن الذي سمك السماء : هذا إيماء إلى الخبر . بنى لنا بيتًا أو قصرًا : إذًا خبر المتبني عليه وهو أمرٌ عظيم ، حينئذٍ جاء التمهيد هنا من أجل ماذا ؟ جيء بالاسم الموصول وجُعل مسندًا من أجل أن يمهد بالصلة المخصصة للاسم الموصول إيماءً إلى أن الخبر عظيم ، إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتًا . إذًا كيف يكون حاله ؟ عظيم لأن الذي سمك السماء سامك السماء هو الباني للقصر ، حينئذٍ صار تمهيدًا وذريعةً لتعظيم الخبر .

إنَّ الذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لنا   بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

ففي قوله : إن الذي سمك السماء : إيماءٌ إلى الخبر المبتني أو الْمُبْتَنَى عليه ، أمرٌ من جنس الرفعة وفيه تعريضٌ بتعظيم بنائه لكونه فِعْلَ من رفع السماء لا بناء أرفع منها ، الذي رفع السماء هو الذي بنى قصرًا ، إذًا كيف يكون حال القصر ؟

عظيم هذا المراد به ، والإيماء ، أي : الإشارة إلى وجه بناء الخبر أي : بناء المسند على المسند إليه ، يعني : ما العلة ؟ قد يشار بالاسم الموصول يعني : يؤتى بالمسند إليه وكذلك حتى في المسند يؤتى بالاسم الموصول من أجل أن يُمَهِّدَ بأن علة الخبر الذي هو الحكم ما اشتمل عليه الموصول من الصلة : (**إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ**) [غافر : 60] . ما علة قوله : (**سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ**) ؟ استكبارهم . من أين أخذته ؟ (**إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ**) . إذًا جيء بالصلة هنا من أجل التمهيد لكون الخبر معلل . معلل بماذا ؟ بما اشتملت عليه الصلة . (**إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ**) فإن الاستكبار الذي تضمنته الصلة فيه إيماء يعني : إشارة إلى أن الخبر المبني عليه أمرٌ من جنس العقاب والإذلال فكان مناسبًا لإسناد (**سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ**) أي ذليلينَ إلى الموصول ، حينئذٍ جاء بالفاتحة كما قال التفتازاني : على وجهٍ ينبه الفطن على الخاتمة . (**إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي**) لو وقف هنا سيعلم أن عقابًا ينالهم ، وهذا جاء بالصلة في الأول .

(**وَالتَّفْخِيم**) أن يؤتى بالمسند إليه موصولاً لأجل التفخيم في مقام التعظيم والتهويل كما في قوله تعالى : (**فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ**) [طه : 78] . (**مَا غَشِيَهُمْ**) أي : موجٌ عظيم لا يكتنه كنهه ولا يمكن وصفه ، فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى ، فلو قيل : فغشيهم الغرق حينئذٍ علقه بمعلومٍ لكن (**فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ**) هل هو غرق ؟ هل هو هلاك ؟ هل هو زلزال ؟ هل .. هل .. ، يحتمل ويحتملُ ، فحينئذٍ يتصور بالذهن أن هذه كلها قد وقعت لكن لو قال : غشيهم الغرق حينئذٍ كان فيه تخصيص للعذاب ، فلو قيل : فغشيهم الغرق لم يفد هذا التفخيم ، (**وَصِلَةٌ لِلجَهلِ وَالتَّعْظِيمِ لِلشَّانِ**) ، للشأن هذا متعلق بقوله التعظيم (**وَصِلَةٌ لِلجَهلِ**) ، (**وَصِلَةٌ**) هذا مبتدأ و (**لِلجَهلِ**) هذا خبر ، والبقية معطوفاتٍ عليها ، والمسوغ هنا التفصيل ، أو يراد كقصد الجنس صلة حينئذٍ صار في حكم المعرفة (**وَالإِيمَاءِ وَالتَّفْخِيمِ**) ثم قال :

وَبِإِشَارَةٍ لِذِي فَهَمٍ بَطِي   فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ

هذا النوع الرابع ؟ [الضمير ، العلم ، الصلة ، اسم لإشارة هذا الرابع أحسنت] .
ثم ذكر اسم الإشارة بقوله : (وَبِإِشَارةٍ) يعني : اسم إشارة ، بحذف المضاف اسم إشارةٍ أي : باسم إشارةٍ جُعل مسندًا إليه أي : وأما تعريف المسند إليه بإرادة اسم إشارة (لِذِي فَهَمٍ بَطِي) يعني : اسم الإشارة في الأصل أنه موضوعٌ لأي شيء ، اسم الإشارة في أصل وضعه في لسان العرب موضوعٌ للمحسوسات ، المحسوسات لا بد أن يكون لشيءٍ محسوس أليس كذلك ؟ وما سبق معنا أن حدّ الإشارة ما وضع لمسمًى أو معين وإشارةٍ إليه ، لو قلت : هذا زيدٌ ، هذا من المعارف أليس كذلك ؟ من المعارف لو لم أشر بيدي وأردت أن أعرف واحدًا منكم : هذا زيدٌ . أنا أريد أن أخبرك أنت : هذا زيدٌ . دون أن أشير تعرفه ؟ ما تعرفه . لكن لو قلت : هذا زيدٌ عرفته أم لا ؟ بماذا عرفته بلفظ هذا فقط ؟ لا ، مع الإشارة ، هذا زائدًا الإشارة ، أما لفظ هذا لوحده لا يكفي ولا يكون معرفةً ، لو جلست من العشاء إلى الصلاة تقول : هذا زيدٌ ، هذا زيدٌ ، ما عرفه الحاضرون لماذا ؟
لانتفاء الإشارة ، الذي يكون فهمه بطيئًا لا يُدرك إلا المحسوس ، يعني : المعقول هذا لا مجال له فيه ، فإذا خوطب حينئذٍ أريد الإشارة إلى كونه بليد الذهن فيؤتى له باسم الإشارة بناءً على أنه لا يفهم [ها ها] المعقولات .
(لِذِي) أي لسامعٍ صاحب فهمٍ بطيء لبلادته وغباوته ، فحينئذٍ يكون مُسْتَبْلَدَ الذهن حتى أنه لا يتميز له الشيء إلا بالإشارة ولا يدركُ غير المحسوس ، كقول الفرزدق يخاطب جريرًا :

أولئك آبائي فجئني بمثلهمُ إذا جمعتنا يا جرير المجامعُ

أولئك قالوا : أراد به الإشارة إلى غباوة جرير ، كلهم يذم بعضهم بعضًا جرير وفرزدق .
أولئك آبائي : مبتدأ وخبر ، فجئني بمثلهمُ إذا جمعتنا يا جرير مجامعُ ،
إذًا إذا كان المخاطب السامع ذا فهمٍ بطيء يعني إشارة إلى كونه لا يفهم إلا بالمحسوسات فحينئذٍ يؤتى بالمبتدأ اسم إشارة .
أو (فِي الْقُرْبِ) أي : للدلالة على القرب ، معلومٌ أن اسم الإشارة قد يكون للقريب أو البعيد أو التوسط كما ذكره الناظم هنا ، فحينئذٍ تأتي باسم الإشارة للدلالة على قرب المسند إليه ، أو للدلالة على بعده ، أو للدلالة على توسطه ، أو (فِي الْقُرْبِ) أي : أن يكون المسند إليه اسم إشارة لأجل بيان حاله من قربٍ من المتكلمين ، كقولي : هذا زيد إذًا هو قريبٌ مني ، أو البعد كذلك أو ذلك زيد ، (ذَلِكَ الْكِتَابُ) [البقرة : 2] . بعيد لرفعة شأنه والبعد هنا معنوي ، أو التوسط وهو مذهب كثيرٍ من النحاة لأن للإشارة ثلاثة مراتب :
قربى ولها المجرد .
ووسطى ولها ذو الكاف ذاك .
وبعدى ولها ذو الكاف واللام .
ذا هذا القريب ، ذاك للمتوسط ، ذلك هذا للبعيد ، وصححه ابن الحاجب ، وعند سيبويه وتبعه ابن مالك أنه ليس للإشارة إلا مرتبتان ، ثم ذكر المحلى بأل .
نكمل بعد الصلاة إن شاء الله يا إخوان ، والله أعلم .
وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

قال الناظم رحمه الله تعالى :

وَأَلْ لِعَهْدٍ أَوْ حَقِيقَةٍ وَقَدْ تُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ أَوْ لِمَا انْفَرَدْ

هذا المعرف الخامس ، وهو : (أَلْ) . ونطق بـ أل بناءً على أن المعرف هو (أَلْ) برمتها الهمزة واللام ، خلافًا لمن قال : الألف واللام . حينئذٍ يحتمل عنده أن المعرف هو اللام والصحيح أن المعرف هو (أَلْ) بناءً على مذهب الخليل بكون الهمزة همزة قطع لكنها سُهِّلَتْ وصارت همزة وصل لكثرة الاستعمال ، (وَأَلْ) أي : المعرفة . ونقول : عبَّر بـ (أَلْ) دون الألف واللام اختيارًا لمذهب الخليل أن الْمُعَرِّفَ مجموع (أَلْ) ، وتعريف المسند إليه بـ (أَلْ) للنكت ، فتارة يكون لعهد كما قال هنا : (لِعَهْدٍ) . أي : لمعهود . أطلق المصدر وأراد به اسم المفعول ، (لِعَهْدٍ) أي : حصة معهودة بين المتكلم والمخاطب ، حصة يعني : قدر معهود بين المتكلم والمخاطب واحدًا كان أو اثنين أو جماعة يختلف ، قد يكون المعهود شيئًا واحدًا فردًا ، وقد يكون مثنًى ، وقد يكون متعددًا ، فهو قابل للكل ، فالمراد منه العهد الخارجي هنا لأنه سيقابله بقوله : (أَوْ لِمَا انْفَرَدْ) . وهو حقيقة وقد تفيد الاستغراق ، إذًا عندنا عهد خارجي ، وذلك لتقدم ذكره صريحًا ويسمى العهد الخارجي الحقيقي ، أو كناية يعني : يكون العهد الخارجي متقدمًا يكون ذكره أو المعهود يكون المعهود متقدمًا ، إما أن ينطق به صريحًا وإما أن يكنى عنه يعني يذكر كنايةً ويسمى العهد الخارجي التقديري ، إذًا عندنا عهد خارجي حقيقي وهو الذي ذُكر المعهود صريحًا ، وعندنا كناية ويسمى العهد الخارجي التقديري ، وهذا تقسيم البيانيين .

فالأول : العهد الخارجي الحقيقي كقوله تعالى : (**فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ**) [النور : 35] (**الْمِصْبَاحُ**) (أَلْ) في قولك : (**الْمِصْبَاحُ**) للعهد الخارجي الحقيقي لماذا ؟ لكون المعهود - ما هو المعهود - ؟ (**مِصْبَاحٌ**) السابق ، وذكر أولاً ، ومثله المثال المشهور بـ (**إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**) [المزمل : 15 ، 16] أي : الذي أرسل أولاً . فإذا أعيدت النكرة معرفة فحينئذٍ هو عين الأول ، ويسمى العهد الخارجي الحقيقي لكونه قد ذُكِرَ أولاً .

والثاني : العهد الخارجي التقديريّ نحو ماذا ؟ كقولك : انْطَلَقَ الرَّجُلُ إِلَى مَوْضِعِ كَذَا ، وَالْمُنْطَلِقُ ذُو سَعَادَةٍ . انْطَلَقَ وَالْمُنْطَلِقُ ، هنا في الْمُنْطَلِقُ (أَلْ) للعهد لكنه عهد خارجيّ تقديريّ لماذا ؟ لكون انْطَلَقَ يدل على اسم الفاعل التزامًا ، فإن انْطَلَقَ يدل على الْمُنْطَلِقُ التزامًا لأن انْطَلَقَ حَدَثٌ ، والحدث لا بد له من مُحْدِثٌ ، والْمُحْدِث هو المتصف بالحدث . انْطَلَقَ مُنْطَلِق ، ضَرَبَ ضَارِب ، قَتَلَ قَاتِل ، إذًا دلالة قَتَلَ على قَاتِل دلالة التزامية ، فحينئذٍ يكون العهد هنا عهدًا خارجيًّا لكنه تقديري ، وقد اجتمعا في قوله تعالى يعني : خارجًا ، صريح حقيقي ، والتقديري في قوله تعالى : (**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى**) [آل عمران : 36] ، (**وَلَيْسَ الذَّكَرُ**) هنا تقديري (**كَالأُنثَى**) هنا حقيقي ، أي : ليس الذكر الذي طَلَبَتْ كالأنثى التي وُهِبَتْ ، فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحًا في قوله تعالى حكاية عن أم مريم (**رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى**) نكرة ، ثم قال : (**كَالأُنثَى**) إذًا هي عينُها لكنه ليس مسند إليه والذكر إشارة إلى ما سبق ذكر كناية في قوله تعالى حكاية عنها : (**نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً**) [آل عمران : 35] . أين الذكر هنا ؟ (**نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً**) أين الذكر ؟ (**مَا**) كناية عن الذكر كأنها قالت : نذرت لك ذكرًا في بطني محررًا . وإن كانت (**مَا**) هذه عامة للذكر والأنثى لكن لما كان الذي يُحَرَّر ويكون خادمًا لبيت المقدس هو الذكر يعني : محصور في الذكور . هذه قرينة ، ثم قوله : (**مُحَرَّراً**) . هذا حال ، حَال من (**مَا**) ، لو كان المراد بها الأنثى لقالت : محررةً . تأنيث لكن قال : (**مُحَرَّراً**) . علمنا أن (**مَا**) صاحب الحال مذكر هنا ، فدل على أن (**مَا**) كناية عن ذكر ، فلما قال : (**وَلَيْسَ الذَّكَرُ**) . الذي دلت عليه (**مَا**) (**كَالأُنثَى**) ، (**إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى**) إذًا اجتمع عندنا العهد الخارجي الحقيقي والعهد الخارجي التقديريّ . إذًا (**نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي**

مُحَرَّراً) فـ (مَا) عامة للذكر والأنثى لكن التحرير وهو أن يعتقل ولد لخدمة بيت المقدس للذكور دون الإناث وكذلك تزيد عليه (مُحَرَّراً) ، وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به يعني : المعهود الخارجي قد لا يُذكر لا تصريحًا ولا كناية لماذا ؟ لعلم المخاطَب بِهِ ، نحو ماذا ؟ خَرَجَ الأَمِيرُ ، ذَهَبَ الأَمِير ، رَاعَيْتُ الأَمِير ، وأنت تعلم أنه ليس للبلد إلا أمير واحد ، فحينئذٍ المعهود هنا فرد خارجي أليس كذلك ؟ لكن أين هو ؟ هل ذكر صريحًا ؟ الجواب : لا ، هل ذكر كناية ؟ الجواب : لا ، أين الإحالة ؟ الإحالة لشيء معلوم عند المخاطب لماذا ؟ لكوني أنا المتكلم وأنت أيها المخاطب نعلم أن البلد ليس لها إلا أمير واحد ، خَرَجَ الأَمِيرُ إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد قالوا : ومنه - عند البيانيين - (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) [التوبة : 40] (بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ) ، (تَحْتَ الشَّجَرَةِ) [الفتح : 18] ، وهذا مدلوله فرد لكنه يعلمه المخاطب ، فحينئذٍ المعهود في قوله : (الْغَارِ) . والمعهود في قوله : (بِالْوَادِ) . والمعهود في قوله : (الشَّجَرَةِ) . لم يتقدم لا تصريحًا ولا كناية ، وإنما عُهِدَ علمه إلى المخاطب ، واضح ؟ أو لكونه محسوسًا مُبْصَرًا كقولك لِمَنْ يسدد سهمًا : الْقِرْطَاس . يعني : شيء محسوس أمامك الْقِرْطَاس يعني : سدد القرطاس مثلاً أو لكونه حاضرًا نحو (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) [المائدة : 3] حاضر اليوم نزلت الآية يوم عرفة يعني : هذا اليوم . حينئذٍ(أَلْ) هنا تفيد العهد الحضوري ، وكل هذا في غير مسند لكن الحكم واحد ، والبيانيون اعتادوا أن يمثلوا للمعاني بالمسند وغيره .

إذًا العهد الخارجي الأصل أنه منقسم إلى قسمين :

عهد خارجي حقيقيّ : إذا كان المعهود ملفوظًا به مصرحًا (مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ) .

وعهد خارجي تقديريّ : وهو إذا كُنِّيَ عنه مثل (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى) ، والمراد بالذكر هنا حينئذٍ نقول : هذا عهد خارجي تقديري ، وقد يأتي لغيره فيما ذكر .

(أَوْ حَقِيقَةٍ) (أَوْ) للتنويع ، أو يكون المسند إليه معرفًا بـ (أَلْ) لأجل الإشارة لـ (حَقِيقَةٍ) يعني : نفس الحقيقة فـ (أَلْ) عند البيانيين قسمان :

عهدية .

وحقيقية .

فقط الحقيقية هي الجنسية وتدخل تحتها الاستغراقية ، بخلاف التقسيم عند النحاة عند النحاة تختلف ، عند البيانيين (أَلْ) إما عهدية ، وإما حقيقية . يعني : إما تأتي للعهد كما قال الناظم هنا ، وإما لحقيقة .

ثم العهد أنواع ثم الحقيقية كذلك أنواع .

(حَقِيقَةٍ) من الحقائق أي : ماهية من الماهيات المشتركة بين جميع الأفراد التي يُعبر عنها بالجنس - عند البيانيين - يعني : الحقيقة من حيث هي لا باعتبار الأفراد ، الإنسان حيوان ناطق ، الإنسان من حيث هو إنسان لا باعتبار الأفراد ، حينئذٍ يعبر عنها بالحقيقة يعني : ماهية من الماهيات ، أو حقيقة من الحقائق التي يُعبَّر عنها بالجنس من غير اعتبار مصدقها ، ما المراد بالمصدق ؟ الأفراد ، يعني : ما يَصْدُقُ عليه اللفظ ، لفظ إنسان يصدق على عمرو ، وخالد ، وبكر ، ومحمد ، هذا يُسمى مصدر ، نعتبر مدلول اللفظ من حيث هو لا باعتبار المصدر يُسمى ماذا ؟ يسمى حقيقة . نحو : الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَة . هذا المثال مشهور : الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَة . حَقِيقَةُ الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ حَقِيقَةِ الْمَرْأَة ، لا باعتبار الأفراد يعني : ليس كل فرد من الرجال خير من كل فرد من النساء ، ليس هذا المراد ، الآن وجد العكس ، الرَّجُلُ حقيقة الرجل من حيث هو رجل يعني : وصف الرجولة خير من وصف الأنوثة أليس كذلك ؟ هذا هو المراد ، أي : حقيقة الرجل من حيث هي هِي يعني : لا باعتبار الأفراد ومنه : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) [الأنبياء : 30] يعني : من جنس الماء - وإن كان هذا ليس من المسند إليه - ومنها اللام داخلة على المعرفات حقيقية تقول : الكلمة قول مفرد . الكلمة (أَلْ) أي : حقيقة الكلمة من حيث هي هِي يعني : لا باعتبار الأفراد . الإنسان حيوان ناطق يعني : الإنسان من حيث هو هُو . والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، ولا تدل هذه اللام على وحدة ولا تعدد . إذًا لام حقيقة تدل على حقيقة من الحقائق وماهية من الماهيات لا باعتبار الأفراد ، فلا تدل على تعدد ولا على وحدة ، وإنما على شيء من حيث هو هُو .

ثم قال : (وَقَدْ تُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ) . (وَقَدْ) ليست للتقليل إنما هي كثيرة (تُفِيدُ) ما هي ؟ (أَلْ) التي للحقيقة يعني : مع دلالتها على الحقيقة والماهية (تُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ) يعني : الشمول . (تُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ) إذًا الاستغراقية ليست مباينة للحقيقية وإنما هي داخلة تحتها ، (وَقَدْ تُفِيدُ) وهي (أَلْ) التي للحقيقة (الاسْتِغْرَاقَ) سواء كان حقيقيًّا

أو عرفيًا - كما سيأتي - للأفراد حقيقة كـ (عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) يعني : عالم كل غيب وكل شاهدة ، كل فرد من أفراد الغيب عالم به ، وكل فرد من أفراد الشهادة عالم به (إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ) [العصر : 2] يعني : كل إنسان ، هذه (أَلْ) الاستغراقية لأنها أشارت إلى الحقيقة لكن باعتبار الأفراد وباعتبار جميع الأفراد ثلاثة أشياء :

(الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ) حقيقة الإنسان ميزه عن الحيوان عن سائر الحيوان يعني : الأنواع .

ثم كان الحكم على الأفراد .

ثم الحكم على الأفراد على نوعين : بعض الأفراد أو جميع الأفراد ؟ هنا جميع الأفراد ولذلك صَحَّ حُلُول لفظ كل محلها والاستثناء من مدخولها ، (إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ) [العصر : 2 ، 3] (إِلَّا) أداة استثناء (الَّذِينَ) جمع أليس كذلك ؟ هو مُستثنى ، أين المستثنى منه ؟ الإنسان ، الإنسان في اللفظ واحد ، كيف استثني منه (الَّذِينَ) ؟

نقول : هو باعتبار المعنى في شمول . يعني : كل إنسان كل فرد من أفراد الإنسان .

(قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) [المؤمنون : 1] هذه موصولية إذًا (وَقَدْ تُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ) للأفراد حقيقةً كـ (عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) أي : كل غيب وكل شهادة ، أو عرفًا يعني : لها استغراق لكنه عرفيّ كقولهم : جَمَعَ الأَمِيرُ الصَّاغَة . كل صاغة العالم أو صاغة بلده ؟

بلده ، لأن هذا العرف ، الأمير ليس له إلا ما تحته ، أليس كذلك ؟

جَمَعَ الأَمِيرُ الصَّاغَة يعني : صاغة بلده ، هذا الذي يُعَوَّلُ عليه ، وأما لفظ الصاغة لو قيل بأنه كالإنسان حينئذٍ جمع كل من يَصْدُق عليه الوصف في العالم كله ، وهذا لا وجود له .

إذًا هذا استغراق عرفي يعني : باعتبار عرف المتكلِم . كون (أَلْ) للاستغراق المراد بها أنها تعمُّ الأفراد ومع ذلك معنى الجنسية لا يفارقها ، لأن الحقيقية قلنا : حقيقة من الحقائق وماهية من الماهيات وهي التي يُعَبَّرُ عنها بالجنس ، إذًا (أَلْ) الجنسية .

(أَلْ) الحقيقية هي الجنسية عند البيانيين ، حينئذٍ (أَلْ) التي تفيد الاستغراق لا تفارق الجنسية ، وإنما مع دلالتها على الجنسية تدل على الأفراد ، إما كُلاًّ في الحقيقي أو بعضًا في العرفيّ ، فمعنى الجنسية لا يفارقها كما أشرنا فيما سبق (إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ) أُشير بـ (أَلْ) إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هِي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد ، بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء .

(إِنَّ الْإِنسَانَ) رُوعِي فيه الاستغراق ورُوعِي فيه الجنس ، انتبه لهذا .

(أَوْ لِمَا انْفَرَدْ) (أَوْ) للتنويع أي : ترد (أَلْ) المعرفة للجنس لا مطلق (أَلْ) للإشارة (لِمَا انْفَرَدْ) هذا نوع من النوع الثاني ، (أَلْ) لعهد انتهينا منها ، أو حقيقة أو قال ماذا ؟ بـ أو (أَوْ حَقِيقَةٍ) ثم هذه الحقيقية الجنسية تفيد الاستغراق وقد تفيد كذلك (لِمَا انْفَرَدْ) يعني : لفرد ذهني (لِمَا انْفَرَدْ) أي : لفرد مبهم من أفراد الجنس ، يعني : يكون مدلولها فردًا لكنه ليس في الخارج وإنما هو شيء في الذهن أي : للفرد الواحد من أفراد الجنس غير معين عند السامع باعتبار عهديته في الذهن ، يعني : معهود في الذهن ، كقولك : اذْهَبْ إِلَى السُّوق . أليس كذلك ؟ إذا قلت لابنك : اذْهَبْ إِلَى السُّوق . اذْهَبْ إِلَى كُلِّ سُّوقٍ في العالم ، إِلَى كُلِّ سُوقٍ في البَلَد ، إلى سوق واحد غير معين ما المراد ؟ الثالث . إذا قلت : (أَلْ) هنا كـ (أَلْ) في الإنسان عمت كل الأسواق أليس كذلك ؟ اذْهَبْ إِلَى السُّوق يعني كل سوق ، اذْهَبْ إِلَى السُّوق والمراد به العرفي يعني : أسواق البلد كلها اذْهَبْ إِلَى سُّوق يعني : المراد به سوقًا واحدًا يحصل به الذهاب ، اذْهَبْ إِلَى الْمَسْجِدِ المراد به فرد من أفراد المسجد ليس المراد به كل المساجد ، إذًا جاءت (أَلْ) هنا لفرد مبهم غير معين ، وحينئذٍ يكون هذا الفرد وجوده وجود في الذهن فقط ، لأنه إذا قال : اذْهَبْ إِلَى السُّوق . أنا استحضر أي سوق في ذهني وتمشي ، وإما إذا كان معهودًا في الخارج وهذا فيما مضى في العهدية .

إذًا (أَوْ لِمَا انْفَرَدْ) يعني : للفرد الواحد من أفراد الجنس غير معين عند السامع باعتبار عهديته في الذهن ، وهذه التي تسمى (أَلْ) العهدية الذهنية ، وهي عند النحاة نوع من أنواع العهدية ، وهنا عندهم نوع من أنواع الجنسية ، واضح ؟

(أَلْ) العهدية للذهن هذه عند النحاة يجعلونها داخلة في العهدية التي تقابل الحقيقة والجنسية ، وهنا لا ، يجعلونها داخلة في الحقيقية ، ادخل السوق إلى حيث لا عهد فإن الدخول إنما يكون في سوق واحد ، وهذا الاسم الذي دخلت عليه (أَلْ) والمراد به فرد واحد غير معين في المعنى كالنكرة ، لأنه كأنه قال : ادخل السوق . ادخل سوقًا . أي

سوقٍ ، فيصدق بسوق واحد ، إذًا هو في المعني كالنكرة إذا لم يكن لمعين يعرفه المخاطب فصار شائعًا بحسب الظاهر ولهذا يوصف بالجمل ، قال تعالى : (**وَآيَةٌ لَّهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ**) ، (**اللَّيْلُ**) المراد به فرد غير معين حينئذٍ وصف بـ (**نَسْلَخُ**) ، (**نَسْلَخُ**) الجمل بعد المعارف أحوال وهنا لا يعرب حالاً ، وإنما يعرب صفةً لماذا ؟ لأن الليل في قوة النكرة ، والجمل بعد النكرات صفات ، ولذلك أُعْرِبَ صفة .

وأوضح منه قوله يعني من حيث الاستدلال :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي   وَمَضَيْتُ ثُمَّت قلت لا يعنيني

اللئيم فرد مبهم غير معين ، يَسُبُّنِي الجملة صفة وليست بحال لماذا ؟ لأن اللئيم المراد به فرد واحد غير معين فهو في معنى النكرة صار شائعًا في جنسه ، فحينئذٍ نقول : هذا هو معنى النكرة ، إذًا أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ أيُّ لئيم ؟ أيَّ لئيمٍ كان فيصدق بفرد شائع واضح هذا ؟ إذًا (**أَلْ**) التي يُراد بها الجنس وهي معرفة باللام ، إما أن يراد بها نفس الحَقيقة ، واضح ؟ الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَة ، وإمَّا فرد معين فهو العهد الخارجي ، وإمَّا فرد غير معين وهو العهد الذهني ، وإمَّا كل الأفراد وهو الاستغراق ، هذا ذكره في ((**الإيضاح**)) ونُوزِعَ في قول : فرد معين وهو العهد الخارجي .

ثم ذكر الإضافة بقوله :

وَبِإِضَافَةٍ فَلِلإِخْتِصَارِ   نَعَمْ وَلِلذَّمِّ أَوِ احْتِقَارِ

هذا المعرف السادس والأخير ، وتعريف المسنَد إليه بإضافة إلى شيء من المعارف يكون لنكت ، وإن يكن أي : المسند إليه معرفًا بإضافة يعني : بسبب الإضافة الباء سببية

فالاختصار الفاء وقعت في جواب الشرط ، أي : بأن يكون المقام مقتضيًا الاختصار لأنك لو لم تضف لعددت وأطلت الحديث ، فيورد المسند إليه مضافًا إلى غيره بكونه الإضافة أقصر طريق إلى إحضار المسند إليه في ذهن السامع كقول الشاعر :

هواي مع الركب اليماني لمصعد   جنيب وجثماني بمكة موثق

فإنه أخصر من قوله : الذي أهواه . هواي الذي أهواه ، ومثله قوله : بنو إسرائيل . بدل من أن تعدد تقول : بنو إسرائيل . (**وَجَاء إِخْوَةُ يُوسُفَ**) [يوسف : 58] بدل من أن تعدد تأتي بالإضافة فهو أخصر ، فإنه يُغني عن تفصيل المتعذر كما في بني إسرائيل ، أو مرجوح ومثله أولاد يعقوب (**وَجَاء إِخْوَةُ يُوسُفَ**) .

(**نَعَمْ وَلِلذَّمِّ أَوِ احْتِقَارِ**) . (**نَعَمْ**) هذا حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب ولا عمل له ، ومن معانيه أنه حرف توكيد ، متى ؟ إذا صُدِّرَ به الكلام كما هو الشأن هنا . (**نَعَمْ**) وبالتبعية التي مضت مثل ما مر معنا في نظم ((**الآجرومية**)) هو نفسه ، نعم إنك طالب مجتهد ، هنا حرف توكيد ، (**وَلِلذَّمِّ**) للمضاف إليه أو للمضاف ، قد يضاف الشيء ويراد به ذم المضاف أو المضاف إليه ، علماء البلد فعلوا كذا مثلاً ، تريد به الذم ، « **تعس عبد الدرهم** » . « **تعس عبد الدينار** » . أريد به الذم ، **ولد الحجام حاضرٌ** أريد به الذم ، ومثله الاحتقار الذي ذكره في ...# 23.26 (**أَوِ احْتِقَارِ**) وهو قريب من الذم ، فالأمثلة واحدة ، وبهذا انتهى البحث الثالث وهو تعريف المسند إليه .

البحث الرابع في تنكيره قال :

وَإِنْ مُنَكَّرًا فَلِلتَّحقِيرِ وَالضِّدِّ وَالإِفْرَادِ وَالتكْثِيرِ

وَضِدِّهِ ....

هذا ما يتعلق بماذا ؟ بتوابع المسند إليه ، الفرق بين هذا البحث والبحث السابق أن البحث السابق يتعلق بذات المسند إليه بذاته ، هو يُحذف بذاته ، يُذكر بذاته ، كذلك يكون معرفة بذاته ، (نَعَمْ) ذات تتعلق بالوصف وليس بـ .. يكون نكرة بذاته فالتعريف والتنكير ، التنكير هذا متعلق بالبحث بمقابل المعرفة ، ما وصلنا لما سيأتي .

البحث الرابع تنكيره أي : تنكير المسند إليه (وَإِنْ يَكُنْ مُنَكَّرًا فَلِلتَّحقِيرِ وَالضِّدِّ) ، (وَإِنْ يَكُنْ) المسند إليه (مُنَكَّرًا) أي : نكرة فيكون لنكت فوائد يعني (فَلِلتَّحقِيرِ) الفاء واقعة في جواب الشرط بمعنى أنه أحقر من أن يُعَيَّن ، ما تُعين تأتي بنكرة لأنه إن ذكرته معرفةً فحينئذٍ رفعت من شأنه ، وتحقره تأتي به نكرة .

(وَالضِّدِّ) ضد التحقير وهو التعظيم ، وهو تعظيم شأنه بمعنى أنه أعظم من أن يُعَيَّن فارتفاع شأنه أو انحطاطه هو المانع من تعريفه فيهما ، واجتمعا في قول الشاعر :

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرفِ حَاجِبُ

أي : مانع عظيم ، حاجب في الأول أي : مانع عظيم عن كل ما يَعِيبُهُ ، وليس له عن طالب الإحسان حاجب حقيرٍ فكيف بالعظيم ، حينئذٍ اجتمع التنكير هنا مرادًا به التعظيم ومرادًا به التحقير .

إذًا (فَلِلتَّحقِيرِ وَالضِّدِّ) يعني : تحقير المسند إليه ، فهو أحقر من أن يُعَيَّن ، (وَالضِّدِّ) الذي هو ضد التحقير ، فـ (أل) هنا نائبة عن المضاف إليه أو للعهد ، أي : ضد التحقير وهو تعظيم شأنه واجتمعا في البيت السابق .

(وَالإِفْرَادِ) أي : القصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس ، كقوله تعالى : (وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى) [يس : 20] . ما المراد به (رَجُلٌ) يعني : واحد الإفراد إذا أردت الفرد الواحد تأتي باللفظ مُنكَّرًا ، وجاء رجل يعني : رجل واحد . (وَالإِفْرَادِ) (وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى) دلّ على أنه مفرد ، أي : رجل واحد وهذه وحدة شخصية ، وقد يؤتى به للدلالة على وحدة نوعية ، أي : نوع خاص مخالف للأنواع المعهودة وهو أمر واحد تحته وأشياء متعددة سواء كانت متفقة الحقائق أو مختلفة ، يعني : ليس كالنوع عند المناطقة ، فإنه يدل على متعدد لكنها حقائق متفقة ، أي : نوع غريب كما في قوله تعالى : (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) [البقرة : 7] .

أي : نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) هذا الاعتراض . نقول : المراد به وحدة يعني : وحدة شخصية أو وحدة نوعية ؟

وحدة نوعية ، لماذا ؟ لأن المراد بالغشاوة هنا التعامي عن تدبر آيات الله ، وهذا له أسباب وله صفات ، متعددة أو متحدة ؟

متعددة مختلفة ، إذًا غشاوة فيه وحدة لكنها نوعية لا شخصية .

(وَالتكْثِيرِ وَضِدِّهِ) وهو القلة أي يُنَكِّر المسند إليه للدلالة على كثرة في أفراد المسند إليه بمعنى أنه كثير حتى لا يُحتاج إلى تعريفه إلى كقولهم : إن له لإبلاً . كثيرة يعني : وبعضهم يجعل التنوين هو الدال على التكثير .

ومنه عند الزمخشري (إِنَّ لَنَا لأَجْراً) [الأعراف : 113] كثيرًا ، والقلة نحو قوله تعالى : (وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللّهِ أَكْبَرُ) [التوبة : 72] . قليل رضوانه قليل فكيف بالكثير ، فهو أكبر وأكبر ، أي : رضوان قليل أكبر ليدل على غيره من باب أولى .

إذًا (وَإِنْ مُنَكَّرًا) يعني : وإن يؤتى بالمسند إليه (مُنَكَّرًا فَلِلتَّحقِيرِ وَالضِّدِّ) وهو التعظيم (وَالإِفْرَادِ وَالتكْثِيرِ وَضِدِّهِ) وهو القلة ، هذا ما يتعلق بذات المسند إليه .

ثم شرع فيما يتعلق بإتباع المسنَد والفرق بينهما أن ذلك يتعلق بذاته ، وهذا يتعلق بخارج عنه بلفظ خارج عنه .

ثم بَيَّن الأمور العارضة المتعلق بتوابع المسند إليه - وهو البحث الخامس - فبدأ بالوصف الذي هو النعت فقال رحمه الله تعالى :

يعني : ووصفه كذا للتبيين هكذا للتبيين نعم هذا خبر أو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (وَالمَدْحِ وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِينِ) هذه معطوفة عليه (وَالْوَصْفُ) أي : وصف المسند إليه ، لماذا تصف المسند إليه ؟ لماذا تأتي بالصفة ؟ لأمور منها (لِلتَّبْيِين) وهو ما يُعَبّر عنه بالكشف ، تبيين ما يسمى بالصفة الكاشفة يعني : يكون محتمل ، فترفع الاحتمال أو تقلل الاشتراك ، وهو ما يُعَبّر عنه بالكشف عن معناه ، بأن احتاج إلى ذلك بأن يكون مبهمًا يحتاج إلى تعين كقوله تعالى : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقرة : 2 ، 3] . (الَّذِينَ) هذا وصف للمتقين وهو صفة كاشفة ، وكقوله أو قولك أنت : الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله . الجسم الطويل العريض هذه كلها أوصاف كاشفة وليس كل جسم وإنما هو ما اجتمع فيه الصفات السابقة .

(وَالمَدْحِ) أي : إفادة المدح بالوصف نحو : زيد العالم جاءني . هذا فيه مدح لزيد (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [الفاتحة : 2] هذا نعت للمدح ، ومنه : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) . هذا مدح ، وقد يأتي للذم أو الترحم .

(وَالتَّخْصِيصِ) أي : إفادة الوصف للتخصيص للمسند إليه ، إرادة التخصيص يعني : إرادة إفادة تقليل الاشتراك أو رفع الاحتمال ، وأراد بالتخصيص هنا ليس كالتخصيص عند النحاة ، وإنما أراد به ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال الْمُعَبَّر عنه عند النحاة بالتوضيح أليس كذلك ؟ النحاة تقول : الوصف إما مخصص أو موضح ، مخصص في النكرات موضح في المعارف . هذا عند من ؟

عند النحاة .

جاء رجل عظيم . قالوا : هذا تخصيص .

جاء زيد التاجر . قالوا : هذا توضيح .

فرق بينهما [أن النكرة] (15) أن الموصوف إذا كان نكرة فحينئذٍ يكون تخصيصًا ، والموصوف إذا كان معرفة حينئذٍ يكون توضيحًا ، عند البيانيين يجمعون المعنيين في معنى واحد وهو التخصيص فأيهما أعم ؟

التخصيص عند البيانيين أعم من التخصيص عند النحاة ، لماذا ؟

لأن التخصيص عند النحاة تقليل الاشتراك فقط ، وعند البيانيين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال ، فانتبه للفوارق .

وأراد بالتخصيص هنا ما يَعُمُّ تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال [الْمُعَبِّر عنه بالتوضيح أو $$ هل سبق أم أرادها الشيخ 31.58] الْمُعَبَّر عنه بالتوضيح وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقدير الاشتراك الحاصل في النكرات نحو قولك : جاء رجل عالم . قالوا : جاء رجل . رجل هذا يشمل الجاهل والعالم ، فإذا قلت : عالم . قلت الاشتراك لماذا ؟ لأنه بقي اشتراك ما هو ؟ من هو هذا الرجل العالم زيد أو عمرو أو خالد بقي اشتراك ، لكن هذا قللت الاشتراك ، فإنه كان بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من أفراد الرجال فلما قُلْتَ : عالم . قللت ذلك الاشتراك وخصصته بضرب من الأفراد المتصفة بالعلم .

والتوضيح عند النحاة عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو : زيد التاجر عندنا . فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال غيره ، فالتخصيص عند البيانيين أعم فيشمل تقليل الاشتراك وهذا في وصف النكرة ، ورفع الاحتمال وهذا في وصف المعرفة .

(وَالتَّعْيِينِ) هكذا (وَالمَدْحِ وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِينِ) ويعبر عنه بالتنصيص أي : البسط والبيان لكون دلالة المنطوق أقوى نحو : جاءني رجل واحد . جاءني رجل قال : واحد . ما الفائدة هنا ؟ تنصيص تعيين ، لأن ما دلّ عليه بالمنطوق ليس في قوة ما دُلّ عليه بالمفهوم ، فإن رجل دلّ على الواحد بالمفهوم ، وواحد دلّ على الواحد بالمنطوق ، هكذا قيل .

---

(15) سبق مستدرك بعده مباشرة .

قيل : وهو شرط في إفادة الوصف المدح أو الذم أو الترحم وإذا لم يكن متعيِّنًا قبل ذكر الوصف كان الوصف مخصِّصًا حينئذٍ يكون ماذا ؟ اشترط ذلك لئلا يكون الوصف مخصِّصًا ، على كل التعيين قل من ذكره . يعني : لم يذكره إلا صاحب ((**التلخيص**)) .

المبحث السادس : في تأكيده أو الذي يليه بعد الوصف

وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا فَيَحْصُلُ لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لاَ يَشْمُلُ

وَالسَّهْوِ وَالتَّجَوُّزِ المُبَاحِ ....

يُؤَكَّدُ المسند إليه بأحد المؤكِّدات المذكورة في النحو فيحصل تأكيده لأمور :

أولاً : (**لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لاَ يَشْمُلُ**) يعني : دفع توهم عدم الشمول . جاء القوم ، القوم هذا مُسنْد إليه ، ما هو يحتمل أنه مجاز أطلق الكل وأريد به البعض يحتمل هذا ؟ لكن إذا أكدته جاء القوم كلهم ، إذًا ما فائدة التوكيد هنا ؟ دفع توهم عدم إرادة الشمول بالمسند إليه وهو القوم . أي : دفع توهم كون المسند إليه لا يشمل للأجزاء أو للجزئيات نحو : استوى الرغيف كله . استوى الرغيف ، يحتمل استوى بعضه دون كله ، وإذا قلت : كله . حينئذٍ رفعت توهم عدم إرادة الشمول للأجزاء ، لا للجزئية ، وجاء القوم كلهم لئلا يُتوهم أنه استوى البعض في المثال الأول وأن البعض لم يجئ لكنك لعدم اعتدادك بالباقي منهما جعلت الفعل المسند إلى الكل بناءً على أنهم في حكم شيء واحد .

إذًا لعدم توهم عدم إرادة الشمول أُكِّد المسند إليه - وهذا مر معنا في المؤكدات بكل وكذلك ، والمجاز بنحو نفسه وعينه - .

واستهوي أي : لدفع وهم استهوي والنسيان في النسبة كقولك : جاء زيد . زيد هذا مسند إليه يحتمل أنك أخطأت ، أردت أن تقول : جاء عمرو . فقلت : جاء زيد . لكن لما قلت : زيد زَيد . علمنا أنك متيقظ فالثاني يكون مؤكدًا للأول لدفع توهم السهو أو النسيان ، لأن إعادة لفظ المسند إليه تنفي السهو والنسيان فيه ، ثم السهو والنسيان وإن اشتركا في أن الحكم مع كل منهما يكون صادرًا على سبيل الغلط لكنهما افتراقا بأن الأول الذي هو السهو ينبه صاحبه بأدنى تنبيه بخلاف الثاني .

(**وَالتَّجَوُّزِ**) يعني لدفع توهم المجاز وهذا في النفس والعين جاء زيد يحتمل أنه رسوله أو غلامه أو كتابه ، قلت : نفسه ، عينه . حينئذٍ رفعت توهم المجاز ، أي دفع توهم المجاز أي : التجوز في النسبة نحو : جاء زيد نفسه . فإنه ينفي أن يكون جاء غلامه ، وإنما نسب المجيء إليه تجوزًا ، وقلنا : هذا فيه بحث فصلناه في شرح المطول على (**الآجرومية**)) يُرجع إليه ، والكلام غير مسلم مطلقًا .

وقوله : (**المُبَاحِ**) . هذا من باب التتمة يعني : التجوز المباح الذي يكون سائغًا يعني : ما وجد فيه شروط المجاز ، ليس كل ما ادُّعِي المجاز حينئذٍ قُبِلَ ، المجاز لا شك أنه موجود في اللغة وفي الكتاب والسنة لكن ليس على إطلاقه .

إذًا :

وَكَوْنُهُ مُؤَكَّدًا فَيَحْصُلُ لِدَفْعِ وَهْمِ كَوْنِهِ لاَ يَشْمُلُ

وَالسَّهْوِ وَالتَّجَوُّزِ المُبَاحِ ....

المباح صيغة كاشفة (**ثُمَّ بَيَانُهُ فَلِلإِيضَاحِ بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ**) ، (**بَيَانُهُ**) يعني : يعطف على المسند إليه عطف بيان ، ما فائدة عطف البيان هذه كلها مرت معنا في النحو ، (**ثُمَّ**) للترتيب الذكري (**بَيَانُهُ**) أي : إتباع المسند إليه بعطف البيان . (**فَلِلإِيضَاحِ**) يعني : له فائدة واحدة وهي إيضاحه باسم يختص به مثل ماذا ؟ أقسم بالله أبو حفص . من هو أبو حفص ؟ يحتمل عُمَر ، حينئذٍ لما قلت : عمر . رجعت إلى الأول فعطفت عليه ورفعت الاحتمال لأن أبا

حفص كنية ليست لعمر بن الخطاب فقط ، وإنما هي له ولغيره ولكن عمر حينئذٍ تعين بأن المراد بمسمى أبي حفص هو عمر بن الخطاب (فَلِلإِيضَاحِ بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ) يختص بالمسند إليه ، وقوله : (بِهِ) . هذا متعلق بقوله : (يَخْتَصُّ) باسم يختص ، يختَص باسم به ، أي : لإيضاحه وكشفه باسم مختص به ، للإيضاح باسم ، باسْم هذا متعلق للإيضاح [لا ، للإيضاح] ، (فَلِلإِيضَاحِ) يعني : إيضاح المسند إليه (بِاسْمٍ) مختص (بِهِ) بالمسمى ، (بِهِ) متعلق بـ (يَخْتَصُّ) ، و (بِاسْمٍ) متعلق بالإيضاح تقدير الكلام (فَلِلإِيضَاحِ) باسم مختص به أي : بالمسند إليه ، والفرق بينه وبين الصفة الموضحة أنه وُضع ليدل على للإيضاح بخلافها ، يعني : الصفة قد تأتي موضحة وعطف البيان يأتي موضحًا ، ما الفرق بينهما ؟ نقول : الفرق : أن عطف البيان وُضع ابتداءً ليدل على الإيضاح بخلاف الصفة ، فإنها وضعت لتدل على معنى في موصوفها .

ومثاله عطف البيان كقولك : قدم صديقك خالدٌ . فإنه يجوز أن يكون للمخاطب أكثر من صديق أليس كذلك ؟ جاء صديقك كل واحد عنده أصدقاء من هو ؟ خالد إذًا وضحت أم لا ؟ وضحته باسم يختص به لا يشاركه غيره فيه البتة ، فإنه يجوز أن يكون للمخاطب أكثر من صديق واحد فلا يتبادر إلى ذهنه باللفظ صديقك ما هو مراد المتكلم ، فلما فُسِّرَ بما هو المراد منه وهو خالد اتضح المراد ، ولا يلزم أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه على الصحيح فيه خلاف بجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما معًا ، ومثَّلُوا لذلك بغير المسند إليه بقوله : أقسم . بقول الشاعر :

أقسم بالله أبو حفص عمر .

مع أنه الكنية أشهر وأوضح من الاسم لجواز تعدد كل واحد منهما منفردًا فيكون فيه خفاء ويرتفع عنه ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الأول ، يعني : قد يكون المسند إليه مع عطف البيان كل منهما فيه إيضاح للآخر ، وذلك إذا اشتهر أحدهما واشتهر الثاني كذلك .

(وَالإِبْدَالُ يَزِيدُ تَقْرِيرًا لِمَا يُقَالُ) هذا الثالث من التوابع ، (وَالإِبْدَالُ) منه أي : من المسند إليه (يَزِيدُ) المسند إليه (تَقْرِيرًا) أي : تقرير الأمر في نفس السامع ففيه نوع تقوية وتوكيد لماذا ؟ لأنه في نية تكرار العامل مثل السابق : قدم صديقك خالد . يحتمل أنه بدل كأنك قلت : قدم صديقك قدم خالد . لأن العامل في الثاني هو عين العامل في الأول لكن على التكرار ، يعني : أو بتعبير آخر أدق نقول : العامل في الثاني مغاير للعامل الأول من حيث العمل ، لكنه من حيث الوصف فهو هُو ، قدم صديقك قدم خالد ، إذًا العامل في صديق هو عينه العامل في خالد لكن باعتبار التعدد لا باعتبار الاتحاد ، يعني : ليس هو كالصفة مع الموصوف .

يزيد تقريرًا (لِمَا يُقَالُ) أي : بالمعنى المقصود (لِمَا يُقَالُ) تتمة يعني للذي (يُقَالُ) المراد به المعنى المقصود ، فالإبدال من المسند إليه لزيادة التقريب وفائدته المبالغة وسبب التقرير هنا تأكيد المعنى تكرار العامل ، فقوله : (اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ) [الفاتحة : 6 ، 7] . أبدل ليكون شهادة بالصراط بالاستقامة على أبلغ وجه (اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ) صراط من ؟ ما صفة أهله ؟ قال : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ) . إذًا فيه زيادة تقرير لأنه إذا طرق السمع أولاً مبهمًا ثم عُقِّبَ بالتفسير تمكن عنده ، وكذا بدل البعض كالسابق بدل الكل من الكل نحو : جاء القوم أكثرهم . جاء القوم جاء أكثرهم والاستمال نحو سُلِبَ عمرو ثوبه ، سُلِبَ عمرو سُلِبَ ثوبه ، فيه تكرار ، وأما بدل والغلط فلا يرد هنا لأنه ليس بفصيح خارج عن الفصاحة ، والمراد بالزيادة التقرير أي التثبيت بالحكم والمسند إليه في ذهن السامع لاشتماله على تكرير الحكم والمسند إليه .

ثم قال :

الْعَطْفُ تَفْصِيلٌ مَعَ اقْتِرَابِ أَوْ رَدِّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ

(الْعَطْفُ) المراد به عطف النسق ، (الْعَطْفُ) مبتدأ و (تَفْصِيلٌ) خبره ، و (الْعَطْفُ) أي : النسق أي جعل المسند إليه معطوفًا عليه غيره بأحد الحروف العشرة أو التسعة المشهورة عند النحاة وهي مكررة في النحو ومكررة بمعانيها ، والأصل قاعدة هنا أن يعتبر في المعنى معنى الحرف المعنى الذي وُضع له الحرف ، فالواو لمطلق الجمع ، والفاء للترتيب لا # 43.48، وثم ، المعاني تلك هي المعتبرة هنا ، فإذا عطفت بالفاء لإرادة معنى الفاء ، وإذا

عطفت بـ ثم لإرادة معنى ثُمَّ .. وهكذا ، الحكم واحد ، هذه قاعدة عامة في هذا الباب ولكن مثل بمثالين ، و (**الْعَطْفُ**) المذكور يكون لأمور منها (**تَفْصِيلٌ**) بالصاد المهملة أي : تفصيل المسند إليه . (**تَفْصِيلٌ**) (**مَعَ اقْتِرَابِ**) أي : مع اختصار . أراد بالاقتراب هنا الاختصار هذا تعبير في ذلك ، مع اختصار في ذلك التفصيل لطي العامل من المعطوف ، نحو قولك : جاء زيد وعمرو . هنا فصلت جاء زيد وعمرو ، أفادت الواو المغايرة هذا الأصل في العطف حينئذٍ فصلت في من ثبت له المجيء وهو زيد وهو عمرو ، فإن فيه تفصيل الفاعل لأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل ، الفعل واحد الذي هو المسند بأن المجيئين كانا معًا أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة ، إذ الواو وإنما هي لمطلق الجمع ، أي : لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لا لترتيب ولا لمعية ، كما هو الشأن في معنى الواو وهو مذهب البصريين ، قيل : واحترز بقوله : مع اختصار أي نحو قوله : جاءني زيد وجاءني عمرو . هنا ليس عندنا اختصار لماذا ؟ لأنه فصَّل المسند ، وبالسابق فصل الفاعل ووحد المسند ، جاء ثبت المجيء واحد زيد وعمرو إذًا التفصيل في الفاعل ، لو قلت : جاء زيد وجاء عمرو . فصلَّت كذلك في المسند فليس فيه اختصار ، فإنه وإن أفاد تفصيل المسند إليه لكنه لا يفيد بالاختصار ، فلا يكون من عطف المسند إليه بل من عطف الجملة .

(**أَوْ رَدِّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ**) أو يكون العطف فيه (**رَدّ سَامِعٍ**) أي : للسامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه ، وذلك بالعطف بلا - وهذا مر معنا في النحو - جاءني زيد لا عمرو ، إذا اعتقد المخاطَب أن الذي جاءك زيد حينئذٍ قد أخطأ في الحكم فترده من الخطأ إلى الصواب تقول : جاءني زيد لا عمرو . (**أَوْ رَدِّ سَامِعٍ إِلَى الصَّوَابِ**) يعني : من الخطأ الذي أعتقده إلى الصواب وهذا يكون بلا وبل كذلك ولكن على تفصيل عند النحاة .

(**وَالْفَصْلُ للتَّخْصِيصِ**) مبتدأ وخبر ، ومن جملة أحوال المسند إليه ، (**الْفَصْلُ**) فصل ماذا عن ماذا ؟ المسند عن المسند إليه [أنتم ظاهرية] المراد بالفصل هنا ما يسمى بضمير الفصل [ها ها] (**وَالْفَصْلُ للتَّخْصِيصِ**) يعني : من جملة أحوال المسند إليه الفصل أي : تعقيبه بما صورته صورة ضمير مرفوع منفصل يُؤْتَى به بين المبتدأ والخبر ، زيد هو القائم ، هو ، هذا ضمير فصل ، صورته صورة ضمير ، هو ليس بضمير على الصحيح ، هو حرف لكن صورته صورة الضمير ولذلك سُمِّي ضميرًا ، فصل بين المسند إليه والخبر ، واضح ؟ هذا يُسمى ضمير فَصْلٍ . أي : تعقيبه بما صورته صورة ضمير مرفوع منفصل يُؤتى به بين المبتدأ والخبر وهما أصله عند اشتباه الخبر بالصفة ، يعني : [زيد قائم] [16] يحتمل احتمالاً أن قائم صفة لزيد ، زيد القائم بـ (**أَلْ**) ليس نكرة هذا يحتمل إذا قلت : زيد قائم هذا لا يحتمل أنه صفة ، لماذا ؟ لأن قائم نكرة وزيد معرفة ، ولا بد من التطابق ، إذًا لا يحتمل ، لكن لو قلت : زيد القائم احتمل أن القائم هنا صفة لزيد وأنت أردت أن يكون خبرًا فتأتي بالضمير ، زيد هو القائم فتعين أن يكون خبرًا لأنه لا يوصل بين الموصوف وصفته الضمير ، وذلك إذا كان الخبر معرفة نحو : زيد هو العالم . أو اسم تفضيل مستعملاً بمن نحو : زيد هو أفضل من عمرو . أو فعلاً ماضيًا نحو : زيد هو قام ، أو فعلاً مضارعًا نحو : زيد هو يقوم . أربعة أحوال ، يعني لا يُؤْتَى بضمير الفصل بعد المبتدأ المسند إليه إلا إذا كان الخبر معرفةً ، أو اسم تفضيل وذكرت معه من ، [أو فعل ماضي] [17] أو فعلاً ماضيًا ، أو فعلاً مضارعًا . وإنما يجاء به إذا كان الخبر أحد هذه الأمور المذكورة ، وتسميته بالفصل عند البصريين ، والكوفيين يسمونه عامدًا أو دعامة ، وله أحكام ، هل هو اسم أو حرف ، وعلى الأول إذا ثبت أنه اسم هل له موضع من الإعراب أو لا ؟ وإذا كان له موضع هل الموضع باعتبار من قبله ؟ أو باعتبار ما بعده ، أقوال مبسوطة في كتب النحو ، وجعله من أحوال المسند إليه دون المسند مع أن واسطة لاقترانه أولاً بالمسند إليه ، أو لأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له فإفرادًا وتذكيرًا وتأنيثًا وتثنيةً وجمعًا ، كذلك وتكلمًا وخطابًا وغيبًا ، يعني : لماذا جعلناه من توابع المسند إليه مع كون القدر المشترك بين المسند إليه والمسند ؟ لأن له أحكامًا تتأتى على ضمير الفصل راجعة إلى المسند إليه ، والحق أن فائدته ترجع إليهما جميعًا ، لأنه يجعل أحدهما مخصصًا ومقصورًا عليه ، ولآخر مخصصًا به ومقصورًا عليه ، ويكون الإتيان به كما قال الناظم هنا : (**للتَّخْصِيصِ**) . يعني : لإفادة التخصيص والقصد ، وهو إثبات الحكم بالمذكور ونفيه عن ما عداه ، وهذا قد يذكره في باب القصر فيما يأتي ، ويكون الإتيان به (**للتَّخْصِيصِ**

---

(16) سبق وضحه الشيخ بعدها .

(17) سبق مستدرك بعده .

) أي : لأجل التخصيص بالمسند إليه بالمسند أي قصره على المسند إليه ، لأنه مما يفيد القصر والحصر نحو : زيد هو القائم . يعني : لا غيره .

إذًا أثبت القيام لزيد وحصرته في زيد ونفيت القيام عن غير زيد ، بماذا حصل ؟ بضمير الفصل كأنك قلت : ما قائم إلا زيد ، والزيدان هما قائمان انظر ثنيت هما ، والزيدون هم القائمون **(وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)** أي : لا غيرهم . **(فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ)** [الشورى : 9] أي : لا غيره . واضح هذا ؟

لما فرغ الناظم من الكلام عن إتباع المسند إليه بأحد التوابع المتقدم بيانها أو ما يتصل بذلك أو ضمير الفصل شرع بالكلام على تقديمه والأصل ويقال : تأخيره

. فقال :

..................والتَقْدِيمُ فَلِاهْتِمَامِ يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ

كَالأَصْلِ وَالتَّمْكِينِ وَالتَّعَجُّلِ ....

تقديم المسند إليه هذا تابع لذاته ، فصل بينهما الناظم تبعًا للقزويني في ((**التلخيص**)) . (**والتَقْدِيمُ**) يعني : المسند إليه على غيره من أجزاء الكلام ، والمراد هنا من التقديم إراده مقدمًا يعني : لا يتأخر ، لأنك تقول : في الدار زيد ، زيد في الدار . متى تُقَدِّمُ ومتى تؤخر ؟ هنا يبحث البيانيون ، (**فَلِاهْتِمَامِ**) به يعني : يقدم المسند إليه لقاعدة عامة وهو أنه مهم ، ثم هذه الأهمية لها أسباب يعني : الاهتمام هذا جنس عام ويصدق بماذا ؟ لكونه الأصل ولكونه التمكين والت...#52.15 هذه كلها سبب أو أسباب لبيان كون المسند إليه مهتمًا به ، واضح ؟

إذًا القاعدة العامة في كونه مقدمًا هو الاهتمام ، ثم ما وجه هذا الاهتمام ؟ بأي سبب يكون ؟ وبأي طريقة يكون ؟ هو الذي ذكره فيما بعده . ولذلك قال : (**فَلِاهْتِمَام**) به وأنه هو المهم عند المتكلم أو المخاطب من ذكره غيره . أي : فلكون ذكره أهم ولا يكن في التقديم مجرد ذكر الاهتمام ، بل لا بد من أن يبين أن الاهتمام من أي وجه وبأي سبب فلهذا فصله الناظم بقوله : (**يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ**) والتفصيل . لماذا ؟ لأي شيء ؟ للاهتمام . قال ماذا ؟ (**والتَقْدِيمُ فَلِاهْتِمَام**) الاهتمام يحصل بماذا ؟ قال : (**يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ**) . يعني : التنويع والتفصيل للاهتمام (**كَالأَصْل**) وما عطف عليه ، (**يَحْصُلُ التَّقْسِيمُ**) أي : تفصيل جهة الاهتمام وسببه (**كَالأَصْل**) فيه لأن المسند إليه الأصل فيه أن يكون مقدمًا لماذا ؟ لأنه محكوم عليه ، والمحكوم عليه الأصل أن يتقدم لأنه موضوع ، والخبر محمول عليه ، هذا الأصل كالأساس بالنسبة للبيت ، (**كَالأَصْل**) فيه أي : الأمر الذي ينبغي أن يتصف الشيء به في نفسه لولا المانع ، وذلك لأنه محكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يقدم في الذكر أيضًا ، وهذا واضح ، لاسيما ولا مقتضى للعدول عنه لأنه إذا لم يكن سبب لأن يتأخر المسند إليه إذا لم يكن عندنا مقتضٍ - وهذا موافق للأصل - فاجتمع فيه أمران :

كونه الأصل محكومًا عليه .

وكونه لم يوجد مقتضٍ لتأخيره .

لذلك قال : لاسيما ولا مقتضي للعدول عنه إذ لو وجد أمر يقتضي العدول عن ذلك الأصل فإنه يُلغى - يعني : التقديم - ولا يقدم المسند إليه على المسند كما في الفاعل مع فعله ، فإن مرتبة العامل الذي هو الفعل مثلاً التقديم على المعمول كالفاعل ، لأن الكلام في المسند إليه يعم المبتدأ والفاعل ، المبتدأ واضح أنه متقدم فقام زيد هنا متأخر ، لماذا تأخر ؟ لوجود المقتضي ، ما هو المقتضي ؟ أنه فاعل ، وكونه فاعلاً بمعنى أنه لا يتقدم على عامله ، وبعد فعل فاعل ، وهذا يبحث في كتب النحو ، وكما لو تضمن الخبر استفهامًا ما نحو : أين زيدٌ حينئذٍ تقول ماذا ؟ أين زيدٌ ؟ أين مبتدأ ، زيدٌ وأين الخبر ؟ أين ، إذًا لماذا ؟ تأخر هنا لوجود المقتضي وهو كون الخبر متضمنًا الاستفهام ، والاستفهام له الصدارة في الكلام ، حينئذٍ وجب تقديمه ، ولهذا الموضع من المواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ ، أين زيدٌ ؟ فإنه من مقتضيات العدول عن الأصل .. وهكذا . والتمكين فالأصل والتمكين أن يكون التقدير للمسند إليه بالتمكين أي : التَّمَكُّن يعني : تمكن الخبر في ذهن أو تمكن الخبر في ذهن السامع ، تمكن الخبر في ذهن السامع

لأن في المبتدأ تشويقًا إليه أي : للخبر وذلك إذ وصف المبتدأ بوصف غريب مشوقٍ إلى معرفة خبره ، ولا شك أن حصول الشيء بعد التشوق إليه أوقع في النفس من غيره ، بمعنى أنك تقدم المبتدأ على الأصل لوجود مقتضٍ وهو ماذا ؟ أن فيه شيئًا يدل على التشويق ، وهذا التشويق يمهد للخبر حينئذٍ هذه الفائدة مشتركة بين المبتدأ والخبر ، فحينئذٍ إذا جاء الخبر بعد التشوق تمكن في النفس كما قال الشاعر :

والذي حارت البرية فيه

هذا مبتدأ ، هذا يجعل الإنسان عندما يسمع هذا الكلام من هو الذي حارت البرية - إنسان - حيوانٌ مستحدثٌ من جماد

جاء الخبر حينئذٍ تمكن في النفس ، فقدم المبتدأ وهو الموصول [وصل معنى نعم] [18] وهو الموصول لما وصله بجملة قوله :

حارت البرية فيه

فصارت النفس متشوقةً إلى الخبر عنه ، ما هو ؟ فلما أتى إلي بعد ذلك الشوق صادف عنده من التمكن ما لم يصادفه لو عكس الأمر ، والتعجل أي : ويكون تقديم المسند إليه لأجل التعجل يعني : تعجيلاً للمسرة خبر . نجح زيدٌ أو ناجحٌ زيدٌ حينئذٍ نقول : هذا عجل . يعني لم يكن هذا في المبتدأ ، أي : لتعجيل المسرة للمخاطب بالتفاؤل بلفظه إذا كان مِمَا يتفاءل به نحو : سعدٌ في دارك ، هو يحب سعد مثلاً قال : سعدٌ في دارك فرحًا منذ أن سمع سعد استبشر بذلك ، أو لتعجيل الإساءة مثلاً كقولك مثلاً السفاح في دارك [ها ها] هذا فيه ماذا تعجيلٌ للإساءة إليه . (**وَقَدْ يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ إِن وَلِي**) ، (**وَقَدْ**) هذا للتكثير هنا ليس للتقليل (**وَقَدْ يُفِيدُ**) تقديم المسند إليه (**الاخْتِصَاصَ**) وعرفنا معنى الاختصاص متى ؟ (**إِن وَلِي نَفْيًا**) بلا فاصل بينهما يعني : إذا تقدم المسند إليه وكان الخبر جملةً فعلية وكان النافي قد اتصل بالمسند إليه ، يعني : ليس بينهما فاصلٌ البتة (**وَقَدْ**) هذه للتكثير (**يُفِيدُ**) تقديم المسند إليه لا لما سبق من الاعتبارات ، بل يقدم ليفيد (**الاخْتِصَاصَ**) والحصر بالفعل الواقع في مقام الخبر ، يعني : قصر الخبر الفعل عليه ، وهذه قيود يتقدم المسند إليه ، ويكون تاليًا لنفيٍ بلا فاصل ، ويكون الخبر جملة فعلية . بهذه القيود الثلاث أفاد الاختصاص والقصر .

ما أنا قلت هذا . ما أنا قلت ، أنا قلت جملةٌ اسمية أنا مبتدأ وتقدم ، قلتُ هذا ، هذه جملة فعلية خبر ما هنا ، حينئذٍ ما أنا قلت هذا فيه حصرٌ أم لا ؟

...

فيه حصر أم لا ؟ ماذا تفهم من هذه الجملة ؟ ما أنا قلت هذا ؟

بل غيري ، بل سواي .

إذًا الحصر هنا في نفي القول عن الشخص نفسه ، وفيه فائدة أخرى من جهة المفهوم وهي إثباته للغير ، وذلك لا يصح أن يقال ما أنا قلت هذا ولا غيري هذا تناقض ولا يصح ، لماذا ؟ لأنك بقولك ولا غير بالمنطوق نفيت ما أثبته بالمفهوم لأن قولك ما أنا قلت بمفهومه فيه ثبوتٌ للغير بأنه قاله ، فإذا قلت ولا غير حينئذٍ تناقضت .

إذًا (**وَقَدْ يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ إِن وَلِي**) وكذلك إن وَلِيَ ، يعني : تلا المسند إليه نفيًا ، لكن قَصَّرَ هنا الناظم ، وكان الخبر جملةً فعلية ، ليس نفيًا فقط ، وكان الخبر جملةً فعلية ، فإن كان جملة اسمية فلا ، إن كان مفردًا فلا ، فلا يختص الحكم هنا إلا بما إذا كان الخبر جملة فعلية ، أي : أداة نفي أي : واقعًا بعدها بلا فاصلٍ سواءٌ كان مظهرًا ، أو مضمرًا ، معرفًا ، أو منكرًا ، مطلقًا المسند إليه سواء كان ضميرًا أم لا معرفةً أم لا ، نحو : ما أنا قلت هذا . أي : بل سواي أي للغير . وإنما يختص نفي القبول أو القول عنه وإنما يختص نفي القول عنه إذا وقع على غيره ، إذ لو لم يقع على غيره لم يختص نفيه به ، الاختصاص هنا في ماذا ؟

في نفي القول عن نفسه ، ما أنا قلت هذا ، الاختصاص الذي أفاده تقدم النفي وتقدم المسند إليه وكون الجملة الفعلية خبرًا عن المبتدأ هو نفي القول عن الذات ، وهذا إنما يكون فيه إثباتٌ لغيره ، إذًا له جهتان ، ولذلك قال : إنما يختص نفي القول عنه إذا وقع على غيره ، إذا إذ لو لم يقع على غيره لم يختص نفيه به ، فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلِم وثبوته لغيره على الوجه الذي نُفِيَ عنه من العموم أو الخصوص ، ولا يلزم ثبوته لجميع من سواه ، يعني : إذا قلت : ما أنا قلت هذا . إذًا بل سوايَ ، إذًا كل من سواه ، لا ، ليس المراد هذا ، وإنما المراد به البعض على

---

(18) سبق .

الوجه الذي نُفِيَ عن المتكلِم ، لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكه مع المتكلم أو انفراده به دونه ، بخلاف لو قلت : ما قلتُ . ما قلتُ هذا فيه نفي فقط ليس فيه اختصاص النفي عنك وإثباته لغيرك ، فإنه إنما يكون في شيءٍ لم يثبت أنه مقولٌ ، ما قلت يعني : هذا يأتي في المناظرة أو المجادلة ، لو قلتَ : ما قلتُ هذا . حينئذٍ ما الذي تُفيده هذه الجملة ؟ تفيد أن هذا القول منفي لكنه لا يدل على أنه قد قيل ، لكن قولك : ما أنا قلتُ هذا ، هذا فيه إثباتٌ للقول ، فرقٌ بين الجملتين ، ما قلتُ هذا . إذًا القول لم يقل من أصل ، ليس فيه دلالة . لكن ما أنا قلتُ هذا . القول قد قيل به لكنه لم أقله أنا نفيت عن نفسي وأثبته لغيري ، ففرقٌ بين الجملتين ، بخلاف : ما قلتُ . فإنه إنما يكون في شيءٍ لم يثبت أنه مقول ، وما أنا قلتُ هذا في شيءٍ ثبت أنه مقولٌ ولكن نفيته عن نفسي ، فالتقدم هنا أفاد التخصيص ، ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته لغيره .

وهذه المسألة فيها تفصيلات كثيرة جدًا في ((**المطولات**)) ترجعون إليها .

ثم ختم الباب بمسألة وهي أن جميع ما تقدم في هذا الباب من الأحوال المقتضية لاختلاف المسند إليه من الحذف والذكر .. إلى آخره هو مقتضى الظاهر ، يعني : الكلام هنا كالكلام في أَضْرُبِ الخبر ، أضرب الخبر عرفنا ابتدائي لا يؤكد ، الطلبي مؤكد واحد استحسانًا يعني : وجوبًا أقل ، الإنكاري وجبت .

ثم قد تتبدل وتتغير ، يعني : يخرج الكلام على غيرِ مقتضى الظاهر ، هنا كذلك قد يقتضي الظاهر الحذف لكن تخالفه فتذكره ، قد يقتضي المقام الذكر لكنك تحذفه ، إذًا قد يؤتى بالكلام في الاعتبارات الماضية لا على وجهٍ ، لكن لا بد من فائدة ونكتة .

ما سبق هو مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه لنكتةٍ ، ولذلك قال :

وَقَدْ عَلَى خِلاَفِ الظَّاهِرِ يَأْتِي كَالأَوْلَى وَالْتِفَاتٍ دَائِر

(**وَقَدْ**) تقليل أو تكثير ؟ إن كان في نفسه فهو كثير ، كثير جدًا ولذلك الغيب والالتفات كثير حتى في القرآن ، وإن كان باعتبار ما جرى على وفق الظاهر فهو قليل ، فالتقليل والتكثير هنا باعتبار المقابل ، إن كان في نفسه فهو كثير ، وإن كان بمقابلة ما سبق فهو قرين .

(**وَقَدْ**) يأتي (**عَلَى خِلاَفِ**) ، (**وَقَدْ**) (**عَلَى خِلاَفِ**) مقتضى (**الظَّاهِرِ**) لاقتضاء الحال إياه (**يَأْتِي**) ما هو ؟ (**وَقَدْ**) يأتي (**عَلَى خِلاَفِ**) مقتضى الظاهر ، ما هو الذي يأتي ؟ المسند إليه [نعم المسند إليه] ، قد يأتي المسند إليه والعارض له الحذف ومقتضى الظاهر أنه يذكر فحينئذٍ جاء خلاف مقتضى الظاهر ، لنكتةٍ فمن ذلك قالوا : وضع المضمر موضع الظاهر ، قد يقتضي الكلام أن تعبر بالاسم بالظاهر فتأتي بالضمير ، والعكس بالعكس ، كقوله : نِعْمَ عبدًا ما كان نعم العبد ، العبد عبدًا أين الاسم الظاهر ؟ وأين الضمير ؟ نِعْمَ العبد ، العبد اسم ظاهر ، قد تعدل عن هذا الظاهر وتقول : نِعْمَ عبدًا أين الضمير ؟ نِعْمَ هو عبدًا ، إذًا عدلت عن التصريح بالعبد وجئت به مضمرًا ، يعني : ضميرًا ، إذ المقام يقتضي الإظهار لعدم تقدم المسند إليه ، فأضمر معادًا إلى مُتَعَقَّلٍ في الذهن والتزم تفسيره بنكرةٍ لِيُعْلَمَ جنس المتعقل ، يعني : قد تقول : نِعْمَ عبدًا ، والأصل أن تقول : نِعْمَ العبد ، فتَعْدِل عنه فتقول : نِعْمَ عبدًا ، عدلت عن الاسم الظاهر إلى الضمير ، ما الذي سوَّغ لك ذلك ؟ كونك جئت بنكرةٍ ، وهذه النكرة تعتبر مفسرة لمرجع الضمير ، لأن الضمير في الأصل يرجع إلى متقدم ، وهناك [ستة أحوال أو $$ 1.07.11] ستُ أحوال يرجع الضمير إلى متأخر منها هذا الضمير ، نِعْمَ عبدًا . عاد الضمير إلى عبدًا ولم يعد إلى متقدم ، فلما كان كذلك حينئذٍ وضع الضمير موضع الاسم الظاهر ، ومثَّل الناظم بمثالين للخروج عن جاء مقتضى الظاهر ، الأول أشار إليه بقوله : (**كَالأَوْلَى**) . الأولى يعني : كونه أولى بالقصد والإرادة ، أي : من خلاف المقتضى أي : مقتضى الظاهر مجاوبة المخاطب بغير ما ترقب ، يعني : يسأل السائل أو يطلب بلسان مقاله يطلب كلامًا فأجيبه بغير ما سأل ، هذا يُسَمّى ماذا ؟ الأسلوب الحكيم [سماه السكاكي (**المغالطة**)] [19] مجاوبة المخاطب بغير ما يترقب ، وسماه الجرجاني (**المغالطة**) ليس السكاكي ، والسكاكي الأسلوب الحكيم وذلك بحمل كلامه على خلاف قصده ،تنبيهًا على أنه أولى بالقصد ، كمن يسأل عن شيءٍ لا يختص به فتجيبه بجوابٍ يتعلق به ، كأنك تقول : كان الأولى بك أن تسأل عما أجبتك به ، وأما ما سألت عنه فهذا تعديل عنه ، كقول الْقَبَعْثَرَى وقد قال له الحجاج متوعدًا

---

(19) سبق استدركه الشيخ .

: لأحملنك على الأدهم . قصد به الحديد ، فحمله القَبَعْثَرَى على الخيل : مثل الأمير يحمله على الأدهم والأشهب . هذا حَمَلَ ماذا ؟ حَمَلَ كلام المتكلم على خلاف مقتضى الظاهر ، لأن مقتضى الظاهر أن الأدهم مراد به الحديد ، فقال له : مثل الأمير يحمله على الأدهم والأشهب . أراد الحجاج أن يقيده فتلقاه القَبَعْثَرَى بغير ما ترقبه من فهمه التوعد بألطف وجهٍ مشيرًا إلى أن من كان مثله في السلطة والسعة إنما يناسبه أن يجود بأن يحمل على الأدهم والأشهب من الخيل ، لا أن يقيد . فقال له الحجاج : إنه حديد . فقال : لأن يكون حديدًا خيرٌ من أن يكون بليدًا . حديد قال له : لأن يكون حديدًا أولى من أن يكون بليدًا . ومنه إجابة السائل بغير ما يتطلب تنبيهًا على أنه الأولى أو الأهم . قالوا : كقوله تعالى (**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**) [البقرة : 189] اشتهر هذا المثال عند البيانيين سألوا عن الهلال يبدوا دقيقًا ثم يتزايد حتى يستوي ثم ينقص حتى يعود كما بدأ ، فأي فائدةٍ تحت ذلك ، فأجيب ببيان حكمة ذلك وهي أنه معرفة المواقيت والحلول والآجال ، يعني : ليس لكم أن تسألوا عن دقته وغيره ، ورُوِيَ أنهم لم يسألوا عن سبب زيادة الهلال ونقضانه بل عن سبب خلقه ، والله أعلم .

الثاني وأشار إليه بقوله : (**وَالْتِفَاتٍ دَائِر**) . يعني : دائرٍ بين التكلم والخطاب والغيبة التفات دائر ، دائر بين ماذا ؟ بين التَّكَلُّمِ والخطاب والغيبة . المشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنًى بطريقٍ من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريقٍ آخر منها ، يعني : خاصٌ بهذه الثلاثة ، يتكلم عن الغيبة ثم ينتقل مباشرةً إلى الخطاب ، أو العكس بالعكس ، فالانتقال من الغيبة إلى التكلم ، ومن التكلم إلى الخطاب ، وهذا يسمى ماذا ؟ يسمى التفاتًا لأنه على خلاف مقتضى الظاهر .

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب كقوله تعالى : (**وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**) [يس : 22] . (**أَعْبُدُ**) (**تُرْجَعُونَ**) ، الأصل وإليه أرجع هذا الأصل (**أَعْبُدُ**) أرجع ، (**أَعْبُدُ**) ترجع ، إذًا هذا إلى الخطاب والأصل وإليه أرجع ، ومن التكلم إلى الغيبة (**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**) [الكوثر : 1 ، 2] أين الالتفات ؟ (**أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**) ، (**إِنَّا**) وهذا تكلم من التكلم إلى الغيبة ، أين الغيبة ؟ (**فَصَلِّ لِرَبِّكَ**) لأن الاسم الظاهر عندهم من الغيبة ، تقول : زيدٌ قائمٌ ، زيدٌ غائب هذا ليس ، لإنه إما خطاب وإما هو وإما أنا ، إما هذا أو ذاك ، واحدٌ من الثلاثة ، فإذا قلت : زيدٌ قائمٌ . هذه عبارة عن الغيبة فالاسم الظاهر نوعٌ من أنواع التعبير عن الغائب ، فإذا قال : (**إِنَّا**) . هذا متكلم ، ثم قال : (**فَصَلِّ**) الأصل يقول : لِي لكن قال (**فَصَلِّ لِرَبِّكَ**) غيبةٌ لأنه اسم ظاهر .

ومن الخطاب إلى الغيبة حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم هذا الأصل ، لكن قال : (**وَجَرَيْنَ بِهِم**) [يونس : 22] . هذا التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة .

ومن الغيبة إلى التكلم (**وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ**) [فاطر : 9] .

ومن الغيبة إلى الخطاب (**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**) [الفاتحة : 4] الفاتحة الآيات الثلاثة الأول (**الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**) [الفاتحة : 2 ، 4] هذه كلها ثلاث آيات غيبة لأنه بالاسم الظاهر (**إِيَّاكَ**) انتقال لأن الأصل إياه نعبد وهذا الأصل ، لكن خرج عن مقتضى الظاهر لنكتةٍ .

والالتفاتُ مأخوذٌ من التفات ، التفات الإنسان من يمينه إلى شماله وبالعكس ، ووجه التسمية فيه ظاهر وهو من محاسن الكلام ، ووجه حسنه ما ذكره الزمخشري هو أن الكلم إذا نقل من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع وأكثر إيقاظًا للإصغاء إليه من إجراءه على أسلوبٍ واحد ، يعني : الذي يستمع بعقل إذا انتقل من خطاب إلى غيبة ، ومن غيبة ينشط ، أما الذي لا يدري فهو لا يدري .

ومن خلاف الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظِ الماضي هذا لا بد من ذكره ، التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، والعكس كذلك ، يعني : الأصل في المعنى الماضي الحدث الذي وقع في الزمن الماضي أن يعبر عنه بالزمن الماضي قد يعبر عنه بالمستقبل لنكتة .

ومنه ماضٍ عن مضارعٍ وضع لكون محققًا نحو فزع

إنما يدل على تحقق وقوعه ويجعل ما هو للواقع كالواقع (**وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ**) [النمل : 87] ، (**وَيَوْمَ يُنفَخُ**) على بابه لا إشكال فيه لأن النفخ لم يقع بعد (**فَفَزِعَ**) ما فزعوا بعد ، لأن فزع يدل على ماذا ؟
يدل على حدثٍ وقع في الزمن الماضي ، إذًا الفزع وقع ، وهو لم يقع ، حينئذٍ نقول : استعمل الماضي مرادًا به المستقل للدلالة على تحققه .
منه كذلك (**أَتَى أَمْرُ اللّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ**) [النحل : 1] ، (**وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ**) [الأعراف : 50] بعد ما نادوْا سينادي (**وَنَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ**) [الأعراف : 48] كذلك ، جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع .
إذًا (**وَقَدْ عَلَى خِلاَفِ الظَّاهِرِ يَأْتِي كَالأُولَى**) هذه بفتح الهمزة وسكون الواو ، (**وَالْتِفَاتٍ دَائِر**) وبهذا انتهيا من أحوال المسند إليه ، وبحثه طويل جدًا ، والله أعلم .
وصلَّ الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

قال الناظم رحمه الله تعالى :

(**البابُ الثَّالِثُ : أَحوَالُ المُسْنَدِ**) .

(**البابُ الثَّالِثُ**) من الأبواب الثمانية التي انحصر فيها علم المعاني : (**أَحوَالُ المُسْنَدِ**) ، قدَّم الباب الأول في أحوال الإسناد الخبري - ومر معنا - والباب الثاني في أحوال المسند إليه ، و (**البابُ الثَّالِثُ**) في (**أَحوَالُ المُسْنَدِ**) ، وحينئذٍ تمت الأجزاء الثلاثة .

وهذه أهم ما يُعْتَنَى به في هذا المقام : الإسناد ، والمسندِ إليه ، والمسند . وكلاها الثلاثة متلازمة . إذ لا مسند إليه إلا بمسند ولا عكس ، ولا إسناد إلا بمسندٍ إليه ومسند ، فإذًا لكل واحد من هذه الثلاثة الأجزاء أحكامٌ تتعلق بها يحتاج الطالب أن يتمعن فيها على جهة الخصوص .

(**أَحوَالُ المُسْنَدِ**) أي المحكوم به وهو المحمول فعلاً كان أو اسم ، يعني : يسمى محمولاً عند المناطقة ، والمسند إليه يسمى موضوعًا عند المناطقة ، وإن كان العبارات مختلفة إلا أن المعنى واحد ، نعم اختلاف بعض الأحكام التي لا تضر .

(**أَحوَالُ المُسْنَدِ**) أي : المحكوم به وهو المحمول فعلاً كان أو اسمًا ، بخلاف المسند إليه فلا يكون إلا اسمًا ، وأما المسند فإنما يكون اسمًا ويكون فعلاً ، يعني : تارةً يكون اسمًا وتارةً يكون فعلاً ، وهذا من أبرز الفوارق بين النوعين مع كون الأول المسند إليه محكومًا عليه والثاني محكومًا به . وهذا فرقٌ جوهري من حيث المعنى ، وأما من حيث اللفظ وما يدل عليه فالمسند إليه لا يكون إلا اسمًا ، والمسند يكون اسمًا ويكون فعلاً . وأخرَّه عن المسند إليه لأنه فرع ، المسند إليه أصلٌ ، والمسندُ فرعٌ عنه ومسوقٌ لأجله ؛ لأن المسند إليه - كما مر - محكومٌ عليه والمسندُ محكومٌ به وهو متضمنٌ للحكم ، والثاني لا شك أنه مؤخرٌ عن الأول ؛ لأن المحكوم عليه مقدمٌ

وَقُدِّمَ الأَوَّلُ عِنْدَ الوَضْعِ لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

فالطبع يقتضي أن يقدم المحكوم عليه أولاً ، ثم بعد ذلك يأتي المحكومُ به .

أحوال المسند - عرفنا المسند - أحواله يقال فيه ما قيل فيما سبق ، المراد بها الأمور العارضة للمسند ، فتعرض له أمور كما أن المسند إليه تعرض له أمور ، فالأحوال العارضة هنا تعرض للمسند من حيث هو مسندٌ كالترك ، والذكر ، والتعريف والتنكير ، وكل ما مضى من الأبحاث المتعلقة بالمسند إليه ، ثَمَّ اشتراكٌ من حيث المعنى عرفنا أنه ثم فرقًا بينهما ، ومن حيث الأحوال العارضة فيعرض للمسند ما يعرض للمسند إليه من حيث الذكر ، والحذف ، والتعريف والتنكير .. إلى آخر ما مر معنا .

وفيه أبحاث :

الأول في تركه ، قال الناظم :

(**لِمَا مَضَى التَّرْكُ**) ما إعراب الترك ؟ مبتدأ مؤخر (**لِمَا مَضَى**) يعني : للذي مضى ، يعني : مرَّ وانتهى ذكره (**التَّرْكُ**) ، الترك هنا أحوال الترك في المسند (**لِمَا مَضَى**) يعني : يُترك المسند إليه لما مر من أحوالٍ في المسند إليه ، فحينئذٍ اشتركا من حيث الجملة فيُترك المسند لأغراضٍ هي بعينها التي يُترك المسند إليه أو إن شئت عبر بيحذف لأجلها ، (**لِمَا مَضَى**) من النكت في حذف المسند إليه الترك ، أي : ترك المسند إليه لما مضى بحذف المسند إليه ، في قوله فيما سبق :

الحَذْفُ لِلصَّوْنِ وَلِلإِنكَارِ وَالإِحْتِرَازِ أَوْ لِلإِخْتِبَارِ

وكما أن المسند إليه يُحذف للصون ، كذلك المسند يحذف للصون ، إما لصون المسند لعظمته ومكانته ، وإما لصون لسانك أنت عن حقارته ورزالته ، كذلك للإنكار والاحتراز والاختبار .
فالاحتراز عن العبس أي : الإتيان بما لا فائدة فيه للعلم به ، نأتي ببعض الأمثلة فقط نحو : زيدٌ في جواب من قام ؟ زيدٌ ، ما إعراب زيد ؟ فاعل ، ليس مبتدأ نحن في المسند إليه ، ذكرتني المسند يكون خبرًا ويكون فعلاً ، المسند إليه هو المحكوم به ولذلك مر معنا حد الإسناد نسبةُ حكمٍ إلى اسم إيجابًا أو سلبًا ، احفظ هذا الحدّ واعرف المراد بالاسم والمراد بالحكم ترتاح كثير من هذا المقام ، نسبة أي : إضافة حكمٍ ، ما المراد بالحكم هنا ؟ الخبر والفعل ، الخبر بأنواعه المفرد والجملة وشبه الجملة ، والفعل بأنواعه الماضي والمضارع ، والأمر على خلافٍ فيه - هل تقع الجملة طلبية خبرًا أو لا ؟ - والصحيح أنها تقع ، حينئذٍ المراد بالحكم الاسم الخبر بأنواعه والفعل بأنواعه ، إلى اسمٍ المراد به المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل .
احفظ هذا التعريف بهذا التعليق تستريح كثيرًا . إيجابًا أو سلبًا هذا تقسيم للجملة قد تكون موجبة وقد تكون سالبةً - يعني : منفية ، يعني : المسند يكون خبرًا ويكون فعلاً من قام ؟ زيدٌ ما إعراب زيد ؟ فاعل - لا تتردد - فاعل لأن التقدير قام زيدٌ ، حذفت قام لدلالة قام التي في السؤال ، فذكره حينئذٍ يكون من باب التطويل لأنه لا فائدة منه ؛ لأن السائل يسأل عن ماذا ؟ عن حدثٍ مخصوص عبر عنه بقام ، من قام ؟ إذًا يعلم أن ثَمَّ قيامًا قد وقع ، فإذا قلت له : قام ماذا صنعت ؟ أطلت في الحديث بدون فائدة ، وإنما تذكر الفائدة مباشرةً زيدٌ ، زيدٌ فاعلٌ لفعل محذوف جوازًا ، إذًا الاحتراز عن العبث الإتيان بما لا فائدة فيه للعلم به نحو زيدٌ في جواب من قام ، وقوله : كذلك

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيّارٌ بها لغريب

فإني وقيّارٌ ، كذلك . الرحل هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرسٍ للشاعر ، فالمسند لقيار محذوف لأن قيار هنا مبتدأ ، لدلالة ما قبل عليه ، والتقدير وقيارٌ كذلك ، ومنه قوله تعالى : (**قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي**) [الإسراء :] . (**لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ**) ، (**أَنتُمْ**) ما إعرابها ؟ ليست مبتدأ ، بل هي فاعل لو تملكون ، تملكون هذا الأصل وحذف تملكون فانفصل الضمير صار أنتم ، لأن الواو تأتي تملكون الواو هي الفاعل ، هذه لا تكون إلا متصلة لا يكون منفصلاً ، فحينئذٍ أنيب أنتم مناب الواو ، والأصل لو تملكون تملكون ، فحذف الفعل احترازًا عن العبس لوجود المفسر فانفصل الضمير وليس أنتم مبتدأ ، وما بعده خبر ، بل فاعل لفعلٍ محذوف ، وقول الشاعر كذلك :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلفٌ

الرأي والرأي الآخر ، **نحن بما عندنا** راضون أليس كذلك ؟ **نحن بما عندنا** راضون ، نحن راضون أليس كذلك ؟ **وبما عندنا** متعلق براضون ، إذًا حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه ، **نحن بما عندنا وأنت** ، [إذا جاءت الواو لا تبحث عن المبتدأ بعد الواو انتبه هل سبق $ وأنه مستدرك بعده] ، إذا جاءت الواو نحن بما عندنا وأنت ، لا تبحث عن الخبر بعد الواو ، إذًا نحن بما عندنا نحن مبتدأ أين الخبر ؟ نحن ماذا ؟ قائمون نائمون آكلون شاربون يحتمل ، لكن بدلالة المتأخر نحن بما عندنا راضون فحذف الخبر ، إذًا :
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلفٌ
أي نحن بما عندنا راضون ، (**لِمَا مَضَى التَّرْكُ**) أي ترك المسند إليه لما مضى في حذف المسند إليه ، عرفنا الآن وعبَّر هنا بالترك وفيما سبق بالحذف هل هو مقصودٌ أم لا ؟ قال : الحذف للصون في المسند إليه ، وهنا قال : (**لِمَا مَضَى التَّرْكُ**) هل ثَمّ فرقٌ ؟ نعم لأن المسند إليه ركنٌ ، فالأصل فيه أن يذكر وهو عمدة محكومٌ عليه ، لا يجوز حذفه البتة ، هذا أصلٌ إلا إذا دلت قرينة عليه ، حينئذٍ إذا ترك لا بد وأن يدل على أنه متروك شيءٌ ما ، لا بد أن يدل على كونه متروكًا شيءٌ ما ، حينئذٍ لما كان هذا استلزامًا لذكر المسند إليه وجودًا أو عند الحذف ، عُبِّر بالحذف للدلالة على أنه يذكر أولاً ثم يحذف ، لماذا ؟ لكونه عمدة ، وأما المسند فهذا يمكن أن يستغنى عنه فلكونه

فرعًا عن المسند إليه ، عُبِّر عنه بالترك بمعنى أنه قد لا يذكر ابتداءً ، وأما المسند إليه فلا يذكر ثم يحذف ، ففرقٌ بين النوعين ، وعبَّر هنا بالترك وفي المسند إليه بالحذف تنبيهًا على أن المسند إليه هو الركن الأعظم ، نعم هو الركن الأعظم من الجزأين ، هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه حتى أنه إذا لم يذكر فكأنه أُتي به ثم حذف ، يعني : لا بد أن يكون مذكورًا ، إما أن يؤتى به صراحةً وإما أنه يؤتى به ثم يحذف ، يعني : لا يترك ابتداءً بل يذكر ثم يحذف لأصالته وعمديته حتى أنه إذا لم يذكر فكأنه أُتِيَ به ثم حذف بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة ، فكأنه تُرِكَ من الأصل يعني : لم يذكر . إذًا الترك لا يفهم أنه ذكر ثم حذف والحذف لا ، ذكر أولاً ثم حذف ، وعُبِّر بالتعبيرين لدلالة على أن المسند إليه ركنٌ أعظم ، والمسند - وإن كان عمدة - إلا أنه ليس مساويًا للمسند إليه . (**لِمَا مَضَى التَّرْكُ**) في عبارة الناظم قصور لأنه أحال على شيءٍ حين مضى مطلقًا ، لأن في ترك المسند اعتباراتٌ لم تكن هناك ، هل كل ما ترك في المسند هو بعينه الغرض في المسند إليه على ظاهر كلام الناظم ؟ نعم ، (**لِمَا مَضَى التَّرْكُ**) الترك لكل ما مضى ما اسم موصول بمعنى الذي ، إذًا عمّ ، فكل تركٍ في المسند هو بعينه الترك أو الحذف في المسند إليه ، لكن ليس الأمر كذلك ، ثَمّ تركٌ في المسند ليس موجودًا في المسند إليه ، لأن في ترك المسند اعتباراتٍ لم تكن هناك ، مثل أن يكون مثلاً قد يحذف المسند لأنه مثل ، والأمثال تحكى كما هي ، كما في قوله : كل رجلٍ وضيعته . كلُّ : مبتدأ ، رجلٍ : مضاف إليه ، وضيعته : معطوفٌ على كل أين الخبر ؟ محذوف لماذا ؟ سماعًا ، هل هذا الغرض موجودٌ في المبتدأ ؟ لا ، ليس موجودًا ، فكيف يقول : الترك لما مضى ؟ هذا يَرِدُ عليه . إذًا في عبارته قصور لأنه يرد عليه بعض الاعتبارات في المسند من حيث الحذف كما لو كان مثلاً فحينئذٍ يبقى على أصله ، أو جاريًا مجرى المثل كقولهم : ضربي زيدًا قائمًا ، ضربي زيدًا إذا كان قائمًا ، وكأكثر شرب السويق ملتوتًا ، إذا كان ملتوتًا ، حينئذٍ نقول : قد يُحذف الخبر لغرضٍ ليس موجودًا في المسند إليه ، هذا الذي نريده في هذا المقام ، فقول (**لِمَا مَضَى التَّرْكُ**) فيه إجمالٌ والصواب أن بعض الأغراض قد تكون في المسند ولا تكون في المسند إليه . إذًا قد يحذف المسند إليه وقد يترك المسند ، والنحاة يعبرون بالحذف في الموضعين لأنهم لا يدققون في مثل هذه المواضع ، قد يحتمل بعض الألفاظ أو بعض الجمل ، إما حذف المسند أو حذف المسند إليه يحتمل هذا : فصبرٌ جميل مثال مشهور عند البيانيين ، فصبرٌ جميل ، فصبرٌ جميلٌ ، صبرٌ جميل . جميل ما هو إعرابه ؟ صفة ليس بخبر ، فصبرٌ : هذا نكرة ، جميل : هذا نعته ، هذا يحتمل أن المحذوف المبتدأ فأمري أو حالي صبرٌ جميل ، أو شأني صبرٌ جميل ، فصبرٌ جميل أَجْمَلُ بي ، أَجْمَلُ بي يعني : أحسن بي أن يكون ، يحتمل أن يكون المبتدأ هو المحذوف ويحتمل أن يكون الخبر هو المحذوف ، جَوِّز هذا أو ذاك ، يعني : يجوز أن يكون المحذوف هو المسند إليه ويكون التقدير فأمري صبرٌ جميل ، ويجوز أن يكون من حذف المسند فصبرٌ جميل أجمل بي ، لكن الأولى أن يكون المحذوف المسند إليه هنا ، لماذا ؟ قالوا : وإن كان يحتملهما على السواء إلا أن الأول أولى لماذا ؟

قالوا ؟ لأن سياق الكلام للتمدح بحصوله له ، لو قلت مثلاً : فأمري - شأني وحالي - صبرٌ جميل الصبر واقع أو لا ؟ ماذا تفهم ؟ تأملوا ! واقع ، فأمري صبرٌ جميل الصبر واقع أم لا ؟ واقع ، طيب صبرٌ جميل أجمل بي واقع أو لا ؟ ليس بواقع . إذًا لو جاز أن يكون من حذف المسند إليه أو المسند نقول : في هذا المقام يترجح أن يكون المحذوف هو المسند إليه لأن يعقوب كان يتمدح بكون الصبر حاصلاً له ، وهذا إنما يكون إذا حذف المسند إليه ولا يستويان من حيث المعنى . إذًا لأن سياق الكلام التمدح لحصوله له والإخبار بأن الصبر الجميل أجمل لا يدل على حصوله له ، ففرقٌ بين المعنيين ، ولكن القاعدة العامة عند النحاة أنه يجوز ، إذا كان كلٌ منهما سائغ حينئذٍ جاز أن يكون الأول وجاز أن يكون الثاني ، والقاعدة العامة بعضهم يرى أنها الخبر هو الذي يكون مذكورًا ، والمسند إليه هو الذي يكون المبتدأ هو الذي يكون محذوفًا لأن الخبر هو محط الفائدة ، فحينئذٍ لا بد من ذكره ، وبعضهم يرى أن المبتدأ هو الذي يكون محذوفًا $ كقاعدة عامة إذا لم يترجح المعنى لماذا ؟ قالوا : لأن المبتدأ لا يكون إلا معلومًا ، يعني : عندما أخبرك بأن زيد عالم ، زيدٌ عالمٌ ما الذي تعلمه أنت من كلامي وما الذي تجهله ؟ المبتدأ معلوم وإلا ما صار واسطة بيني وبينك في الحديث ، لو جئتك بزيد ولا تعلمه وعالمٌ ولا تعلمه حينئذٍ ما حصل الخطاب ، لا بد من مقدمة لأعرِّف لك من هو زيد ثم أصفه بكونه عالما ، لكن إذا كان معلومًا زيدٌ عالمٌ إذًا المبتدأ هنا واسطة ووسيلة من أجل الحكم الذي هو الخبر ، قيل : الخبر أولى بالذكر لأنه محط الفائدة ، وقيل : المبتدأ لأنه العامل وأيضًا الحذف من الأواخر أولى .

على كلٍ إن رجح المعنى فهو الذي يُحْكَمُ به كما في المثال السابق ، وإن لم يترجح فالظاهر إن الأولى أن يكون المحذوف هو المبتدأ - وإن كان عاملاً - فحذف العوامل كثير ليس بالقليل ، يعني : هو قياسي مبتدأ عاملٌ في الخبر

والحذف من الأواخر ، نقول : هنا يراعى ماذا ؟ يراعى القضية الكبرى وهي كون المبتدأ محكومًا عليه وكون المسند أو الخبر محكومٌ به ، فحينئذٍ إذا كان كذلك فالأصل هو الجهل بالحكم وهو الذي تضمنه الخبر ولذلك إبقاؤه في اللفظ يكون أولى .

(لِمَا مَضَى التَّرْكُ) حال كونه مع القرينة يعني : لا يجوز ترك الخبر المسند إليه وحذفه إلا إذا كان هناك قرينة وهذا كما ذكرناه سابقًا في باب المسند إليه لأن القاعدة العامة في باب النحو وحذف ما يعلم جائزٌ مفهومه أن ما لا يعلم حذفه لا يجوز وهذا مطلقًا في باب المسند وفي غيره ، إذًا التنصيص هنا يكون من باب التقعيد العام الذي يذكره النحاة ، (مَعَ القَرِينَةْ) بالإسكان أي : وشرط الترك أن توجد قرينةٌ دالةٌ عليه ليفهم المعنى ، وهي إما سؤالٌ مذكور ، نحو قوله تعالى : (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) [الزخرف : رجب شعبان] . ما إعراب [لفظ الجلالة $ شعبان شوال شوال صفر] (اللَّهُ) فاعل لا تقول مبتدأ ، الله لماذا ؟ لأنه وقع في جواب السؤال ، والسؤال معادٌ في الجواب ، فحينئذٍ تقول التقدير : خلقنا الله ، فاللهُ هذا فاعل والعامل فيه يكون محذوفًا ، أي خلقنا الله الدليل على ذلك التصريح به في قوله : (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ) [الزخرف : رمضان] . ما قال لا يقولن العزيز ، أعادوا العامل مع كونه مذكورًا في السؤال - وسيأتي لما ذُكِرَ . (لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) ، (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ) [يس : شعبان رجب ، رمضان رجب] ما قال : قل الذي قال : (قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي) إذًا التصريح بالعامل وهو فعلٌ في هذين الموضعين وفي غيرهما يدل على أن القول هنا : (لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) [العنكبوت : ربيع أول جمادى ثان] فاعل ، لأن حمل النظير على النظير هذا من قواعد النحاة ، وهذا خاصةً في القرآن ، إذا جاء التصريح بشيءٍ في موضع وجاء مبهمًا في موضع معين آخر واحتمل أمرين تحمله على ما صُرِّحَ به ، ولذلك كل ما في القرآن التي تحتملُ أن تكون تميمية أو حجازية ما جاء مصرحًا في (مَا هَذَا بَشَراً) [يوسف : محرم ربيع أول] ، (مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) [المجادلة : صفر] . هذا جاء مُصَرَّحًا بأنها حجازية ؛ لأنه هي التي تعمل عمل ليس ، في بعض المواضع ما جاء يعني : إما أنها دخلت الباء على الخبر ، وإما أنه لا يظهر في الإعراب ، حينئذٍ نقول : الراجح أنها حجازية وليست تميمية لماذا ؟

لورود التصريح به في موضع آخر ، إذًا القاعدة عندنا هنا أنه ما جاء مبهمًا أو مترددًا بين احتمالين وجاء في موضع آخر مصرحًا به في القرآن حينئذٍ نحمل النظير على النظير ، ولا نقول : هذا كذا ، وهذا يحتمل أمرين ، لا ، نحمل هذا على ذاك .

إذًا السؤال الذي هو القرينة قد يكون مذكورًا منصوصًا عليه (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) أي خلقنا الله ، أو مقدر للعلم به يعني : قد يكون السؤال مقدرًا يفهم من الكلام كقوله :

لِيُبْكَ يزيد ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٍ مما تطيح الطوائح

يبكى يزيد : مغير الصيغة ، ويزيد هذا نائب الفاعل ، وضارعٌ هذا محل الشاهد مرفوعٌ على أنه فاعل لفعلٍ محذوف ، كأنه قال : من يبكيه ؟ [أو من ، نعم :] [20] من يبكيه ؟ بَكَى يَبْكِي ، من يبكيه ؟ قال : ضارعٌ ، وضارعٌ هنا جاء جوابًا لسؤالٍ مقدر ، وعلم من السياق ، فيبكى مغير الصيغة ويزيد نائب فاعل وضارعٌ مرفوعٌ بفعلٍ محذوف كأنه قيل : من يبكيه ؟ فقال : يبكيه ضارعٌ . لأنه كان ملجئًا للأذلاء وعونًا للضعفاء .

إذًا هذا ما يتعلق بالترك وعرفنا ما فيه . (التَّرْكُ) (لِمَا مَضَى) مبتدأ وخبر ، خبر مقدم ، وما هنا فيه عموم ، وصلة الموصول هنا الجار متعلق بمحذوف خبر مقدم ، مع القرينة هذا حالٌ مع متعلق بمحذوف حال من الترك ، حال كون الترك كائنًا مع قرينة ، وعرفنا قرينه المراد بها السؤال قد يكون مذكورًا وقد يكون محذوفًا للعلم به .

(وَالذِّكْرُ) لما مضى ، ما إعراب (الذِّكْرُ) معطوف على الترك ، هل الحديث هنا في نوعٍ واحد أو في نوعين الترك والذكر هما مبحثان أليس كذلك ؟ (التَّرْكُ) (لِمَا مَضَى) ، (وَالذِّكْرُ) لما مضى ، الذكر مبتدأ حُذِفَ خبره لدلالة ما قبله عليه ، (وَالذِّكْرُ) لما مضى ، فصل الجملتين أولى لأن كلاً منهما مبحثٌ خاصٌ من مباحث المسند ، (وَالذِّكْرُ) أي ذكر المسند لما مضى ، أين مضى ؟ في ذكر المسند إليه من قوله :

(20) سبق صوب بعده .

وَالذِّكْرُ لِلتَّعْظِيمِ وَالإِهَانَةِ وَالْبَسْطِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْقَرِينَةِ

فكل ما قيل هناك يقال : هنا على ماذا ؟ على ما أطلقه الناظم (**وَالذِّكْرُ**) لما مضى ، ما هذه صيغة عموم ، حينئذٍ كل ما مضى في المسند إليه من أغراض ذكر المسند إليه يُذكر من أغراض ذكر المسند ، ككونه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه أو الاحتياط لضعف التأويل على القرينة كقوله تعالى : (**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ**) . لما ذكر هنا المسند مع كونه حذف في الآية التي ذكرناها سابقًا ، ضعفًا على التأويل على القرينة يعني كأنه تلويحٌ بأنهم أغبياء ، أو بأنهم لا يفهمون ، أو التنبيه على غباوة السامع كقوله تعالى : (**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**) [الأنبياء : ٦٣] في جواب قوله : (**أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ**) [الأنبياء : ٦٢ ، ٦٣] (**فَعَلَهُ**) أعاد الفعل مع أنه في جواب السؤال ، فالأصل أنه يحذف ، هذا فيه تأويل على ما مضى ، أو التعظيم كقولك زيدٌ سلطان العلماء مثلاً ، أو محمدٌ نبينا ﷺ هذا لم يخالف في الإسلام مثلاً ، أو الإهانة كزيدٌ بن الحجام ونحو ذلك مما سبق بيانه ، كل ما يقال هناك يقال هنا ، زاد هنا فائدة ليست هناك (**أَوْ يُفيدُنَا**) أي الذكر (**تَعْيِينَهْ**) يعني ذكر المسند إليه يفيدنا دون حذفه تعين المسند ، يعني : تعين نوعه ما هو ؟ لأن المسند كما عرفنا يكون فعلاً ويكون اسمًا ، فإذا حذفه قد لا ندري هل المحذوف هذا اسمٌ أم فعلٌ ؟ لأنه يختلف المعنى كما سيأتي ، إذًا أو للتنويع أو الذكر يعني : ذكر المسند إليه يفيدنا نحن يفيد هو نا ، هو الضمير يعود إلى الذكر ونا مفعولٌ به (**تَعْيِينَهْ**) مفعولٌ به يفيدنا ماذا ؟ تعيينه نعم أفاد يفيدنا نحن تعيينه يكون مفعول ثاني لإفادة ، (**أَوْ يُفيدُنَا تَعْيِينَهْ**) من كونه اسمًا لا فعلاً ، حينئذٍ يفيد الثبوت ، لأن الاسم يدل على الثبوت لكون الاسم يدل على الذات وهي لا تتغير ، نبينا محمدٌ ، محمدٌ نبينا نقول الخبر هنا في الموضعين : كان خبرًا دل على ذاتٍ ، والذات في الأصل أنها لا تتغير ، فدل على الثبوت هذا معنى الثبوت ، الثبوت معناه عدم التغير ، فإذا كان الاسم هو المسند حينئذٍ نفهم بأن مدلول المسند ثابتًا وليس بمتغير ، أو كونه فعلاً لا اسمًا ليدل على التجدد ؛ لأن الفعل يدل على أحوال الذات المتعلقة بالأزمنة ، الفعل له دلالة يدل على أحوال الذات المتعلقة بالأزمنة ، قام زيدٌ ، زيدٌ هنا ذات دل الفعل على أنها موصوفةٌ بصفةٍ حدث وهو القيام في الزمن الماضي ، إذًا دل على ذاتٍ وهي مرتبطة بزمانٍ معين عرفنا هذا الارتباط من الفعل ، وكونه في الزمن الماضي كذلك عرفناه من صيغة قام ، إذًا الفعل يدل على أحوال الذات المتعلقة بالأزمنة ، فحينئذٍ يتغير بتغيرها ، قام زيدٌ ، يقوم زيدٌ ، قم يا زيدٌ . تغيرت الأزمنة بتغير الفعل والذات هي الذات ، فلو حذف المسند في هاتين الصورتين الاسم والفعل لم يدر أهو اسمٌ أم فعل ؟ فتفوت الدلالة على المعنى المراد من حدوثٍ في الفعل أو ثبوتٍ في الاسم .

إذًا :

.... أَوْ يُفيدُنَا تَعْيِينَهْ

وَكَونُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقيِدِ بالْوَقتِ مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ

وَاسْماً فَلاِنْعِدَامِ ذَا ....

هذا ما يتعلق بكون المسند فعلاً أم اسمًا ، (**وَكَونُهُ**) أي المسند (**فِعْلاً فَلِلتَّقيِدِ**) ، يعني : فيكون للتقيد يعني : تقيد المسند أي يخصصُ (**بالْوَقتِ**) ، يعني : نجيء بالمسند فعلاً من أجل أن نقيد المسند بالوقت ، لأن الفعل يدل على الوقت يعني الزمن أحد الأزمنة الثلاثة إما الماضي أو الحال أو المستقبل ، (**وَكَونُهُ**) أي : المسند (**فِعْلاً**) فيكون (**لِلتَّقيِدِ**) أي : تَقَيّد المسند أي : يخصص للوقت الخاص به من الأزمنة الثلاثة أعني الماضي ، وهو الزمان الذي قبل زمان التكلم ، والمستقبل : وهو الذي يُتَرَقَّبُ وجوده بعد هذا الزمان ، الزمن الماضي قبل زمن التَّكَلُّم ، المستقبل هو الذي يحدث بعد زمان التكلم ، بقي ماذا ؟ الحال ، الحال النحاة يقولون : دل على الحال ويسكتون . ولكن عند

البيانيين فلسفةٌ جيدة والحال وهو أجزاءٌ من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، هذا هو الحال لا يكاد أن .. ولذلك أنكره بعض النحاة قالوا : الحال هذا لا وجود له . لماذا ؟ لأن الحال معناه الوقت الذي يكون متصلاً بآخر جزءٍ من الماضي وبأول جزءٍ من المستقبل ، هذا لا وجود له ، لأن درسنا الآن منه ما هو ماضي ومنه ما هو مستقبل كل ما مضى فهو ماضي حتى الكلمة هذه ماضي صار ، والمستقبل الآتي فحينئذٍ أين وجود الحال ؟ لا يكاد أن .. ، يعني : هو غير قارٍ كما يعبر عنه البعض ، هذا لا وجود له ، [ولذلك] (21) لكن اشتهر عند النحاة هو هذا ، من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبًا من غير مهلةٍ وتراخٍ .كما تقول : زيدٌ يصلي . زيدٌ يصلي يعني : الآن هو في أثناء الصلاة ، طيب الصلاة ثلاثة أشياء صلاةٌ مضت يعني : جزءٌ منها مضى ، وجزءٌ منها آتٍ ، الذي أخبرت بالكلم وقت فعله هو الحال ، وما عداه إما ماضي أو مستقبل ، فقوله : يصلي . منه ماضي ومنه مستقبل ومنه حال فكيف يقول النحاة : بأنه للحال ؟ حينئذٍ فيه نوع تعميم ، ولذلك هو اصطلاحًا عرفي فقط ، وإلا الحال هذا هو حقيقته آخر أجزاء الماضي وأول أجزاء المستقبل وهو بينهما ولا يكاد أن يكون قارًا بل يذهب ، منذ أن تتكلم صار ماضيًا ، زيدٌ يصلي والحال أنه قد مضى بعضٌ من صلاته وبعضٌ منها مشغولٌ به وبعضٌ منها مستقبلٌ له ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الأنات المختلفة المتعاقبة واقعةً في الحال وهذا أمرٌ عرفي . يعني : مجرد اصطلاحٍ فحسب . إذًا : (**وَكَونُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقيِدِ بالْوَقتِ**) إذا أردت الدلالة على أن المسند إنما حكم به على المسند إليه في أحد الأزمنة الثلاثة فتأتي بالماضي للماضي والمستقبل للمستقبل والحال للحال ، وإنما كان الفعل مقيِّدًا للتقيد بالزمان لأنه دالٌ بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة ، نعم وهو كذلك ، فالفعل الماضي يدل على الزمان بالصيغة أليس كذلك ؟ فَعَلَ فَعُلَ فَعِلَ نقول : مجرد إتيان الفعل على هذا الوزن دل على أنه ماضي انطلق أَفْعَلَ تَفَعَّلَ اسْتَفْعَلَ ، الأوزان التي مرت معنا في المقصود ، نقول : هذه كلها تدل على أنه ماضي ، كذلك يَفْعُلُ يَفْعَلُ يَفْعِلُ هذا يدل على المضارع ، افْعَلْ هذا يدل على المستقبل ، فإن الدلالة على أحدها على وجهٍ أخصر جيء به يعني : لماذا جيء به ؟ من أجل أن يدل على الزمن بالصيغة مع الاختصار ، لأنك لو قلت : زيدٌ قائمٌ أمسِ ، أيهما أقرب قائمٌ أمسِ أو قام زيدٌ ؟ قام زيدٌ . إذًا هو أخصر ، ماذا صنعنا ؟ حذفنا أمسِ اختصارًا وجئنا بقام بدلاً من قائم ، حينئذٍ يكون دلالة قام على قائمٌ أمسِ من حيث الصيغة ، فبدلاً من أن نطيل الكلام ونأتي بلفظٍ زائد عن الاسم لأن الاسم قد يدل على الزمان لكن بقيدٍ ، وأما الفعل يدل على الزمان لكن بالصيغة فهو دلالةٌ وضعية ، إذًا إنما كان الفعل مقيدًا للتقيد بالزمان لأنه دالٌ بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة ، فإذا أراد الدلالة على أحدها أتى به على وجه الاختصار لدلالته عليه من غير احتياج إلى قرينةٍ تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل على ذلك بقرينةٍ خارجةٍ ، كقولنا : زيدٌ قائمٌ أمس ، وإذا أردت الآن زيدٌ قائمٌ الآن ، وإذا أردت غدًا مستقبل زيدٌ قائمٌ غدًا فبدل من أن تأتي بهذه الألفاظ تأتي بالاختصار وتأتي به فعلاً .

هذه الفائدة الأولى (**وَكَونُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقيِدِ بالْوَقتِ**).

فائدة ثانية : - نأخذها من كون الفعل مُسْنَدًا - (**مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ**) ، يعني : مع الدلالة على التجدد ، حصول الشيء الذي هو الحدث شيئًا فشيئًا ، ولذلك #ﷺ.. قال : الجملة الاسمية تدل على الثبوت والدوام ، والجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث . ما المراد ؟ الاسم عرفنا أنه يدل على الذات ، والذات لا تتغير في الأصل ، والفعل يدل على الحدث متعلق بالزمن ، ولا شك أن الحدث يقع شيئًا فشيئًا ، فحينئذٍ نقول : دلالة الجملة الفعلية على الحدث لكون الفعل دالاً على حدثٍ وزمنٍ ، ولا شك أن الزمن له أجزاءٌ متعاقبة وكل زمنٍ يقطع فيه شيءٌ من الحدث حينئذٍ يحصل شيئًا فشيئًا ، (**مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ**) الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزءٌ من مفهوم الفعل ، وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد [الكل وحدوثه ، على ما لو] (22) الكلَّ وحدوثه على ما ذكرناه ، لأن يقوم مثلاً هذا يدل على التجدد والحدوث كيف ؟ نقول : هنا يقوم دلَّ على حدثٍ وزمن ولا شك أنه دل على حدثٍ يعني : نوعٍ من أنواع الحدث وهو القيام ، طيب والزمن ؟ لا شك أنه أجزاء ، والحدث الذي هو القيام لا يقع في جزءٍ مباشرةً كله ، وإنما يقع شيئًا فشيئًا ، شيئًا فشيئًا ، شيئًا فشيئًا هذا ليس منتهى ، يعني : الفعل لا يدل على الانتهاء ، وإنما يدل على أن هذا الوصف الذي هو القيام قائمٌ وواقعٌ جزءً فجزء لأن الزمان أجزاء ، وكذلك الحدث قابلٌ لأن يكون في الأجزاء ، بخلاف الاسم الذي يدل على الثبوت .

---

(21) سبق .

(22) سبق .

إذًا (**مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ**) الذي هو من لوازم الزمان ، كيف عرفنا أنه من لوازم الزمان لأن له أجزاء وكل حدثٍ له جزءٌ يقع في جزءٍ من الزمان ، ولا شك أن درسنا هذا له ساعة مثلاً هل وقع في الجزء الأول من المغربية أو وقع شيئًا فشيئًا حتى استوفى الساعة ؟ هذا مثال حسي الآن ؟ وقع شيئًا فشيئًا حتى استوفى الساعة الكاملة إذًا نقول : هذا المراد بالتجدد ، بمعنى أن الحدث الذي هو الدرس وهو إلقاء الدرس وقع شيئًا فشيئًا بأن الزمان يتسع شيئًا فشيئًا ، ويلحق كل جزء من أجزاء الزمان جزءٌ من الحدث فيقع فيه ، وهذا المراد بالتجدد ، لأنه فعلنا هذا حدث ، وفعلك أنت هذا حدثٌ ، الذي هو جزءٌ من مفهوم الفعل ، وتجدد الجزء جزء الزمان وحدوثه يقتضي ماذا ؟ يقتضي تجدد الكل وحدوثَه ، والتجدد هو الحدوث شيئًا فشيئًا ، بمعنى أن من شأنه أن يقع مرةً بعد مرة ، هذا يقال : في الشأن الفعل المضارع ، الفعل الماضي يدل على التجدد أيضًا لكن ليس بهذا المعنى ، [التجدد عند النحاة وعند البيانيين على نوعين التجددٌ ليس التجدد المراد به] [23] الحدوث على نوعين :

حدوثٌ بعد أن لم يكن . يعني : بعد عدم . وهذا يشترك فيه الفعل الماضي والمضارع ، لأنك تقول ماذا ؟ قام زيدٌ . قبل اتصافه بالقيام لم يقم . إذًا دلَّ قام على الحدوث ، تفهم من قام زيدٌ أن القيام لم يكن ثم كان ، هذا حودثٌ أم لا ؟ حدوثٌ لكنه ليس هو المراد هنا ، (**مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ**) والحدوث بمعنى واحد بمعنى حصوله شيئًا فشيئًا مرةً بعد مرة ، وهذا لا يدل عليه الفعل الماضي ، وإنما يدل الفعل الماضي على الحدوث بمعنى وجود الشيء بعد ألم يكن ، وليس هذا بمرادٍ هنا .

إذًا الحدوث كم نوع ؟

نوعان :

نوعٌ بمعنى الوجود بعد العدم . وهذا يشترك فيه الفعل الماضي والمضارع ، بل الفعل كله بأنواعه الثلاثة يدل على حدوث الشيء بعد ألم يكن .

وأما الحدوث الذي هو أخص من هذا المعنى متعلقٌ بالفعل الماضي ، وهو حدوث الشيء شيئًا فشيئًا لأن الفعل يدل على الاستمرار ، وهذا واضحٌ ، يعني : تأمل في دلالة الفعل الماضي تفهم أنه ليس هذا المراد ، إذا قلت : زيدٌ يقوم . يعني : يحصل القيام في المستقبل شيئًا فشيئًا ، لكن قام زيدٌ هو انتهى وانقطع ، فكيف يحصل شيئًا فشيئًا فهذا متنافٍ معه .

إذًا الحدوث نوعان : حدوثٌ بمعنى وجود الشيء بعد ألم يكن ، وهذا الفعل بأنواعه الثلاثة يدل عليه ، وليس هو مراد النحاة والبيانيين بكون الجملة دالةً على الحدوث ، وإنما هو خاصٌ بالنوع الثاني ، وهو حدوث الشيء ووجوده مرةً بعد مرة ، يعني : شيئًا فشيئًا وهذا لا يدل عليه الفعل الماضي البتة وإنما هو خاصٌ بالفعل المضارع .

إذًا إذا أريد الدلالة على التجدد والحدوث جيء بالمسند بصورة الفعل ، إذا أردت أن المسند دالٌ على التجدد والحدوث لا تأتي بالمسند مفردًا أو شبه جملة ، وإنما تأتي به بجملةٍ فعلية ، هنا قال : كقوله تعالى : (**فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**) [البقرة : ٨٧] . أين المسند ؟ لا يتصور ابتداءً المسند يعني : مبتدأ وخبر ، قلنا : المسند الفعل ، قد يسند إلى المبتدأ وقد يسند إلى الفاعل ، (**فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ**) كذبتم فريقًا وانتهيتم ، فيه حدوث أم لا ؟ فيه حدوث ، يعني : وقع التكذيب بعد أن لم يكن وفرغتم من التكذيب ، لأن دلالة الفعل الماضي تدل على الانقطاع ، (**وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**) يعني : قتلتم ولا زال القتل مستمرًا شيئًا فشيئًا ، وبهذا استدل ابن كثير على أن النبي ﷺ مات شهيدًا ، واضح ؟ (**فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**) أي فريقًا فرغتم من تكذيبه ، وهذا ليس فيه تكذيب شيئًا فشيئًا لماذا ؟ لأنه فعل ماضي ، والفعل الماضي يدل على وقع الشيء والانتهاء منه انقطاعه ، إذًا (**فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ**) كذبتم فريقًا وانتهيتم من تكذيبه ، وفريقًا فرغتم من قتلهم وها أنتم تَسْعَوْنَ في قتل محمد ﷺ ، هكذا قال المفسرون ، وهذا يدل على ماذا ؟ على أن قوله (**وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**) على ما ذكرناه زيدٌ يصلي الصلاة منها ما قد وقع وانتهى ومنها ما هو آتٍ في المستقبل ، (**وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**) تقتلون دل على شيئين ، قتلٌ قد وقع وانتهى ، وقتلٌ باقي وما زال ، انظروا المعنى كيف يختلف . وكقوله تعالى : (**فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ**) [البقرة : ١٣٧] كفاية حصلت وكفاية لا زالت في المستقبل .

إذًا :

وَكَونُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقيِيد بالْوَقتِ مَعْ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ

---

(23) خطأ في كلمة رجع عنه الشيخ .

يعني : وكونُه اسمًا يعني : كون المسند اسمًا (فَلاِنْعِدَامِ ذَا) ما هو ذا ؟ .. فقط ؟ كونه فعلاً دل على أمرين : تقيد بالوقت أحد الأزمنة الثلاثة ، وإفادة التجدد . وكونه (اسْماً فَلاِنْعِدَامِ ذَا) يعني : الدلالة على الوقت مع إفادة التجدد ، وكون المسند (اسْماً فَلاِنْعِدَامِ ذَا) المذكور لماذا ؟ نقدر المذكور ؟ .. كيف نطابق ؟ .. أي : مبتدأ وخبر ليس عندنا مبتدأ وخبر ؟ .. على واحد والمشار إليه اثنان ، إذًا لا بد من التأويل لأن لو كان كذلك قال : (وَاسْمًا فَلاِنْعِدَامِ) ذين أليس كذلك ؟

وذا ثان للمثنى المرتفع

صحيح ؟

لو كان المراد اللفظين بعينهما لقال : واسمًا فلانعدام ذين ، هذا الأصل لكن قال : (فَلاِنْعِدَامِ ذَا) أي : المذكور ، ثم تفسر المذكور بشيئين يعني : المذكور يطلق على الاثنين والثلاثة وألف واضح ؟ وكونه مسند (اسْمًا فَلاِنْعِدَامِ ذَا) المذكور من التقييد بالوقت وإفادة التجدد ، فرجع إلى الأمرين ، بأن يراد به بالاسم الدوام والثبات أو الثُبوت لأغراضٍ تتعلق بذلك . إذًا دلالة الاسم إذا وقع مسندًا فحينئذٍ يكون ماذا ؟ دالاً على الثبوت ، المراد بالثبوت وقوع الشيء بعد أن لم يكن ، أو أنه ثابت ؟ مرَّ معنا هذا ، على أنه ثابت لماذا ؟ لأن مدلول الاسم في الأصل ذات ، والذات لا تتغير وإذا كان كذلك فحينئذٍ يكون ثابتًا ، دلالةٌ أخرى الاستمرار هذا المراد بالدوام ، الثبوت والاستمرار الثبوت والدوام ، متغايران هي ليست كلمة واحدة ، بخلاف التجدد والحدوث هذا بمعنًى واحد ، وإن كان الحدوث قد يكون أعم لكن المراد به في هذا الموضع معنى واحد ، إذا قلت الاسم يدل على الثبوت والدوام ، الثبوت له مدلول والدوام له مدلول آخر ، الثبوت هو ثابتٌ لكن لا يلزم منه الاستمرار ، الدوام يدل على أنه مستمرٌ ، وكون المسند (اسْمًا فَلاِنْعِدَامِ ذَا) المذكور من التقييد بالوقت وإفادة التجدد ، بأن يراد به بالاسم إذا وقع مسندًا الدوام والثبوت لأغراضٍ تتعلق به ، فالاسم يثبت به الشيءُ للشيء من غير اقتضاء أن يتجدد ، ويحدث شيئًا فشيئًا فلا تعرض في زيدٍ أو في زيدٌ منطلقٌ بأكثر من إثبات الانطلاق فعلاً له ، الاسم ليس له فائدة إلا إثبات الشيء بالشيء فقط ، أنه أثبت له ، لكن هل يدل على أنه متجددٌ ؟ الجواب : لا . فلا تعرض في زيدٌ منطلقٌ لأكثر من إثباتِ الانطلاق فعلاً له كما في قولك : زيدٌ طويل ، وعمرٌو قصير . وأما الفعل فإنه يُقصد به أو فيه التجدد والحدوث ، ومعنى زيدٌ ينطلق ، ليس هو معنى زيدٌ منطلق ، زيدٌ منطلق يعني : ثبت الانطلاق لزيدٍ ، وزيدٌ ينطلق بمعنى أن ينطلق أثبت الانطلاق لزيد ومنه وقع وحصل والباقي مستمرٌ ، فمعنى زيدٌ ينطلق أن الانطلاق يحصل له شيئًا فشيئًا وهو يزاوله ، وعند البيانيين مثال عجيب جدًا : لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلقُ . يعني : الدينار إذا جاء والدرهم لا يدخل الجيب ، أو يدخل ولكنه لا يبقى . قوله : وهو منطلقٌ يعني : قال المرشدي - كلام جميل - : أن الانطلاق من الصرةِ ثابتٌ للدرهم دائمًا ، بحيث لا يستقر في الصرةِ وقتًا ما ، لا يستقر وقتًا ما ، لماذا ؟ لأنه ما جاء بفعلٍ يدل على زمنٍ ، وإنما جاء بالاسم ، والاسم الذي في الأصل لا يدل على الزمن ، فلما أراد الشاعر دلالة اللفظ على هذا المعنى أبرز المسند في صورة الاسم حتى لا يتقيد بزمانٍ دون زمان ، ولو قال : هو ينطلق ، وهو ينطلق لدل على أنه استقر في صرته ثم حدث له الانطلاق ، لا يألف الدرهم المضروب صرتنا . يعني : إذا جاءت الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلقُ ، بمعنى : أنه يدخل الجيب ولا يستقر فيخرج مباشرةً ، لو قال : وهو ينطلق . معناها أنه استقر وحينئذٍ خرج ، لدل على أنها استقر في صرته ثم حدث له الانطلاق ، إذ الفعل يدل على الحدوث وحدوث الشيء مسبوقٌ بعدمه ، فظهر أن في صورة الاسم مبالغةٌ في الوصف بالجود ليس بصورة الفعل ، زيدٌ جوادٌ ، زيدٌ يجود فرقٌ بين المعنيين ، يجود أبلغ من جوادٍ . إذًا هذا ما يتعلق بـ : (وَاسْماً فَلاِنْعِدَامِ ذَا) .

ثم قال : (وَمُفْرَدَا لأنَّ نَفْسَ الحُكْمِ فيهِ قُصِدَا) الخبر كما مر معنا في النحو ، أنه قد يكون مفردًا ، وقد يكون غير مفرد ، والمراد بالمفرد هنا ما يقابل المركب ، فقط ؟ ما ليس أين ؟ ما ليس جملةً ولا شبيهًا بالجملة ، ما ليس جملةً ولا شبيهًا بالجملة ، فالمفرد يختلف وضعه في أبواب النحو ، فالمفرد في باب الإعراب ليس كالمفرد في باب الخبر ، ليس كالمفرد في اسم لا والمنادى ، وهنا المراد بالمفرد ما ليس جملةً ولا شبيهًا بالجملة ، إذًا يقع الخبر المسند إليه مفردًا وقد يقع جملةً والحكم يختلف ، وكون المسند مفردًا والمراد به هنا ما يقابل الجملة لا ما يقابل

المثنى والمجموع ولا ما يقابل المضاف وشبهه كما هو المفرد في باب المنادى واسم لا ، ولا ما يقابل المركب لأن المفرد قد يطلق في مقابلة المركب ، وذلك لكونه غير سببيًا يعني : يكون المسند مفردًا إذا كان غير سببيٍّ مع عدم إفادة تقوي الحكم نحو زيدٌ قائمٌ ، زيدٌ مبتدأ وقائمٌ خبر ، قائمٌ خبر مفرد أو غير مفرد ؟ مفرد ، الزيدان قائمان ، قائمان خبر وهو مفرد ، الزيدون قائمون ، قائمون خبر وهو مفرد ، كزيدٌ قائمٌ فقائمٌ ليس سببيًا ولا يفيد التقوي كقام بل يقرب منه ، والسببي هنا - لأجل أن نفهم - ما جرى على غير مَنْ هُو لَهُ ، بأن يكون إثبات المسند للمسند إليه بمتعلقه لا لنفسه - كما هو الشأن في النعت السببي - إذا قلت مثلاً : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، زيدٌ أبوه منطلقٌ ، أبوه منطلقٌ الجملة خبر المبتدأ ، أليس كذلك ؟ أبوه منطلقٌ الإثبات هنا للحكم هل هو لزيد أو لمتعلق زيد ؟ لمتعلق زيد ؛ لأن الحديث عن أبي زيد وليس عن زيد ، واضحٌ ؟ هذا مثل قولك : جاء زيدٌ أو جاء زيدٌ العالم أو القائم أبوه ، فالعالم أو القائم هنا نعت لزيد ، لكنه ليس جارٍ لزيد ، وإنما هو جارٍ لما بعده ، فالذي يوصف بالعلم أو بالقيام ليس هو الموصوف ، وإنما هو ما بعده ، هنا كذلك ، فالسببيّ ألا يجري الحكم المتعلق بالخبر للمبتدأ ، بل لما تعلق به يعني لا لذات المبتدأ بل لشيءٍ تعلق به ، كقولك : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، زيدٌ : مبتدأ أول ، أبوه : مبتدأ ثاني ، منطلقٌ : خبر الثاني والجملة خبر الأول ، أبوه منطلقٌ لم يتعلق بزيد بل بمتعلق زيد وهو الأمر ، كذلك : هند عبدها قائمٌ ، عبدها قائمٌ ، القيام هنا ليس لهند وإنما هو للعبد ، كذلك الانطلاق ليس هو لزيد وإنما هو لأبي زيد ، إذًا يسمى سببيًّا عند البيانيين ، هذا لم يذكره النحاة هناك ، فلو كان سببيًا أو مفيدًا للتقوي فهو جملةٌ قطعًا ، يعني : كل ما يفيد السببية أو أفاد التقوية يعني : التأكيد فهو جملة ، ما لم يكن كذلك فهو مفردٌ . زيدٌ قائمٌ ، قالوا : هنا لا تكرير للإسناد فيه لأنك إذا قلت زيدٌ قام ، شرب ، زيدٌ مبتدأ قام فعل ماضي والفاعل ضمير مستتر يعود إلى زيد ، هنا قالوا : فيه تقوية للحكم ، الخبر وقع فعلاً ماضيًا ، وأُسْنِدَ إلى ضمير زيد فكأنك كررت زيدًا مرتين ، أثبت له الحكم مرتين ، مرة بكون الجملة وقعت قام زيدٌ في القوة لأن الضمير يعود إلى زيد ، ومرة أخرى أسندت القيام إلى فاعل ، يعني : زيد وقع مرتين مرة بالاسم الظاهر وهو مبتدأ ومرةً فاعلاً ، فأخبرت عنه من حيث كونه مبتدأ ومن حيث كونه فاعلاً بقام ، تأكيد أو لا ؟ في تقوية أو لا ؟ فيه تقوية ، هذا يسمى ماذا ؟ يسمى تقوية الحكم ، وليس بمفرد . إذًا زيدٌ قائمٌ لا تكرير للإسناد فيه لكون قائم اسم فاعل ، وهو مع مرفوعِهِ عند النحاة وعند البيانيين في حكم المفرد ، ولذلك يمثل بهذا المثال للمفرد ، زيدٌ قائمٌ يذكر النحاة [بأن الاسم يتألف من اسمين] [24] بأن الكلام يتألف من اسمين ، ويذكرون هذا النوع زيدٌ قائمٌ فيعترض عليهم معترض يقول : قائمٌ مؤلف من كلمتين فهو مؤلف من ثلاث كلمات ، يجاب بأن اسم الفاعل مع مرفوعِهِ في حكم الاسم المفرد ، فحينئذٍ لا تكرار ، يعني : لم يسند قائم إلى زيد ولم يسند إلى ضمير زيد ، ليس هو كزيدٌ قام ففرقٌ بينهما ، فلا يفيد حينئذٍ تقوي الحكم ، فزيدٌ قائمٌ هذا مفرد لأنه لا يفيد تقوي الحكم وليس بسببي ، ومثله قام زيدٌ هل فيه تكرار ؟ لا ، ليس فيه تكرار لماذا ؟ لأن قام هنا أسند إلى زيد مرة واحدة بخلاف زيدٌ قام أسند إلى زيد مرتين ، مرة باسم صريح ومرة بضميره حيث لا تكرار للإسناد فيه بخلاف الجملة نحو زيدٌ قام ، فإنها تفيد ذلك التكرار ، تفيد ذلك يعني : التقوي لتكرار الإسناد فيها إلى زيدٍ مرتين ، إلى لفظه وإلى ضميره . إذًا المفرد المراد به ألا يكون سببيًا كهندٌ عبدها قائم ، أو زيدٌ بوه منطلقٌ ، وألا يفيد التقوي ، والتقوي له صورةٌ وهي قولهم : زيدٌ قام . وأما قام زيدٌ فليس فيها تقوي البتة . وزيدٌ قائمٌ ليس فيها تقوي البتة . لأنه إذا وجد السببي وتقوي الحكم فهو جملةٌ قطعًا ، ما عدا ذلك فليس بجملةٍ .

وتقوي الحكم في الاصطلاح عندهم هنا تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيدٌ قام ، واصطلاح السكاكي في المسند هنا في زيدٌ قام ويسمى مسندٌ فعلي أو مسندًا فعليًا وفي نحو زيدٌ قام أبوه مسندٌ سببي . إذًا : (**وَمُفْرَدَا لأَنَّ نَفْسَ الحُكْمِ فِيهِ قُصِدَا**) ، (**لأنَّ نَفْسَ الحُكْمِ**) يعني : ذات الحكم وهو إثبات مضموم المسند هو المقصود دون التقوى ، لأنه إذا قصد التقوى فحينئذٍ خرج عن كونه مفردًا ، فإذا لم يقصد فقط نفس الحكم وإنما قُصِدَ زيادٌ على ذلك فهو ليس بمفردٍ ، واضح التركيب هنا ؟ افهموا البيت (**وَمُفْرَدَا**) يعني : كون المسند مفردًا ، لماذا ؟ يعني : ليس بجملة ، لأن نفس الحكم فيه في المفرد الذي دل عليه (**قُصِدَا**) الألف للإطلاق يعني : المقصود هو نفس الحكم ، ومتى يكون كذلك ؟ إذا لم تكن الجملة سببية ولا مقويةً للحكم . يعني : في نحوه قام زيدٌ وزيدٌ قائمٌ وما عدا ذلك فلا ، فالمفرد حينئذٍ يدل على ذات الحكم لا على شيءٍ زائد على الحكم ، وزيدٌ قام دل على الحكم وزيادة ، وهو تقوي الحكم ، لأنه في قوة تكرار الإسناد مرتين ، وزيدٌ أبوه قائمٌ كذلك لأنه كرر الضمير في أبوه الذي هو صلته .

---

(24) سبق مستدرك بعده .

وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إنْ تَقَيَّدَا وَنَحْوِهِ فَلِيُفِيدَ زَائِدَا

(**وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إنْ تَقَيَّدَا**) والفعل إن تقيدا (**بِالْمَفْعُولِ**) ونحو المفعول (**فَلِيُفِيدَ زَائِدَا**) هذا واضح ، واضح ؟ يعني : الفعل إذا وقع خبرًا [مسندًا إليه] [(25)] مسندًا إما أن يتقيد بشيء أو لا ؟ أليس كذلك ؟ نقول : زيدٌ قام ، قام لم يتعلق بشيء ، أو زيدٌ يقوم ، يقوم لم يتعلق بشيء ، هل هو مثل : زيدٌ يقوم أبوه ؟ لَمَّا ذكرت الفاعل حينئذٍ زاد فائدةً ، إذًا

وَالْفِعْلُ بِالْمَفْعُولِ إنْ تَقَيَّدَا وَنَحْوِهِ فَلِيُفِيدَ زَائِدَا

(**وَالْفِعْلُ**) وما أشبهه يعني : وما يعمل عمله من اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما ، فهو المسند فعلاً كان أو اسمًا يعمل علمه ، (**إنْ تَقَيَّدَا**) الألف للإطلاق بالمفعول سواءً كان مفعولاً مطلقًا ، أو به ، أو له ، أو فيه ، أو معه ، لأنه أطلق المفعول ، ونحوه يعني : نحو المفعول مثل ماذا ؟ كالحال والتمييز والاستثناء ، نحو قولك : ضربت ضربًا شديدًا (**فَلِيُفِيدَ زَائِدَا**) ، ضربتُ هذا فعل وفاعل ، أين المسند ؟ ضرب ، أين المسند إليه التاء ، إذًا إذا قلت : ضربتُ ، هل هو في المعنى مثل : ضربت ضربًا شديدًا ؟ لا ، ليس مثله ، إذًا لما قلت : ضربًا شديدًا زاد في المعنى (**فَلِيُفِيدَ زَائِدَا**) هنا قيدت الفعل بالمفعول المطلق ووصفته بكونه شديدًا ، حينئذٍ زاد المعنى ، فكل ما قيدت الفعل بمقيدٍ ما من مفعولٍ أو نحوه من الفضلات سواءٌ كانت منصوبة أو مخفوضة فحينئذٍ يزيد في المعنى ، فإذا قلت : ضربت ضربًا شديدًا أو ضربت زيدًا شربًا شديدًا زاد أو لا ؟ زاد المعنى ، لأنك ذكرت المفعول به في الأول تقول : ضربت ضربًا شديدًا أخفيت المفعول به ، أوقعت الضرب على من ؟ أخفيته . ومن حقك هذا ، فإذا قلت : ضربت زيدًا أفصحت ، إذًا زاد المعنى ، ضربت ضربًا شديدًا أو ضربت زيدًا ضربًا شديدًا يوم الجمعة زاد المعنى ؟ زاد المعنى ، أمامك أو تأديبًا أو جلست والسارية ، أو جاء زيدٌ راكبًا ، وطاب محمدٌ نفسًا ، وما ضربت إلا زيدًا ، فهذه كلها مقيدات يعني : تفيد الفعل زيادة معنى ، فهي تقيد المسند وتزيده ، وتزيده معنًى وتعتبر مقيدات وتفاصيل له ، (**فَلِيُفِيدَ**) هذا القيد المسند معنًى زائدًا ويزاد الحكم بها ، فإن تقيد المسند بقيدٍ زائد حينئذٍ يُعتبر تخصيصًا له ، كل ما ذكرت تقيدًا فقد خصصته ، إذا قلت : ضربت ولم تذكر المفعول به فيه عموم ، أليس كذلك ؟ فيه عموم وشمول ، ما تدري ضربت من ؟ ما تدري ضربت من زيد عمرو .. إلى آخره ، إذا قلت : ضربت زيدًا حصل تخصيص أم لا ؟ ضربت زيدًا ضربًا خفيفًا ، وسطًا ، شديدًا ما تدري ؟ فإذا قلت : ضربت زيدًا ضربًا شديدًا ، عَيَّنْت خصصت ، ما تدري أين ضربته ؟ ضربت زيدًا ضربًا شديدًا عند بيته ، لا تدري ضربته أمام أحد أم لا ؟ ضربت زيدًا ضربًا شديدًا عند بيته أمام أبيه ، حصل تخصيص أو لا ؟ كل ما زاد قيدٌ حصل تخصيصٌ للمعنى ، (**فَلِيُفِيدَ**) هذا القيد المسند معنًى زائدًا ويزاد الحكم بها ، فإن تقيد المسند بقيدٍ زيادةُ تخصيصٍ له ، وكل ما ازداد تخصيصًا ازداد الحكم بعدًا ، كما أنه كل ما ازداد عمومًا ازداد قربًا ، هذا التفصيل السابق .

ثم قال : (**وَتَرْكُهُ لِمَانِعٍ مِنهُ**) . (**وَتَرْكُهُ**) الضمير يعود إلى التقييد ، (**وَتَرْكُهُ**) أي : التقْييد أو التقَيُّد بشيءٍ مما ذُكِرَ يكون (**لِمَانِعٍ مِنهُ**) يعني : من زيادة الفائدة ، والمانع مثلاً كانتهاز فرصة أو الاختصار ، أو عدم العلم بمقيدات وإرادة ألا يتطلع عليه الحاضرون ونحو ذلك ، مثلاً لو ضربت ، أنت تعلم أنك ضربت زيد لكن ما تريد أن تخبر بأن الضرب قد وقع على زيد فتخفي ، تقول : ضربت . وتسكت عن البقية لماذا ؟ سترًا لزيدٍ أو لنفسك أنت ، وكذلك ما يتعلق بالحال والتمييز ونحوها .

ثم قال : (**وَالْفِعْلُ**) وما أشبهه (**إنْ تَقَيَّدَا**) (**بِالْمَفْعُولِ**) يعني : بالمفاعيل كلها ، ونحوه الضمير يعود إلى المفعول كالتميز والحال وكل الفضلات ، (**فَلِيُفِيدَ زَائِدَا**) يعني : زائدًا على المعنى الذي دل عليه المسند ، (**وَتَرْكُهُ**) أي : ترك التقييد بما ذكر من المفاعيل ونحوها إنما يكون (**لِمَانِعٍ مِنهُ**) يعني : لغرضٍ ما يمنعك من ذكر القيد .

---

(25) سبق مستدرك بعده .

ثم قال : (وَإِنْ بِالشَّرْطِ باعتِبارِ مَا يَجِيءُ مِنْ أَدَاتِهِ) . (وَإِنْ) قيد (بِالشَّرْطِ) يعني : قُيِّدَ المسند الذي هو الفعل (بِالشَّرْطِ) وهنا لا يكون إلا فعلاً ، وإن تقيد يعني : المسند (بِالشَّرْطِ) أي : بأداةٍ من أدواته مقدمةً كانت الأداة أو مؤخرة ، إن جئتني أكرمتك ، تقدم أداة الشرط ، أكرمتك إن جئتني تأخرت أداة الشرط ، إذًا (بِالشَّرْطِ) مطلقًا تقدم أم تأخر ، يكون هذا التقييد (بِالشَّرْطِ)باعتبار ما أي : المعنى الذي يجيء ويثبت من أداته ؛ لأن أدوات الشرط إما حرفٌ وإما اسمٌ ، وكل حرفٍ أو اسم من أدوات الشرط له معنى ، وهذه مبحوثةٌ كلها في علم النحو ، فإذا أردت المجرد التعليق تأتي بأن الشرطية ، وإذاً أردت التعليق في مكانٍ تأتي بأين أو أينما ، وإذا أردت الزمان تأتي بمتى .. وهلم جرا ، باعتبار ما أي المعنى الذي يجيء ويثبت من أداته ، أداته أي : أدواته . يعني : أفاد العموم لأن أداة هذا نكرة أضيف إلى معرفة والمراد به العموم ، أي : أدواته التي قيد بأحدها حرفًا كانت أو اسمًا ، فلذا عبر بالأدوات الشاملة للنوعين ، الحروف والأسماء ، وكلها مبسوطةٌ في النحو ، هكذا قال : ((**عقود الجمان**)) وكلها مبسوطةٌ في النحو , يعني : فليرجع إليه ، لكن بعضها جديرٌ بأن يخص بالحديث والعناية ويبحث عنه ، ولذلك عناه البيانيون في هذا الموضع وهو ثلاثة : إذا ، وإن ، ولو .

يعني : الإحالة تكون عند البيانيين لعلم النحو فقل ما يقال في إن مشترك بين البيانيين والنحاة إلا (إذا ، ولو ، وإن) فإن فيها مباحث طويلة جدًا وفيها خلافات عريضة جدًا ، لكن نختصر ما ذكره المصنف وهي : ثلاثة : إذا وإن ولو .

قال الناظم :

.. وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا لاَ إِنْ وَلَوْ وَلاَ كَذَاكَ مَنْعُ ذَا

(وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا) إذا جازمة أم لا ؟

إذا ، من الجوازم أم لا ؟ في الشعر خاصة هو يقول ماذا ؟

(وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا) .

.....

أي نعم أحسنت ليس العمل ، هذا اختبار ، لاختباري ، الجزم ليس المراد به هنا العمل ، وإنما المراد به القطع بوقوع مدخولها (وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا) والجزم بوقوع الشرط في الاستقبال يعني : من الزمان في اعتقاد المتكلم أصل في إذا ، نقول : أولاً لتعليق الفعل على الفعل في الزمان المستقبل سواء كان ماضي اللفظ أو مضارعه هذا المعنى مشترك بين (إذا) و(إن) ، التعليق في المستقبل إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُه ، هل وقع المجيء ؟ هل وقع المجيء ؟ لا ، الإكرام قطعًا ما وقع ، إذًا كلا المعنيين الذَين دلا عليه فعل الشرط والجواب لم يقعا ، بل هما في مستقبل ، إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُه ، إن جَاءَ زَيْدٌ في المستقبل ، إذًا (إِذَا) و (إن) تجعل الفعل ماضي اللفظ والمستقبل واضح تجعله في المستقبل ، حينئذٍ هي كالسين وسوف ، يعني : تعتبر من القرائن الدالة على الفعل المضارع يراد به المستقبل ، تعليق الفعل على الفعل ، انتبه ! الفعل على الفعل يعني : جواب الشرط على فعل الشرط في الزمان المستقبل سواء كان ماضي اللفظ أو مضارعه هذا المعنى مشترك بين (إِذَا) و (إن) ، فَإِذَا جَاءَ زَيْدٌ ، جاء من حيث اللفظ ماضي ومن حيث المعنى مستقبل ، إذًا صيرت الفعل الماضي لفظًا صيرته مستقبلاً . [إن إذا يجيء] إن يجئ زيد ، يجئ الأصل فيها أنها يجيء وهو دال على الحال والاستقبال ، لكن بدخول (إن) عينته للمستقبل . إذًا إذا كان مضارعًا فهو محتمل على قول الجمهور للحال والاستقبال فتصيره (إِذَا) و (إن) للمستقبل ، وإن كان ماضي اللفظ - وهذا الغالب يكون مدخول (إِذَا) حينئذٍ صرفته إلى المستقبل . وهذا المعنى مشترك لكن (إِذَا) تختص بالمجزوم بوقوعه ، يعني : إذا تختص [بأن يكون ما (بعدها) مجزوم] [26] بأن يكون ما بعده مجزومًا يعني : سيقع إما تحقيقًا نحو : إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ جَاءَ زَيْدُ . طلوع الشمس محقق أم لا ؟ محقق . أو إدعاءً ليس تحقيقًا وإنما إدعاءً نحو قولك : إِذَا جَاءَ صَدِيقِي أَكْرَمْتُهُ . فإن مجيئه ليس مقطوعًا به كطلوع الشمس لكنه مُدَّعَى باعتبار خطابي ، وهو أن الصديق يزور صديقه . إذًا ما بعد (إِذَا) يكون محقق الوقوع إما تحقيقًا وإما ماذا ؟ وإما ادعاءً . (لاَ إِنْ) يعني : لا للجزم

---

(26) سبق مستدرك بعده .

إن (وَالجَزْمُ أَصْلٌ فِي إِذَا) الجزم لوقوع الشرط (لاَ إِنْ) يعني : ليس الجزم أصلاً في (إِنْ) يعني مدخول (إِنْ) لا يكون مقطوعًا ، لا للجزم (إِنْ) فإنها وإن شاركت (إِذَا) في كون كل منهما للاستقبال إلا أنها تفارقها في كونها موضوعة في الأصل لعدم الجزم بوقوع الشرط ، ولهذا تدخل على النادر والمحال . (فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ) [الأعراف :] (فَإِذَا جَاءتْهُمُ) ، (وَإِن تُصِبْهُمْ) انظر هنا التعبير بـ (إِذَا) في الحسنة والتعبير بالمصيبة بـ أو الإصابة بالسيئة جاء بـ (إِنْ) أتى في الحسنة بـ (إِذَا) ولفظ الماضي أما المعنى فهو مستقبل ، لماذا ؟ لأن وقوعها مجزومٌ به ، الحسنة واقعة لأن المراد بها النعم ونعم الله تعالى لا تنفك عن الخلق ، (فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ) إذًا الحسنة واقعةٌ واقعة ، وفي السيئة : (وَإِن تُصِبْهُمْ) جاء بـ (إِنْ) والفعل المضارع إشارةً إلى ندورها ، والسيئة هي ما يسوء الإنسان ، ولهذا نُكِّرَتْ إشارةً إلى التقليل بخلاف الحسنة ، فإذا جاءتهم الحسنة جاء بال للكمال (وَإِن تُصِبْهُمْ) إذًا القليل هو إصابة السيئة ، وقد تخرج (إِنْ) عن أصلها فتستعمل في المجزوم به ، كالتجاهل مثلاً كقول الابن لمن يسأل عن أبيه : إن كان في الدار أخبرتك . هذا فيه إيهام وتجاهل بأنه ليس في الدار ، وإنما الأصل أن يقول : إذا كان في الدار أخبرتك . لأنه متحقق الوقوع بأنه في الدار لكن أراد أن يخرج الخبر مخرج المشكوك فيه أو النادر لأنه ليس واقعًا ، فالأصل في إذا للجزم وقد تخرج عنه ، والأصل في (إِنْ) لعدم الجزم وقد تخرج عنه يأتي لـ الشيء المجزوم به ولذلك قال : (أَصْلٌ) ، (وَالجَزْمُ أَصْلٌ) . إذًا يفهم منه أن الأصل هذا قد ينتفي فتأتي (إِذَا) لغير الجزم ، وعدم الجزم أصلٌ في (إِنْ) وقد يخرج هذا الأصل عن أصله فيكون فرعًا .

(وَلَوْ) وأما (لَوْ) فقول الجمهور : إنها حرف امتناع لامتناع . وفسرها الأكثر بأن المراد امتناع الثاني لامتناع الأول ، انتبه ! حرف الامتناع لامتناع ، ثم امتناع ماذا الأول للثاني أو الثاني للأول ؟ امتناع الثاني لامتناع الأول ، لو جاء زيدٌ أكرمتك . ما الذي يفهم امتناع الإكرام لامتناع مجيء زيد . إذًا امتنع الثاني الذي جوابه (لَوْ) لامتناع الأول الذي هو مجيء زيد . وقول الناظم (وَلَوْ) أي : وليس الجزم بوقوع الشرط أيضًا أصلٌ في (لَوْ) ، (لاَ إِنْ وَلَوْ) يعني : (لَوْ) مدخول لا ، يعني : لا يكون الجزم أصلاً في (إِنْ) ولا يكون الجزم أصلاً في (لَوْ) أي : وليس الجزم بوقوع الشرط أيضًا أصلٌ في (لَوْ) بل هي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضًا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول : لو جئتني أكرمتك . هذا معلق على الإكرام بماذا ؟ بالمجيء مع القطع بانتفاء المجيء فيلزم انتفاء الإكرام ، فهي امتناعٌ لامتناع ، يعني امتناع الثاني أعني : الجزاء لامتناع الأول أعني الشرط ، فالجزاء منتفٍ بسبب انتفاء الشرط . الجزاء منتفٍ بسبب انتفاء الشرط ، وهذا معنى قول الجمهور - جمهور النحاة - السابق أنها حرف امتناعٍ لامتناع .

وقوله : (وَلاَ لِذَاكَ مَنْعُ ذَا) . هذا محل إشكال عند الشراح ، ما المراد به ؟ (وَلاَ لِذَاكَ مَنْعُ ذَا) ، (وَلاَ لِذَاكَ) الذي هو الجزاء (مَنْعُ ذَا) الذي هو الشرط ، هذا خلافًا لقول ابن الحاجب لأنه يرى العكس ، الجمهور على أنه امتنع الثاني بامتناع الأول ، هو يرى أن الأول امتنع لامتناع الثاني . وقال هنا : (وَلاَ لِذَاكَ مَنْعُ ذَا) ليس (مَنْعُ ذَا) (لِذَاكَ) يعني : لم يمتنع الأول امتناع الأول بل العكس امتناع الثاني لامتناع الأول ، أي : وليست (لَوْ) لامتناع الشرط لامتناع الجزاء ، كما ذهب إليه بعضهم ونسبه المرشدي في ((**شرح العقود**)) لابن الحاجب حيث قال : فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني .. إلى آخر كلامه . وهذا تفسير صاحب ((**الدرر الفرائد**)) ، وفسره ((**في دفع المحنة**)) بقوله : ولاك ذاك منع ذا . أي : ولاك (إِذَا) و (إِنْ) منع (لَوْ) ولاك ذاك أي : مثل ذاك المشار إليه (إِنْ) وإذا منع ذا الذي هو (لَوْ) يعني : المنع كِلا الحروف [والأسماء الثلاثة] [27] الحروف الثلاثة مشتركة في المنع (إِذَا) ، و (إِنْ) ، و(لَوْ) ، إلا أن الامتناع في (لَوْ) ليس كالامتناع في (إِذَا) و (إِنْ) ، وهو معنًى لا بأس به أي : ولاك إذا وإن منع (لَوْ) فإنها حرف امتناعٍ لامتناع .

ثم قال :

وَالْوَصْفُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّأْخِيرُ وَعَكْسُهُ يُعْرَفُ وَالتَّنكِيرُ

---

(27) سبق مستدرك بعده .

ويأتي بعد الصلاة بإذن الله ، والله أعلم .
وصلَّ الله وسلم على نبينا محمدٍ ، وعلى آله وصحبه أجمعين .